



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في مرحلة "ثورات الربيع العربي"

مهند حسن إبراهيم شكارنة

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1438هـ - 2017م

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في مرحلة "ثورات
الربيع العربي"

إعداد

مهند حسن إبراهيم شكارنة

بكالوريوس علوم سياسية، جامعة القدس، فلسطين

المشرف: د. أحمد أبو دية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
الدراسات الإقليمية/ مسار الدراسات الأمريكية/ عمادة الدراسات العليا -
جامعة القدس

1438 هـ - 2017م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد الدراسات الإقليمية/ الدراسات الأمريكية

إجازة الرسالة

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في مرحلة "ثورات الربيع العربي"

اسم الطالب: مهند حسن إبراهيم شكارنة.

الرقم الجامعي: 21320284.

المشرف: د. أحمد أبو دية.

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2017/3/18م من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتوقيعهم:

التوقيع:
.....

1- رئيس لجنة المناقشة د. أحمد أبو دية

التوقيع:
.....

2- ممتحناً داخلياً د. ياسر أبو دية

التوقيع:
.....

3- ممتحناً خارجياً د. سمير عوض

القدس - فلسطين

1438 هـ - 2017م

الإهداء

الحمد لله رب العالمين , والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح والمثابرة أبي الحبيب , وإلى نبع الحنان أُمي الغالية.

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي ...أخوتي وأخواتي ... وإلى زوجة أخي وأبناءها

عمرو وحسن وحلا .

إلى من ضحوا بحريتهم من أجل حرية غيرهم...الأسرى .

إلى من هم أكرم منا جميعا مكانةً ...الشهداء .

إقرار

أقر أنا مقدم هذه الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

الاسم: مهند حسن ابراهيم شكارنة

التوقيع:

التاريخ: 2017/3/18

الشكر والتقدير

أقدم بجزيل الشكر والتقدير العميق لمن ساهم في اخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود.

المشرف الدكتور أحمد أبو دية، لما منحه لي من جهد وإرشاد وتشجيع كان له عظيم الأثر.

كما اتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة.

وأقدم شكري لمن ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة أو دعوة صالحة.

مهند حسن ابراهيم شكارنة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد معالم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية خلال مرحلة "ثورات الربيع العربي"، والتعرف إلى محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية عامة، وحركات الإسلام السياسي على وجه الخصوص. ولتحقيق هذه الأهداف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتناولت مواضيع تتعلق بمواقف الولايات المتحدة الأمريكية من حركات الإسلام السياسي والتغيرات التي شهدتها هذه السياسة سواء من حيث الأهداف أو الأدوات. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

لا يتم صنع السياسة الخارجية الأمريكية من قبل شخص واحد أو جهاز واحد، إنما يشترك في صنعها كل من الرئاسة ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع، والكونجرس، وإن الولايات المتحدة لم تقدم الدعم الكافي لدول الربيع العربي، لم تنفِ الولايات المتحدة الأمريكية أو تؤيد وجود حركات الإسلام السياسي في أثناء ثورات الربيع العربي بشكل قاطع، إنما تعاملت بسياسة الإحتواء أحياناً، وأحياناً التقارب والحوار، خاصة مع الحركات المصنفة على أنها حركات إسلامية معتدلة والإستيعاب والمواجهة ضد الحركات التي تسمى جهادية.

استخدمت الولايات المتحدة أدواتي الدعم السياسي والحوار مع حركات الإسلام السياسي، وسعت لفهم ومعرفة طبيعة الحركات الإسلامية، وقسمتها إلى فئات ليسهل التعامل معها، ولتسهيل ضم مؤيديها، ولتحسين صورتها أمام العالم الإسلامي.

اعتبرت الإدارة الأمريكية أنّ حركات الإسلام السياسي بأنها جزء من المنظومة السياسية العربية، والتي يمكن دعمها واستغلال شعبيتها في أي فرصة سانحة، لذا تبقى على خيارات الحوار والنقاش معها قائمة ضمن الاحتمالات الأمريكية، وبما يتوافق مع تحقيق الأهداف الأمريكية.

كما أيدت الولايات المتحدة الأمريكية الحركات الإسلامية التي أخذت ببعض المبادئ الغربية، مثل حرية الرأي والتعبير والتعددية والديمقراطية، حيث أن تحليل السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، لا بد من أن يأخذ في اعتباره الربط بين كثير من العوامل والمؤثرات، سواء أكانت عوامل نابعة من النظام الداخلي في الولايات المتحدة (جماعات المصالح- وسائل الإعلام- الرأي العام)، أم عوامل نابعة من النظام الإقليمي في المنطقة العربية مع ربط العوامل الأخيرة بطبيعة العلاقات على مستوى النظام الدولي، فهذه كلها عوامل تؤثر في السياسة الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية، مع ملاحظة إمكانية تزايد أهمية أحد العوامل في مراحل معينة على العوامل الأخرى.

The American foreign policy toward political Islamic movements in the period of Arab spring revolutions

prepared by: mohanad Hassan Ibrahim shakarnah

supervisor: dr. Ahmed Abu daia

Abstract:

This study aims to define the American foreign policy toward Islamic movements during Arab spring revolutions. It also aims to identify and analyze the determinates and goals of the American policy toward the Arab region, in general, and political Islam movements in particular. Descriptive and qualitative approaches have been used to explore attitudes of the united states toward political Islamic movements. The study also discussed the internal and external influences on American policy and looks at how the role of formal and informal organization that inform American foreign policy towards the Arab region.

The study find out that the American policy determinates toward political Islam movements after the Arab spring have been discussed analytically in terms of the American goals, the foreign policy strategies and approaches toward political Islamic movements. This involved looking at the contribution of various parties including the presidency, ministry of foreign affairs, ministry of defense and Congress.

The study suggests that the USA insufficiently funds Arab spring countries. Some researchers suggest that doing so strengthen the relationships with the new regimes and help to minimize the consecutive crises which impede the democratic transformation process in the Middle East.

Also the United States used two tools of political support and dialogue with the movements of political Islam and sought to understand and know the

nature of the Islamic movements. It has grouped them into categories to make it easier to deal with, to facilitate the inclusion of her supporters, and to improve its image in the Muslim world.

In addition the USA appears to have benefited from its experience within Islamic countries such as Afghanistan and Iraq. In these cases, strategies of containments policy were used alongside political dialogue to affect change. In both these contexts, there was no explicit position taken on the nature of the political Islamic movements.

And the United States supported the Islamic movements that have taken some of the Western principles, such as freedom of opinion and expression, multiparty and democracy. As the US policy towards the Arab region analysis, it is necessary to take into account the link between many factors and influences. First, whether stemming from the Rules of Procedure of factors inside the United States (interest groups, media and public opinion) or stems factors of the regional system in the Arab region with recent factors connected with the nature of relations in the international system level. These are all factors that affect the US policy toward political Islam movements in the Arab region, with considering the possibility of the growing importance of a factor in certain phases more than other factors.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تجاه منطقة الشرق الأوسط بالتركيز على الأداة العسكرية، أي عسكرة السياسة الخارجية، وهي سياسة بات التراجع عنها أمراً صعباً، للإدارات الأمريكية المتعاقبة، على الرغم من كلّ تصريحاتها الموحية بفرض السلام وتقبّل الآخر، فالأفعال على الأرض هي المقياس الحقيقي لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية، ولا يمكن الأخذ بالأقوال فقط. (الحسيني، 2012، ص 151)

ومما يدل على عدم تقبّل الأقوال كمقياس، هو السياسية الخارجية الأمريكية تجاه ما يشهده الوطن العربي من أحداث، هو كيف تعاملت الإدارة الأمريكية مع "ثورات الربيع العربي"؟، والتي اندلعت في نهاية عام 2010 وبداية عام 2011، وذلك انطلاقاً من قاعدة تحقيق المصلحة الأمريكية، والحفاظ على مكتسباتها، والسعي للحد من الآثار السلبية لهذه "الثورات العربية" على المصالح الأمريكية. وحين كانت الإدارة الأمريكية تطالب بوقف العنف في المنطقة العربية وبحماية الحريات والحقوق، وبالسماح

بحرية التظاهر السلمي، لم يكن دافعها في ذلك الحفاظ على القيم والمبادئ الإنسانية، إنما بدافع إعطاء صورة حسنة عن المجتمع الدوليّ والدول التي تتحالف معها، على الرغم من الاختلافات الأيدلوجية والدينية والسياسية، وانطلاقاً من أن التغيير السياسي في الوطن العربي قد أصبح حتمياً. (عبد الخالق، 2012، ص 1-2)

فضلاً عن ذلك، فإن الوقوف في وجه التغيير الذي جرى في الوطن العربي، كان سينعكس سلباً على مصالحها، وعلى استمرار علاقاتها القوية مع الأنظمة الجديدة في المنطقة، كما كانت مع الأنظمة القديمة، ويوقعها في تناقض واضح مع شعاراتها المعلنة، والمطالبة منذ مدة ليست بالقصيرة بالإصلاح والحرية والديمقراطية، يضاف على ذلك، أنّ قناعة الإدارة الأمريكية باستمرار دعمها للأنظمة العربية السابقة، سيضعها في مواجهة "الثورات الشعبية العربية" المطالبة بالحرية والعدالة والديمقراطية، وهذا سيعرض مصالحها وتواجدها القوي في البلدان العربية الموالية لها للخطر، ويعرّض مبادئها للانتقاد والنفور من الأنظمة الناشئة بفعل "ثورات الربيع العربي".

وقد اشتركت بعض من الحركات الإسلامية في ثورات الربيع العربي، كحزب العدالة والتنمية في تونس، والإخوان المسلمين في مصر، والتجمع اليمني للإصلاح التابع للإخوان المسلمين في اليمن، والحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن التي خرج أعضاؤها ومؤيدوها بمظاهرات مناصرة لثورات الربيع العربي، وعلى الرغم من أنّ هذه الحركات لم تكن المبادرة بالربيع وببدايته، إلا أنّ دورها كان فاعلاً في المرحلة التي تلتها، كما ظهر قادتها منادين بالتغيير وداعمين لهذه الثورات.

من هذا المنطلق أتت هذه الدراسة لتسلط الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في مرحلة ثورات الربيع العربي، خاصة وأن هذه الحركات كانت الأكثر استفادة من

نتائج الثورات، باعتبارها أحزاب معارضة في معظم الدول العربية والأكثر شعبية، وما تبعها من تغيير للأنظمة في بعض الأقطار العربية.

مشكلة الدراسة:

تعالج هذه الدراسة موضوع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي، وتسعى لرصد التغييرات على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي، ويمكن توضيح مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: كيف تعاملت السياسة الخارجية الأمريكية مع حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية في مرحلة ثورات الربيع العربي (2010-2016)؟

أسئلة الدراسة:

سعت الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة الآتية:

1. ما محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية؟
2. ما أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية؟
3. ما أدوات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام في المنطقة العربية؟

أهمية الدراسة:

نبعت أهمية هذه الدراسة من الأسباب التالية:

* الجدل الواسع الذي أثارته "الثورات العربية" وما ترتب عليها من تغييرات داخلية وخارجية بما في ذلك السياسة الدولية ومنها السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية.

* مساهمتها في فهم طبيعة المحددات التي حكمت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة ومدى التغيرات التي شهدتها بعد الثورات العربية.

*تشكل إضافة للباحثين في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي ما بين عامي 2010-2016.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

هدف رئيس: معرفة كيف تعاملت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي خلال مرحلة "ثورات الربيع العربي".

أهداف فرعية:

1. التعرف إلى محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية عامة، وحركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية خصوصاً.
2. التعرف إلى أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية.
3. بيان أدوات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي.
4. تقييم السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة الثورات العربية، تجاه حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية.

مببرات الدراسة:

1. رصد التغيرات التي حصلت في السياسة الخارجية الأمريكية، بعد أن كان اعتماد السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة بوش على استخدام القوة العسكرية، بعد تصاعد نفوذ الحركات الإسلامية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ووضع بعض من هذه الحركات على قائمة الإرهاب، واستبدال هذه الأداة بأدوات سياسية واقتصادية.

2. التوضيح والإطلاع على الرؤية البديلة لإدارة باراك أوباما، تجاه الحركات الإسلامية التي بدأ دورها يتزايد على الساحة السياسية في العالم العربي، خصوصاً بعد زيادة تواجد الإسلاميين في مجالس النواب العربية، وبروزهم على الساحة السياسية العربية بشكل أوسع، والدور الذي لعبته هذه الحركات في الكثير من الأقطار العربية التي شهدت التغيير السياسي.

3. قلة تناول هذا الموضوع بدراسات علمية أكاديمية حسب إطلاع الباحث.

فرضية الدراسة:

انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن سعي الولايات المتحدة للحفاظ على مصالحها في المنطقة العربية، دفعها إلى التغيير في سياستها الخارجية تجاه حركات الإسلام السياسي وموقفها منها، وذلك خلال الفترة التي شهدت ثورات الربيع العربي في الفترة 2010-2016.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يقوم بوصف الظاهرة وتحليلها كما هي في الواقع، حيث استخدم الأسلوب الوصفي عند الحديث عن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي، ومحدداتها وأدواتها وأهدافها، ثم تحليل للتغيرات التي شهدتها هذه السياسة.

محددات الدراسة:

- * **الحدود الزمنية:** غطت الدراسة المدة الزمنية من كانون أول/ديسمبر 2010، وهي الفترة التي بدأت فيها ثورات الربيع العربي حتى سنة 2016، حتى إنهاء إعداد الدراسة الحالية.
- * **الحدود المكانية:** ينحصر مكان الدراسة في الدول العربية التي شهدت مرحلة ثورات الربيع العربي، وهي: (تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا)، والتي لا تزال سوريا واليمن تعيش هذه المرحلة، ومصر وليبيا وتونس تعيش تبعات هذه المرحلة حتى إعداد هذه الدراسة، خصوصاً أنّ هذه الدول جميعها قد شهدت تغييرات جوهرية في صياغة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية تجاهها وتجاه حركات الإسلام السياسي فيها.

هيكلية الدراسة:

تقسم هذه الدراسة إلى الفصول الآتية:

• الفصل الأول: خلفية الدراسة:

قد اشتمل على المقدمة، موضوع الدراسة، مبررات الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، مشكلة الدراسة، أسئلة الدراسة، فرضية الدراسة، منهجية الدراسة والحدود الزمنية والمكانية.

• الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة:

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية والإسلام السياسي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة والتعقيب عليها.

• الفصل الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية قبل حقبة ثورات الربيع

العربي (المحددات، الأهداف، الأدوات).

• الفصل الرابع: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي خلال ثورات الربيع

العربي (المحددات، الأهداف، الأدوات، التغيرات، ومستقبل السياسة الخارجية الأمريكية).

• الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الثاني:

الإطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة:

اختلف المفكرين والمنظرين حول السياسة الخارجية، من حيث دراستها وتعريفها وتحليلها؛ لهذا تعدّ السياسة الخارجية الهوية التي تمثل فكر وأيدلوجية كل دولة، خاصة في ظل عالم تتباين فيه الأفكار السياسية والأيدلوجية. على غرار ما تقدم، تضمن هذا الفصل مبحثين، يتناول المبحث الأول إطاراً تحليلياً للسياسة الخارجية، وإطار عام لمفهوم حركات الإسلام السياسي، بينما تناول المبحث الثاني عرضاً للأدبيات السابقة.

المبحث الأول: مفهوما السياسة الخارجية والإسلام السياسي:

أولاً: مفهوم السياسة الخارجية:

تعبّر السياسة الخارجية للدولة من هويتها، بحيث تتبع هذه السياسة من جانبين؛ الأول يمثل الفكر السياسي الأيدلوجي للدولة، والذي ينعكس على سياستها الخارجية تجاه الدول الأخرى. الثاني يمثل

مصلحة الدولة وما تتطلب من تحقيق حاجاتها من الدول الأخرى، وذلك استناداً إلى مكانتها بين تلك الدول.

وبصورة عامّة، فإنّ مفهوم السياسة الخارجية يشير إلى سلوك الدولة تجاه مع باقي دول العالم وما ينبثق عنه من تعاون أو تمثيل دبلوماسي في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والعسكرية والتعليمية. (حتي، 1985، ص 157)

كما تعرف السياسة الخارجية بأنها برامج عمل تقوم بها الدولة وفقاً لما تقتضيه حاجتها المراد تحقيقها من الدول الأخرى. (بدوي، 2003، ص 26)

ارتبط هذا التعريف بهدفين حسب الكاتب وهما تحقيق الأهداف الخارجية التي تسعى الدول لتحقيقها أولاً. و اختيار السبل والأدوات لتحقيق القدر الكافي لمصلحة الدولة ثانياً. (بدوي، 2003، ص 26)

وعرّف مارسيل ميرل السياسة الخارجية بأنها نشاطات الحكومة الموجه للخارج، أو ما وراء حدودها الذي يُشكل سياستها الخارجية التي تنفذ وفقاً لمؤسسات صنع القرار السياسي. (توفيق، 2000، ص 15)

وأشار إسماعيل صبري مقلد بأن " السياسة الخارجية عبارة عن انعكاسات ايجابية أو سلبية تنعكس من الدولة وفقاً للمعطيات أو الظروف التي تحيط بها وعلى هذا الأساس يمكن أن تخضع تلك السياسة للأجهزة القيادية والدبلوماسية والاجتماعية والإقتصادية، ويمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها علاقة الدول ببعضها البعض مبنية على تبادل المصالح وفقاً للمبدأ القانوني المعاملة بالمثل والذي تحدده متطلبات الشعوب ومقوماتها الحيوية". (مقلد، 2010، ص 140)

ويرى (هنري كيسنجر) "بأن السياسة الخارجية لدولة معينة كيفما كانت طبيعتها، هي انعكاس للسياسات الناتجة عن تفاعل متغيرات البيئة الداخلية، والسياسة الخارجية تبدأ حينما تنتهي السياسة الداخلية". (Kissinger, 1969, p261)

أي أن للسياسة الخارجية خصائص وسمات، أهمها التعبير عن التوجهات الخارجية للدولة، لأنها موجهة إلى المستوى السياسي الخارجي، وتعبّر عن السياسة الرسمية للدولة التي يتبناها رأس الهرم السياسي التنفيذي، فمثلاً ما يصدر عن الحكومة من قرارات لا يعدّ سياسة رسمية خارجية للدولة، لأنها سياسة معلنة. (سليم، 1998، ص8)

ويعرّف الباحث السياسة الخارجية بأنها حالة التداخل والتشابك في العلاقات الدولية نتيجة للمواقف والمصالح المتشابهة والمتوازية بين الدول، وذلك لتحقيق متطلبات شعوبها ومقوماته، وتنفذ وفق برامج وقرارات متفق عليها من قبل ممثلين عن الحكومة، ويشكلون أداة الوصل لهذه العلاقات بهدف تحقيق المهام المطلوبة. ويمكن أن تظهر السياسة الخارجية على شكل تنافر وتعارض في المصالح بين الدول.

وتعتمد الدراسة خمس نقاط تقوم عليها السياسة الخارجية للدولة، وهي كالاتي:

1- إن السياسة الخارجية لأي دولة من الدول تبنى من خلال احتياجاتها ومصالحها تجاه الدول الأخرى، ويتوقف على ذلك قربها أو بعدها عن الدولة التي أقامت معها العلاقة.

2- تُبنى السياسة الخارجية للدول على أساس التقارب بين فكرها ومصالحها.

3- إن السياسة الخارجية تتشكل بصورة أو بأخرى وفقاً للمعطيات التي تحيط بالدول، سواء أكانت داخلية أم خارجية.

4- يوجد ما يُطلق عليه بصانعي القرار السياسي الخارجي إما أن يرتبط برئيس الدولة أو برئيس الوزراء أو بسياسة الأحزاب، أو ما يتمخض عن البرلمانات في تلك الدولة.

5- إن السياسة الخارجية لا تستمر على وتيرة واحدة، وإنما يغلب عليها التقلب وعدم الاستمرارية وفقاً لما تقتضيه الظروف الإقليمية أو العالمية.

إذ يسعى القائمون على وضع السياسة الخارجية للدولة إلى تحقيق أهداف للدولة، أبرزها الأمن القومي، وتأمين المصالح الاقتصادية، ثم تحقيق النفوذ السياسي، كذلك الاستمرارية بالبعد الأيديولوجي كأهداف رئيسة، بهذا تؤدي الأهداف دوراً مهماً في تحديد معالم السياسة الخارجية، خصوصاً عندما يتطلب تأمين المصالح الاقتصادية الذي تحدده عوامل كثيرة، كحجم المنافسة العسكرية للدول الأخرى والموارد الاقتصادية. (علي الدين، 1989، ص 23-24).

وحيث العمل على تحقيق النفوذ السياسي، تتدخل مسائل الترويج لنظام سياسي معين، مثل الدعوات الأمريكية الكثيرة لتحقيق نظام ديمقراطي في الدول العربية التي شهدت " الثورات"، إضافة إلى اكتساب مكانة دولية أو إقليمية، كما هو الحال لدى تركيا، التي تقوم بدور الوسيط، أو تتبنى مواقف سياسية من شأنها الترويج لسياساتها المحلية، مثل الديمقراطية والانفتاح السياسي. (ونيشيك، 2010، ص 108)

أما العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، فأبرزها العامل الجغرافي، والبعد المادي، ومساحة الدولة وحدودها، والإقليم المجاور ودول الجوار، وعناصر التهديد، والقدرات العسكرية للدول المجاورة، والطموحات القومية للدول المجاورة، كذلك عدد السكان وهويتهم والتجانس والتباين بينهم ومدى ارتباط المجموعات الإثنية في الدولة بدول أخرى، وتتأثر السياسة الخارجية بالبنية والمؤسسات الاقتصادية، وهيكل ومنظومات الحياة الاقتصادية، ومستوى الرخاء والعدالة في توزيع الثروة، وتتأثر بالبنية

السياسية وأنماط الحكم وبالبنية الثقافية. وتلعب الإمكانيات والموارد الطبيعية دوراً مهماً بتحديد السياسة الخارجية، مثل الإكتفاء الذاتي من الضروريات، والمقدرة على تسويق الفائض، ووسائل تعويض النقص، والوضع الدولي من ظروف الحرب والسلام. (بدوي وآخرون، 2003، ص40)

ثانياً: مفهوم الإسلام السياسي:

ظهر مصطلح الإسلام الأصولي لوصف ما يسمى اليوم بالإسلام السياسي خلال انعقاد مؤتمر عالمي في واشنطن في الولايات المتحدة عام 1994 بعنوان "خطر الإسلام الأصولي على شمال إفريقيا" لمواجهة محاولة إيران نشر "الثورة الإسلامية" في إفريقيا عبر السودان. وفي ضوء تطور الأحداث الداخلية في الجزائر أيضاً في يناير 1992 تم استبدال المصطلح بـ "الإسلاميون المتطرفون" واستقرت التسمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 على الإسلام السياسي. (الهقيش، 2012، ص35)

ومن وجهة النظر المعارضة لظهور الإسلامي السياسي، فإنها ترى أنه لا يوجد فرق بين الإسلام والإسلام السياسي، وأنه من غير المنطقي الفصل بينهما فالإسلام بنظره يحمل في مبادئه أهدافاً سياسية، لأن الإسلام ليس مجرد دين للمسلمين وإنما هو طريقة وأسلوب للحياة (موقع الجزيرة، 2010)

لذلك تختلف تعريفات مصطلح "الإسلام السياسي" بين الباحثين باختلاف التوجهات السياسية والفكرية، أما في هذه الدراسة فقد اعتمد الباحث في تحديد مفهوم الإسلام السياسي إلى العديد من وجهات النظر ما بين المؤيد للمفهوم والمعارض له.

1- وجهات النظر الغربية حول مفهوم الإسلام السياسي.

الإسلام السياسي ظاهرة من وجهة نظر مفكره، والحركات التي تمثله من قبل الكتاب والدعاة، الذين يرونه مصطلحاً مستورداً من الغرب بمفهوم أوروبي له سياقه العلماني.

وقد عكست بعض الدراسات الغربية نظرة تجزئة للإسلام وطرحت معان مختلفة للمفهوم الواحد، وركزت على مجموعة من المفاهيم ذات الدلالات السلبية، خاصة الربط بين الإسلام والعنف. هذا فضلاً عن الترويج لمفهوم الأصولية الإسلامية الذي شاع وسبب جدلاً واسعاً، والمعروف أنه إلى وقت ليس ببعيد انتهى كثير من الباحثين الغربيين إلى إخراج الإسلام كقوة فعلية من دائرة التطور السياسي والاجتماعي للمجتمعات الإسلامية والعربية وذلك بعد أن دخلت هذه المجتمعات مرحلة انتقالية إلى الحداثة. (إبراهيم، 1992، ص 38)

وقال هؤلاء إن انتقال هذه المجتمعات من الطبيعة التقليدية إلى الحداثة يعني سقوط الإسلام كإطار أو أيديولوجية مناسبة للتطور، أو على الأقل إنه سيصبح عاملاً لا جدوى أو لا نفوذ له لتطور هذه المجتمعات. (Dessouki, 1981, p 108)

كما ركز البعض على تناول الإسلام من جوانبه الثقافية والعقيدية دون النظر إلى أنه قوة اجتماعية وسياسية. ولكن مع صعود موجة الإحياء الإسلامي منذ عام 1979 ظهر الإسلام كقوة للتغيير سواء على مستوى الأيديولوجية أو الممارسة السياسية، واعتبر أسلوباً للحياة الاجتماعية لكثير من المسلمين. فأصبح مصدراً لحركات سياسية شتى بل مالت النظم السياسية في المجتمعات الإسلامية إلى إدراجه ضمن توجهاتها وأساليبها في إدارة البلاد. (Hunter, 1988, p 7)

وترى الدراسة أن التفسيرات أو التعريفات السابقة لمفهوم الإسلام السياسي قد اتفقت على أنه هو التغيير وفق النهج الإسلامي المواكب للعصر، بحيث يعمل على مراعاة التطور الحضاري والإنساني في كافة مجالات الحياة بداية من السياسي المعتدل وفق تفسيرات متطورة للشريعة الإسلامية مروراً بالاجتماعي وانتهاءً بالاقتصادي مع مراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية في بناء الإقتصاد الإسلامي ليتلاءم مع تصورات العصر ومواكبة الحداثة.

ويرى الباحث أن الإسلام السياسي ليس إلا توضيح لبناء مجتمع إسلامي بناء يطبق جميع المرتكزات والأسس الدينية لتحقيق الحياة الكريمة وفق منهج حياة يصلح لكل زمان ومكان. أو حكم رجال الدين للسلطة والتحكم من خلال قواعد العمل المختلفة.

2- وجهة نظر بعض الباحثين العرب والمسلمين حول الإسلام السياسي:

الإسلام السياسي عبارة عن مصطلح سياسي وإعلامي استخدم لتوصيف حركات تغيير سياسية تؤمن بالإسلام بوصفه منهج حياة، وظهر استخدام المصطلح بشكل كبير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. ويعتبر المسلمون الإسلام من الناحية التاريخية الدين الوحيد الذي كون نواة لمؤسسات اجتماعية وسياسية على عكس الديانات الأخرى، وما يدعيه الغرب لأن فكرهم نابع من عدم فهم فلسفة الإسلام، لذا يعرف الدكتور أحمد كنعان الإسلام السياسي بأنه مصطلح يستخدم لتوصيف حركات تغيير سياسية تؤمن بالإسلام باعتباره نظاماً سياسياً للحكم، ويتضمن هذا المصطلح مجموعة من الأفكار والأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية، وقد شاع المصطلح إعلامياً في أواخر القرن العشرين على مجموعات من الناشطين الإسلاميين الذين يؤمنون أن الإسلام ليس مجرد عبادة فقط، وإنما هو نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء الحياة والدولة (رضوان، 1995، ص 41).

ويدافع عبد القادر عودة عن تعبير "الإسلام السياسي" من خلال فكرة أن الإسلام ليس ديناً فحسب إنما هو دين ودولة فطبيعة الإسلام أن تكون له دولة، فكل أمر في القرآن والسنة يقتضي تنفيذه لقيام حكم إسلامي ودولة إسلامية؛ لأن تنفيذ أحكامه كما يجب غير مأمون، إلا في ظل حكم إسلامي خالص وهو بهذا يرى أن دولة إسلامية تقوم على أمر الله، وقيام الإسلام نفسه في الحدود التي رسمها الله، وبينها الرسول صلى الله عليه وسلم، يقتضي قيام دولة إسلامية تقيم الإسلام في الحدود المرسومة، وأن

الإسلام دين ودولة. ويؤكد على هذه النظرة التكاملية لتعاليم الإسلام، بشأن الحكم والسياسة، (الجهاني، 2014).

ويرى العلامة المصريّ (سيّد قطب) أنّ توضيح معنى الإسلام السياسي يكون من خلال الآية (إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) [سورة يوسف، آية 40]. فهي توضّح الرابط بين الحكم بما أمر به الله والعبادة، والعبادة جزء من تطبيق الأحكام الإلهية وليست عنصر خارجي، وبهذا تكون الحاكمية لله وحده وما أمر به وما نهى عنه، وتطبيق أوامره واجتناب نواهيه في أمور الدولة عامّة يكون ضمن ما أوصى به الله تعالى عباده المسلمين، أي أنّ الحكم لله وحده لا شريك له في ذلك، وتنبطق هذه الأحكام على الأفراد والأحزاب والهيئات والجماعات والحكومات، ويرى أنّ الإسلام السياسي هو جزء من الحاكمية التابعة لله، لأنّ الحاكمية من خصائص الألوهية، أما اعتبار الإسلام السياسي خارج عن هذه التعاليم فهو خروج عن الإسلام، فالاحتكام عنده يجب أن يكون بما تقتضيه الشريعة الإسلامية في كل مناحي الحياة (قطب، 1990).

أمّا تعريف (نافعة، 2006) فاقتصر على اعتبار الإسلام السياسي بأنه حركة فاعلة وعابرة للقومية، وهو: "عبارة عن جماعة تضم أفراداً أو جماعات من شتى الدول، يجمعها هدف مشترك ضمن منهج تنظيمي على شكل هيئات سياسية، أو دينية، أو علمية، أو اجتماعية" (نافعة، 2006، ص 466).

أمّا (ربيع، 1995) فقد توسع قليلاً في اعتبار نظام الدولة جزء لا يتجزأ من الإسلام، فالإسلام السياسي عموماً يركز على أن السياسة جزء من الدين وأن الممارسات الإنسانية وكافة جوانبها يجب أن تخضع للمعايير العقيدية، وتطبيق المفهوم الجهادي للوصول إلى الأهداف المنشودة، (ربيع، 1995، ص 33).

3- الرأي المعارض لمصطلح الإسلام السياسي.

أشار محمد عمارة في كتابه "الإسلام والسياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي"، إلى عدم ارتياحه إلى استخدام هذا المصطلح رغم شيوعه، خوفاً من شبهة اختزال الدين في السياسة، وهذا الرأي السائد، والذي كان دائماً هاجساً لدى المفكرين الإسلاميين، الذين رأوا في الإسلام ديناً شاملاً وكاملاً، ولا يقتصر على منحى من مناحي الحياة. (عمارة، 2003، ص 4 - 5)

أشار صدر الدين البيانوني، فيما يخص مصطلح "الإسلام السياسي أنه: مصطلح ناشئ أصلاً عن الجهل بالإسلام، الذي جاء بالعقيدة والشريعة، خلافاً للمسيحية التي جاءت بالعقيدة فقط، ونادت المسيحية بإعطاء ما لله الله وما لقيصر لقيصر". (الخراشي، 2016) وهناك من يعتقد بأن تصنيف الإسلام إلى سياسي وغير سياسي ينفي عنه شموليته "إنك حين تجرد الإسلام من بعده التشريعي، لا يبقى إسلاماً، وإنما يتحول إلى شيء آخر، إن الإسلام دين شامل لكل جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فليس هناك إسلام سياسي، أو إسلام اجتماعي، أو إسلام اقتصادي، بل هو إسلام واحد شامل لكل جوانب الحياة؛ ولذلك يتم رفض مقولة الإسلام السياسي، أن مصطلح الإسلام السياسي هو مصطلح يجزئ الإسلام كدين. (جعفر، 2010، ص 1).

ورأى إبراهيم أبو عرقوب بأن "الإسلام السياسي، هو الإسلام الذي يدعو إلى المزج بين الدين والسياسة، في الشؤون المحلية والعالمية. ويرى في مبدأ "دع ما لله الله وما لقيصر لقيصر"، شذوذاً عن طبيعة الإسلام، كدين شامل للدين والدنيا، فالإسلام السياسي، أو حركات الإسلام السياسي بمجملها، ليس لديها إيمان بفصل الدين عن الدولة، وتسعى في إستراتيجيتها وبرامجها، إلى إقامة دولة إسلامية، تطبق الإسلام كدين ودولة ونظام حياة (أبو عرقوب، 2007، ص 4).

وقال محمد أركون: "إني لأستخدم عبارة الأصولية الإسلامية؛ لأنها برأبي تعبير يميني، هادف ومغرض، يطرح عمداً تصويراً مخادعاً ومضلاً عن الإسلام والحركات الإسلامية المعاصرة، بيد أن ما يعد أمراً واقعياً هو نمو الإسلام السياسي، إن الإسلام السياسي برأبي، حركة رجعية معاصرة، لا تمت بصلة إلا شكلاً، بالحركات الإسلامية نهاية القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين،(أركون، 1992، ص 274).

ورأى سمير أمين أن مصطلح الإسلام السياسي" ما هو إلا تسميه لمشروع بديل، تحاول الإمبريالية إحلاله بدل الصراع الحقيقي بين الأطراف والمركز لجميع التيارات التي تدعي الانتماء إلى الإسلام السياسي، تعلن - خصوصية الإسلام - وفي رأيهم الإسلام لا يعرف أي فصل بين السياسة والدين. (أمين، 2013، ص1).

ويمكن إجمال النقد الذي وجه إلى مصطلح الإسلام السياسي بأن صياغة المصطلح فيه مغالطة في الجانب اللغوي، ليصبح الإسلامي السياسي بإضافة الـ"التعريف" إلى كلمة سياسي، وهذا ما يجعل الصفة الشاملة للموصوف، وأن المصطلح ينفي عن الدين الإسلامي شموليته لكافة جوانب الحياة، وهو عبارة عن الياقطة العامة لتلك الحركات التي تعد الإسلام الأداة الأساسية لإعادة التنظيم للطبقة الحاكمة، ونظام حكومي مناهض للسيارية في هذه المجتمعات، (آغا، 2016، ص1).

وأنه مصطلح غربي غرضه تكوين بلبلة، والتمهيد لمشروع معين، لإحكام السيطرة على العالم باسم محاربة الإرهاب، ودعم اليمين المتطرف في الغرب، بأن يُعطي مصداقية للخطاب السياسي لهذا اليمين بالتطرف الذي يمارسه (الجهاني، 2014).

4- الرأي المؤيد لمصطلح الإسلام السياسي.

يوجد من يؤيد هذا المصطلح، إذ يرون فيه شمولية الإسلام، والدور الحقيقي للإسلام، فحينما يصرح الساسة في الغرب بأنهم غير معادون للإسلام كدين عبادات وطقوس، وأنهم ليسوا ضد الإسلام كدين وعقيدة لمجموعة كبيرة من الناس، ولا يعارضون تأدية شعائر الإسلام، فهذا أمر لا يهتمهم ولا يفكرون فيه بل ربما شجعوا على التعبد والاعتزال، إذ حالفوا مشايخ الطرق الصوفية ودافعوا عنهم، ولكن عداءهم هو للإسلام الذي ينافس على المستوى الدولي كعودة الإمبراطورية الإسلامية إلى الوجود، فهم يدركون أنّ الإسلام دين شمولي يسعى لتحقيق الحكم الإسلامي وليس دين تعبدّي فقط. (محمود، 2011، ص 17)

لذا ظهرت الكثير من الآراء، التي أوضحت مبررات استخدام مصطلح الإسلام السياسي، كمصطلح مناسب، وهذه الآراء على النحو الآتي:

1. تعريف ينطلق من منظور شمولية الإسلام، يرى في الإسلام السياسي أنه: " الإسلام الفاعل والمؤثر، الذي يهدف إلى أن يكون الحكم لله والسيادة للشرع، وأن تتطوي الحياة تحت لواء الإسلام بكل ما فيها من سياسة واقتصاد واجتماع وتقنية، وهذا ما يعتبره البعض كبرهان غليون، مبرراً لوجود حركات الإسلام السياسي، رغم تحفظه على مدى انسجام بعض تلك الحركات، في رؤاها السياسية مع الدين الإسلامي، إلا أنه يعتبر اشتغالها في السياسة سبباً لنموه المتزايد. (غليون، 2004، ص 216-236)

الإسلام السياسي يمثل ظاهرة محلية وعالمية، وهي ظاهرة قديمة وليست حديثة أو مستحدثة، كما أنها ظاهرة مركبة، لها أبعاد فكرية ونفسية واجتماعية وسياسية، وتتسم بأنها ظاهرة لديها قدرة على استقطاب الشباب، وتتشط خاصة بين الأميين ومتوسطي التعليم وصغار السن، الذين تستهويهم

التنظيمات السرية، وما فيها من جزء الآخرة، من جنة ونعيم بديلاً للشقاء الدنيوي، وكذلك تصور الإسلام أنه الحل لكافة المشاكل، وهو الذي يحقق النعيم الأرضي، ويعود هؤلاء الشباب على السمع والطاعة، ولهذه الحركات جذور تاريخية قديمة مثل فرقة الحشاشين، التي كانت توظف وتستخدم الشباب لتحقيق أهداف سياسية، وكذلك الشمولية التي يتسم بها الإسلام، حيث تشمل جوانب الحياة كافة، وتتخطى في أهدافها علي استبدال الأنظمة السياسية، إما بالعنف أو بالوسائل السلمية. (طوالبة، 2005، ص 85)

2. وجهة نظر أخرى رأت أن مصطلح الإسلام السياسي بشكل عام مقصود به الحركات الإسلامية التي تمارس السياسة، وأن التسمية لا تعبر عن المضمون الحقيقي لأي حركة، وقد يتطلب الأمر بعض الوقت، أو العمل لهذه الحركة على الأرض في الواقع، وفي بيئتها؛ ليكون لها اسم حقيقي يتناسب مع هذا المضمون (زكي، 1994، ص 13 - 23).

3. رأى البعض أنها تليق بالجماعات الإسلامية، التي تسعى للسلطة باسم الدين، وتوظف الدين؛ لتحقيق أهداف سياسية؛ وإظهار حقيقة أهداف هذه الحركات، وفصلها على الإسلام كدين سماوي، مثله مثل كل الديانات (زكي، 1994، ص 13 - 23).

ثالثاً: حركات الإسلام السياسي:

عرفها راشد الغنوشي بقوله: "تقصد بالحركة الإسلامية جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام لتحقيق أهدافه وتحقيق التجدد المستمر له من أجل ضبط الواقع وتوجيهه أبداً، لأن الإسلام جاء لكل زمان ومكان، فتحتم أن تكون رسالته متجددة بتغير أوضاع الزمان والمكان، وبتطور العلوم والمعارف، وبناء عليه، فإن أهداف الحركة الإسلامية وإستراتيجيتها ووسائل عملها ستختلف باختلاف الزمان والمكان" (الغنوشي، 2000، ص 11).

بينما عرفها عبدالله أبوعرة "بأنها مجموعة التنظيمات المتعددة المنتسبة إلى الإسلام والتي تعمل في ميدان العمل الإسلامي في إطار نظرة شمولية للحياة البشرية، لإعادة صياغتها لتتسجم مع توجهات الإسلام لإحداث النهضة الشاملة للشعوب الإسلامية، منفردة ومجتمعة، وتحاول التأثير في كل نواحي حياة المجتمع من أجل إصلاحها وإعادة تشكيلها وفق المبادئ الإسلامية." (أبوعرة، 1989، ص 178).

وعرفها عبد الوهاب الأفندي على أنها الحركات التي تنشط على الساحة السياسية وتتادي بتطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة على حد سواء، ويغلب إطلاق هذا المصطلح على الحركات التي تصف نفسها بهذا الوصف وتنشط في مجال السياسة إذ ينذر إطلاق وصف الحركات الإسلامية على الجماعات الصوفية التي لا تنشط في المجال السياسي، ولا يطلق هذا الوصف على الأحزاب التقليدية ذات الخلفية الإسلامية." (الأفندي، 2002، ص 13)

ويضيف "تلك الحركات التي تؤمن بشمولية الإسلام لكل نواحي الحياة، وتتصدى لقيادة ما تراه جهداً لازماً لإعادة تأكيد هذه الشمولية في وجه تراخي المجتمع وتقصير القيادات، والمؤثرات السلبية ومكابد الأعداء. وهي بهذا تدعي لنفسها القيادة الأخلاقية للمجتمع، متحدية بذلك القيادات السياسية والدينية التقليدية معاً." (الأفندي، 2002، ص 44)

تريد هذه الحركات "تحويل إطار المرجعية في الحياة العامة إلى مرجعية يكون فيها الإسلام بتفسيراته المختلفة قوة رئيسية في تشكيل هذه الحياة." (الغضبان، 2002، ص 99)

وقد ميزت نفسها بثلاث مظاهر: الأول، تشكيل الجماعة المنظمة. والثاني، مفهومها الشامل للإسلام في كافة مجالات الحياة. والثالث، العمل السلمي السياسي كمنهج للتغيير في المجتمع (الغضبان، 2002، ص 100 - 101).

وفضل بعض الباحثين مصطلح "الأصولية" ترجمة عن المصطلح الإنجليزي (Fundamentalism)، بينما جنح آخرون إلى استخدام تعبير "الإسلاموية" ترجمة أيضا عن Islamicist على الحركات التي تنشط على الساحة السياسية، وتنادي بتطبيق قيم الإسلام وشرائعه في الحياة العامة، والخاصة على حد سواء، وتتاوى في سبيل هذا المطلب الحكومات، والحركات السياسية والاجتماعية الأخرى التي ترى أنها قصرت في امتثال تعاليم الإسلام أو خالفتها. (الأفندي، 2002، ص 13)

وغلب إطلاق هذا المصطلح على الحركات التي تصف نفسها بهذا الوصف وتنشط في مجال السياسة؛ إذ يندر مثلا إطلاق وصف الحركات الإسلامية على الجماعات الصوفية التي لا تنشط في مجال السياسة. ولا يطلق هذا الوصف عادة على الأحزاب التقليدية ذات الخلفية الإسلامية، مثل حزب الاستقلال في المغرب أو حزب الأمة في السودان. (أبو زيد، 1998، ص 20 - 28)

واستناداً إلى ما سبق من حيث أن الحركات الإسلامية هي حركات اجتماعية سياسية؛ فالدكتور يوسف القرضاوي عرّف الحركات الإسلامية على أنها " ذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع، وتوجيه الحياة كل الحياة. فالحركة الإسلامية قبل كل شيء عمل، وعمل دائم متواصل، وليس مجرد كلام يقال أو خطب ومحاضرات، أو كتب ومقالات، وإن كان هذا كله مطلوباً ولكنه جزء من حركة، وليس هو الحركة". (القرضاوي، 1990، ص 2)

وقد تمكن للباحث أن يعرف حركات الإسلام السياسي على أنها الحركات التي قامت على تطويع السياسة باستخدام الدين لتحقيق رؤاها وتطلعاتها الفكرية، ويكون الدين شعارها وتطبيق مبادئها سياسياً.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة والتعقيب عليها:

توجد العديد من الدراسات التي تتناول السياسة الخارجية الأمريكية ومحدداتها خاصة تجاه المنطقة العربية وأخرى تناولت التغيرات التي شهدتها المنطقة العربية نتيجة "ثورات الربيع العربي" وفيما يلي استعراض لهذه الدراسات:

دراسة (الهقيش): بعنوان "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في العالم العربي 2012" رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

هدفت الدراسة إلى التعريف بالسياسة الخارجية الأمريكية وتوجهاتها، ومواقفها على مستوى العالم العربي والإسلامي من وصول الحركات الإسلامية إلى السلطة. وقد تمحورت مشكلة الدراسة في التحولات التي أعقبت الحادي عشر من أيلول 2011، وبروز اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه العالم العربي لما تتضمنه من مصالح في المنطقة ومواقفها من القضايا العربية وخصوصاً الصراع العربي الإسرائيلي. وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي ليتم عرض مفهوم الإرهاب ومراحل تطور السياسة الخارجية تاريخياً، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحليل الظاهرة تحليلاً دقيقاً، وكيف تفاعلت كل المتغيرات وشكلت وحده واحده لمعرفة المراحل التي تمر بها السياسة الأمريكية.

وتناول الباحث مواضيع عدة، أهمها السياسة الخارجية الأمريكية والإسلام السياسي وحركات الإسلام السياسي، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من حركات الإسلام السياسي، وموقفها من الثورات العربية.

وقد خلّصت الدراسة بنتائج أبرزها: أن الولايات المتحدة الأمريكية تنتظر إلى الحركات السياسية الإسلامية المعاصرة ككتلة واحدة متجانسة وبالتالي إصدار أحكام ذات طابع تعميمي على الحركات وإن كانت تتفق في تبنيها للإسلام كمرجعية أساسية تشتق منها نظرياتها.

أما أهم التوصيات فكانت بأن تقوم حكومة الولايات المتحدة بدعم الدراسات العلمية للتعريف بأهم الجماعات الإسلامية وأهدافها ونشاطاتها لتحديد المواقف الأمريكية من هذه الحركات. والتركيز على الإصلاحات الاجتماعية والتعليمية والدينية الجوهرية وإعادة تركيز الولايات المتحدة الأمريكية وتنسيق نشاطاتها الدبلوماسية في المنطقة العربية بتعزيز الإصلاحات السياسية ونشر مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

دراسة المركز العربي للأبحاث وتحليل الدراسات، بعنوان "التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية"، الدوحة 2012، تناولت الدراسة موقف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط قبل وأثناء الثورات العربية، وخلصت الدراسة إلى أن الثورات العربية أظهرت حالة الانكفاء الأمريكي النسبي كنهج، وفرضت الثورات على الولايات المتحدة في ظل هذه الحالة أن تعيد النظر في أدوات سياساتها الخارجية في الشرق الأوسط وتغير إستراتيجيتها مستخدمة أدوات "القوة الناعمة"، والتي تمظهرت في محاولة الإدارة الأمريكية تجنب التصادم مع اتجاهات الرأي العام العربي والتعاطي معه بإيجابية، وخاصة فيما يتعلق بالتقاطعات مع الحركات الإسلامية التي أوصلتها صناديق الإنتخابات إلى الحكم في عددٍ من الدول العربية، ومحاولة احتواء نتائج توسّعها. أما دور الولايات المتحدة ريادياً، فقد شهد تراجعاً، لكنها حافظت على حضورها المتقدم في مناطق وجودها التقليدية، لاسيما في منطقة الخليج العربي ومصر.

دراسة عبد الحليم: "الولايات المتحدة الأمريكية والتحول الثوري الشعبية في دول محور الاعتدال العربي 2010_2011"، (2012)، رسالة ماجستير، نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الموقف الأمريكي من الثورات والاحتجاجات الشعبية في دول محور الاعتدال العربي. أما مشكلة الدراسة فتكمن في تتبع المواقف الأمريكية من الثورات والاحتجاجات في دول محور الاعتدال العربي وصولاً لتحليل دوافع هذه المواقف وأغراضها. كما استخدم الباحث منهج

تحليل المضمون لتفسير التصريحات والمواقف الأمريكية من الأحداث التي وقعت خلال فترة الدراسة من عام 2010 إلى عام 2011. كما استخدم أيضا منهج التحليل المقارن الذي يعنى بالقياس بين ظاهرتين أو أكثر بهدف تقرير أوجه الشبه والإختلاف فيما بينهما ومعرفة الأهداف الكامنة خلف المواقف الأمريكية المتباينة.

خلصت الدراسة إلى أن الإدارة الأمريكية تعاملت مع الثورات العربية في دول محور الإعتدال انطلاقا من قاعدة تحقيق المصلحة الأمريكية، والحفاظ على مكتسباتها، والسعي للحد من الآثار السلبية للثورات العربية على المصالح الأمريكية في المنطقة، وأن القيم والمثل التي ما فتأت إدارة الرئيس الأمريكي أوباما تنادي بها، لم تكن إلا في التصريحات والمواقف المعدة للإستهلاك الإعلامي فقط، وأن الإدارة الأمريكية حين كانت تطالب بوقف العنف وبحماية الحريات والحقوق، وتطالب بالسماح بحرية التظاهر السلمي، لم يكن دافعها في ذلك قيما، وإنما كانت تهدف إلى تلميع صورتها أمام الآخرين، وإظهارها باعتبارها واحة الديمقراطية والحرية في العالم، وداعمة للثورات العربية، ولحركة التغيير فيها انطلاقا من أن التغيير السياسي أصبح حتمياً في الوقوف في وجه حركة التغيير، والجماهير العربية سوف ينعكس سلبا على مصالحها، واستمرار علاقاتها القوية مع الأنظمة الجديدة في بلدان محور الاعتدال العربي، ويوقعها في تناقض واضح مع شعاراتها المعلنة المطالبة منذ فترة ليست بالقصيرة في الإصلاح والحرية والديمقراطية، إضافة إلى قناعة الإدارة الأمريكية بأن دعمها لهذه الأنظمة العربية سوف يضعها في خندق واحد مع أنظمة القمع والاستبداد التي بدت تلوح نهاياتها في الأفق، ضد الثورات الشعبية العربية المطالبة بالحرية والعدالة والديمقراطية، مما سيعرض مصالحها وتواجدها القوي في هذه البلدان العربية الموالية لواشنطن للخطر.

الكاتب عبد الفتاح معتر دراسة بعنوان "قراءة في تقرير أميركا والإسلام السياسي: تحول من العسكرة إلى الاندماج والتحالف 2010". هدفت الدراسة إلى كشف ماهية "الإسلام السياسي" وتكمن أهمية الدراسة في ثلاثة اعتبارات أهمها يتمثل في محتوى الدراسة التي تقدم تقييما للإستراتيجية التي اتبعتها إدارة الرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش" خلال سنواتها الثمانية في البيت الأبيض تجاه الحركات الإسلامية. وتقديمها رؤية بديلة لإدارة "بارك أوباما" أكثر نجاحا مع الحركات الإسلامية التي بدأ دورها يتزايد على الساحة السياسية في العالم الإسلامي مؤخرا. وخلصت الدراسة إلى أن جهود الإدارة الأميركية حيال التحول في التعامل مع الحركات الإسلامية - لاسيما المعتدلة والرافضة للعنف - تواجه تحديات جمة لعدد من الأسباب، منها: عدم نجاح الإدارة في تحقيق انفراجه في الصراع العربي- الإسرائيلي الذي كان أولوية أميركية خلال الأيام الأولى للإدارة في البيت الأبيض مع انصياح إدارة أوباما للمطالب الإسرائيلية، بجانب استمرار الوجود الأميركي في العالم الإسلامي تحت مسميات مختلفة لاسيما في العراق وأفغانستان.

وهو الأمر الذي يضع الحركات الإسلامية المعتدلة والرافضة للعنف، والراغبة في التعاون مع الولايات المتحدة في مأزق؛ حيث قد يكون التحالف الأميركي مع الجماعات الإسلامية المعتدلة مصدر خسارة الحركات المعتدلة لشعبيتها في الشارع السياسي لصالح الحركات المتطرفة مع استمرار الإدارة الأميركية الحالية في تقديم الدعم بصورة مباشرة وغير مباشرة للأنظمة الحاكمة في العالم الإسلامي والتي تخدم المصلحة الأميركية، بجانب غياب قضية الديمقراطية من على الأجندة الأميركية، والتي أصابت المعوليين على دور أميركي في قضية الديمقراطية بخيبة أمل. وجاءت أهم التوصيات أن السياسة الأميركية التي تنتظر إلى الحركات الإسلامية من منظور أنها حركات تتبنى العنف، وإبلاء اهتمام للعمل العسكري على ما عداه من أليات أخرى يضر بالأمن والمصلحة الأميركية على المدى الطويل.

دراسة الكاتب شاهر الشاهر في كتابه "أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001م" (2009) هدفت الدراسة إلى الكشف عن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001م.

وخلصت إلى أنه من الصعب الحديث عن تغير من حيث الجوهر في موقف الإدارة الأمريكية من جملة القضايا الإقليمية والدولية موضوع اهتمامها بعد 11 أيلول عما قبله. لكن يمكن الحديث عن تغير من جهة في موقفها من هذه القضايا ذاتها. فأحداث 11 أيلول أعادت ترتيب أولويات السياسة الأمريكية، إذ أصبح "الإرهاب" وكيفية محاربهه والتصدي له، أبرز القضايا والموضوعات التي باتت تشغل ذهن صانع القرار الأمريكي. في حين تراجع الاهتمام الأمريكي بعملية السلام العربية-الإسرائيلية. وزاد الاهتمام بتأمين مصادر النفط على السياسة الأمريكية. حتى إنه يمكن القول: إن الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة في كل من أفغانستان والعراق هي حروب بالنيابة عن شركة البترول الأمريكية صاحبة الامتيازات الاحتكارية في بحر قزوين.

إن العلاقات العربية الأمريكية لم تمر بمرحلة أسوأ من مرحلة ما بعد 11 أيلول 2001، فالتدهور الذي حدث في هذه العلاقات امتد إلى الدول العربية جميعها، ومنها تلك الصديقة للولايات المتحدة وإن كان بدرجات، أما أبرز التوصيات التي قدمتها الدراسة فكانت أبرزها بأن الحرب الأمريكية على الإرهاب لم تحقق نجاحاً، وقد لا تحققه دون مراجعة السياسة الأمريكية الراهنة التي تعتمد على القوة وحدها مؤكداً إن إتباع إستراتيجية الدبلوماسية الوقائية وليس الضربات الوقائية هو الطريق الأكثر نجاعة في التعامل مع مشكلات العالم، وفي مقدمتها مشكلة الإرهاب الدولي.

دراسة الكاتب وائل الكلوب، بعنوان: "دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر (2001-2009)". تناولت الدراسة مجموعة من الأهداف أهمها: التعرف على دور الإرهاب في أحداث 11 سبتمبر التي شكلت نقطة تحول في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط. وقد اعتمد الباحث على المنهج التحليلي في دراسته.

وتكمن مشكلة الدراسة في البحث عن الدور الذي يلعبه الإرهاب في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية نحو الشرق الأوسط ولتحقق من فرضية الدراسة تم استخدام المنهج التاريخي بهدف سرد بعض الوقائع التاريخية للأحداث لإثبات فرضية الدراسة.

وجاءت أهم نتائج الدراسة أن سبب لجوء جهات معينة إلى الإرهاب هو بسبب القهر والظلم. كما أن السيطرة على الشرق الأوسط تمثل أهمية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة من حيث ضمان أمن إسرائيل والتحكم بمصادر النفط وردع الأنظمة المعارضة لسياساتها.

وقد استوجبت الدراسة عدة توصيات منها: وضع إستراتيجية عربية متوسطة المدى للتعامل مع مصالحنا وتقهم مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وتفعيل مصالح العرب وضرورة أن يكون سلوك المسلم ضمن تعاليم الإسلام في التعامل مع الآخر.

دراسة جراهام فولر، بعنوان "السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي 2004"، وقد هدفت إلى توضيح ماهية الإسلام السياسي من المنظور الأمريكي، والكشف عن الأسباب التي تقف وراء نشوء الحركات الإسلامية، وتطلعاتها، والمشكلات والمصاعب التي تواجهها.

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي في الوصول إلى نتائج أثر الإسلام السياسي على السياسة الخارجية الأمريكية.

وخلصت الدراسة بأن العالم الغربي مطالب بأن يكتسب دراية أوسع بالإسلام، وأن يتفهم الأسباب التي تقف وراء نشوء الحركات الإسلامية، وتطلعاتها، والمشكلات والمصاعب التي تواجهها، وأسلوب معالجة غياب الديمقراطية وهذه القضايا في مجملها تسهم في إشاعة روح التطرف في العالم الإسلامي، ولا مناص للغرب من الإقرار بأن السياسات الأمريكية لا تلقى هوى في نفوس كل رؤساء ذلك العالم وأحكامه.

وتوصلت الدراسة إلى أن الحرب الأمريكية على الإرهاب باتت تتسبب في إحداث عواقب معاكسة وأنه لا يجب على الولايات المتحدة أن تتعامل عسكرياً مع هذه النوع من الإرهاب فقط، بل يجب عليها دراسة الأسباب التي تقف وراء الإرهاب، حتى لا تسهم هذه الحروب في خلق جيل جديد كامل من أمثال أسامة بن لادن. وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى العالم الإسلامي، فهو بحاجة إلى الإقرار بأن العالم ماض صوب التعددية والتنوع، وهذا واقع يتعين على دول العالم قاطبة التهيؤ للتعامل معه. بناءً على ما تقدم، نجد أن ثمة مهمة كبيرة تنتظر الغرب والعالم الإسلامي معاً في أن يتفهم كل منهما نفسه ويتفهم الآخر، فضلاً عن القوى الرئيسية التي تفعل فعلها في تغيير عالمنا تغيراً يؤثر في كل من يعيشون فيه.

أما دراسة فواز جرجس، بعنوان "أمريكا والإسلام السياسي: صراع الحضارات أم صراع المصالح 1998"، هدفت إلى التعرف على مقومات السياسة الخارجية للولايات المتحدة من عهد كارتر إلى عهد كلينتون، تجاه الإسلاميين. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

وخلصت الدراسة إلى أن واضعو السياسة الأمريكية يختلفون بشدة مع دعاة التصدي في تأكيدهم بأن الجهادية السياسية الإسلامية حلت محل الشيوعية السوفيتية، من حيث كونها الخطر الجديد على الغرب، وأن المسؤولين الأمريكيين لا يعتبرون الإنبعاث الإسلامي جزءاً من جهاد قتالي ضد الغرب

فإنهم يعزّون انتقاد المشاعر الإسلامية إلى تردي الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، ويرفضون، على نحو حاسم فرضية "صدام الحضارات"، مشددين، بدل ذلك على دور الولايات المتحدة الفريد كـ "جسر" بين شتى المنظومات الروحية. وأشارت الدراسة إلى أن هناك بعض الغموض في موقف الولايات المتحدة السياسي من الحركات الإسلامية في مصر والجزائر وتركيا، فإن أقوالها وأفعالها تتسم، على نحو استثنائي وتمائلي بالعدائية تجاه إيران، الدولة الوحيدة ذات الحكم المباشر للإسلام الثوري ويعود السبب في ذلك إلى أن الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والحركات الإسلامية هو صراع مصالح وليس صراع حضارات. وأوصى الباحث بأن على الولايات المتحدة ألا تكتفي فقط بمواصلة دورها لدفع العرب والإسرائيليين قدما نحو التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة، ومن واجب الإسلاميين الإلتحام مع الغربيين لمنع اختطاف السياسة الخارجية الأمريكية، من قبل أولئك المُصرين على قرع طبول الحرب.

التعقيب على الدراسات السابقة:

لقد تناولت الدراسات السابقة موضوع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي من نواحٍ عديدة، وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة (الهقيش، 2012) بأن دراسة الهقيش تناولت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في العالم العربي بعد أحداث 11 أيلول وحتى عام 2011، أما الدراسة الحالية فكانت أكثر تحديدا حيث حددت الفترة الزمنية وهي فترة بداية الثورات العربية من عام 2010 وحتى عام 2016، وذلك لأن نقطة التحول الرئيسية في السياسة الخارجية الأمريكية، جاءت خلال حدوث الثورات العربية على الرغم من وجود تغير بسيط في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإسلام السياسي في فترة حكم إدارة أوباما إلا أن التغير الرئيسي كان خلال حدوث الثورات العربية ومن أبرز الإنتقادات لهذه الدراسة اعتمادها مصطلح الإسلام السياسي بشكل جامع

لكل الحركات وعدم التفريق ما بين الحركات الإسلامية التحررية والحركات التي تتخذ من الدين الإسلامي وسيلة لتحقيق أهدافها.

وقد بحثت دراسة عبد الحليم عبد الله (2012) الثورات الأربع التي وقعت في دول محور الاعتدال العربي وهي: الثورة التونسية، والثورة المصرية، والثورة اليمنية، والإحتجاجات البحرينية، لكن الدراسة الحالية تناولت إضافة إلى الثورات السابقة الثورة التونسية وتداعياتها على السياسة الخارجية الأمريكية إلا أن الباحث استفاد من هذه الدراسة معرفة طبيعة السياسة الأمريكية تجاه الثورات في الدول العربية وكذلك قدمت الدراسة الحالية توصيات للإدارة الأمريكية.

أما دراسة شاهر (2011)، فلقد عملت على التقصي عن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001م، بينما جاءت الدراسة الحالية لتتأول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي خلال ثورات الربيع العربي، فهي مختلفة في ناحيتين الناحية الأولى الفترة الزمنية، والناحية الثانية الأحداث السياسية في كل مرحلة.

أما دراسة (عبد الفتاح، 2010)، فتحدثت هذه الدراسة عن التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة بوش وإدارة أوباما تجاه الإسلام السياسي واقتصرت على الفترة ما قبل الثورات العربية، أما الدراسة الحالية فعملت على تغطية السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإسلام السياسي خلال الثورات العربية.

وتناولت دراسة (الكلوب، 2010)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط أما الدراسة الحالية فتتبع السياسة الخارجية الأمريكية خلال الثورات في المنطقة العربية، أما الأمر الآخر فهي تناولت السياسة الأمريكية خلال فترة زمنية سابقة من عام 2001 إلى عام 2009 في حين الدراسة الحالية تختلف من حيث الفترة الزمنية.

أما دراسة (فولر، 2002) فقد استعرضت العلاقة بين الإدارة الأمريكية وحركات الإسلام السياسي في عدة دول كإيران والسودان وتناولت تطور الحركات الإسلامية، بينما الدراسة الحالية فقد اهتمت بالتغير الذي طرأ على السياسة الخارجية الأمريكية خلال الثورات العربية تجاه حركات الإسلام السياسي، فهي مختلفة من حيث الفترة وكذلك الحال في دراسة جرجس عام 1998.

ويمكن تلخيص أهم ما ركزت عليه الدراسات السابقة. فيتلخص في أنها تناولت السياسة الخارجية الأمريكية من زاوية تاريخية وحصرت الدراسة بتناول نموذج واحد للدراسة، بحيث إن الدراسة الحالية سوف تتطرق إلى السياسة الخارجية الأمريكية حديثاً بشكل موسع بما يثري الدراسة بالعديد من المواضيع الهامة والجديدة خاصة بعد تسلم الرئيس بارك أوباما لمقاليد الحكم حيث دخلت مرحلة علاقات جديدة وتغير على أهداف وأدوات ومحددات السياسة الخارجية تجاه حركات الإسلام السياسي والمنطقة العربية وبشكل أدق يلامس الواقع لتوضيح التغيرات في السياسة حالياً خاصة أننا نتحدث عن حقبة زمنية جديدة ستقدم الدراسة من خلالها تصور للعلاقات في المستقبل.

إنها بحثت طبيعة السياسة الأمريكية تجاه الدول العربية وحركات الإسلام السياسي في الشرق الأوسط من زاوية تاريخية، ومنها من بحث في أسباب التغيرات والأحداث الدولية والإقليمية المؤثرة في طبيعة العلاقات عبر العصور الحديثة أيضاً.

لكن مع اختلاف الأيديولوجيات والخلفيات للباحثين إلا أنه هنالك عناصر مشتركة بين الدراسات السابقة أهمها تناولها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر ومحاولة تقصي أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، تتبع التغير في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة الرئيس جورج دبليو بوش والرئيس بارك أوباما واقتصرت على الفترة ما قبل الثورات العربية، وقد استعرضت هذه الدراسات العلاقة بين الإدارة الأمريكية وحركات الإسلام السياسي في عدة دول كإيران والسودان وتناولت تطور الحركات الإسلامية بشكل أكثر للحرص.

أما ما تم الاستفادة منه خلال الدراسات السابقة يتلخص في الاستفادة من المنهج الوصفي المتبع في الدراسات، والاستفادة من الإطار النظري، وتوظيف النتائج في الدراسة الحالية.

أما أهم الانتقادات الخاصة بالدراسات السابقة أولاً: تجاهل التسلسل التاريخي ولو بالإيجاز عند عرض الأحداث التاريخية المفصلية التي أثرت على حدوث التغييرات في السياسة الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي والمنطقة العربية، وذلك للتركيز على مضمون الدراسة، أدى هذا الأمر إلى عدم تتبع التغييرات في السياسة الخارجية الأمريكية، إذ كان تركيز بعض من الدراسات السابقة على نسب الهجمات الإرهابية إلى حركات الإسلام السياسي، وربط التطرف والتزمت بالإسلام بصورة عامة، ومن تدعّمه من حركات إسلامية.

الفصل الثالث:

السياسة الخارجية الأمريكية:

تمهيد

يمثل تحديد مفهوم السياسة الخارجية لدولة بحجم الولايات المتحدة الأمريكية، بما يميزها عن باقي دول العالم من فاعلية وتأثير في الساحة العالمية أمراً في غاية الصعوبة، ويرجع ذلك إلى التغيرات المستمرة التي عرفتتها منذ استقلالها عن المملكة المتحدة سنة 1783، سواء في نظرتها وتعاملها مع المحيط الدولي أم من حيث مكانتها في سلم القوى الدولي، وحجم تأثيرها على مستوى اللعبة السياسية الدولية، (سليم، 2002، ص 52).

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الأمريكية.

وتناول هذا المبحث السياسة الخارجية بمحدداتها الداخلية والخارجية وأهدافها وأدواتها وصناعاتها.

أولاً: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية:

تتعدد المحددات المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية، بسبب تشابك العلاقات الأمريكية وتتنوعها على مستوى العالم وفيما يلي استعراضاً لهذه المحددات:

1. المحافظون الجدد ورويتهم الفكرية للإدارة الأمريكية:

تنساق الإدارة الأمريكية لرؤية المحافظين الجدد، والمحافظين الجدد هم جيلين، الجيل الأول بزغ نجمه في ستينيات القرن العشرين، وتشكل بعد الظروف الدولية والتحديات الداخلية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة التي بدأت من الحرب العالمية الأولى إلى حرب فيتنام، في حين جيله الثاني ظهر في تسعينيات القرن الماضي، وجاء معبراً عن الظروف الأمريكية والدولية بعد انتصار الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الباردة (عبد الحميد، 2006، ص113)

لم يتوقف فكر المحافظين الجدد في إطار وجهة نظره الخاصة حول التعامل مع المستجدات الدولية، وعلى رأسهم الباحث السياسي الأمريكي (روبرت كاغان)، الذي نادى بسياسة عدم التهاون في التعامل مع الحرب الباردة، ومواجهة الإسلام كدين سياسي ينادي بإقامة دولة إسلامية، وأيده في ذلك العديد من الجمعيات والمؤسسات المسيحية واليهودية المتشددة، وأيده المتشددون من الحزب الديمقراطي، أبرزهم (ديك تشيني) و(دونالد رامسفيلد) اللذين شغلا مناصب سياسية وعسكرية رفيعة المستوى في الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرهما من الذين انتقلوا بأفكارهم وتوجهاتهم إلى حزب المحافظين، ومن أبرز شعاراتهم (الحرب هي الحرب، والولاء لإسرائيل) فانتشر في منتصف التسعينيات في مناطق متعددة من العالم، عبر مراكز التفكير والمؤسسات البحثية، وزادت قوة هذا التيار في ظل إدارة الرئيس جورج بوش، من خلال إيمانه العميق بأن الانتصار لا يأتي إلا باستخدام "القوة العسكرية" التي يجب

أن تبقى أساساً رئيسياً للسياسة الخارجية الأمريكية في تعاملها مع الدول الأخرى وليس من خلال الدبلوماسية. حيث القوة العسكرية ما زال أساس تعاملها مع العراق وأفغانستان وإيران لإعادة تشكيلها مثلاً لقدرتها على التدخل ومساعدة الأصدقاء والتغيير، وعمل هذا التيار على مراجعة مبدأ السيادة الوطنية المحدودة، أو حتى إلغاؤها عندما تتعارض مع المصالح الإستراتيجية الأمريكية. وفتحوا الباب لحملة عسكرية تأديبية على دول مستقلة وأعضاء في الأمم المتحدة، كما وصل به الحال إلى تهمة دول كبرى في العالم كالصين وروسيا (عبد الحميد، 2006، ص 115).

وشكلت أحداث 11 سبتمبر سنة 2001 البيئة الملائمة لبروز وسيطرة المحافظون الجدد وزيادة تأثيرهم بشكل أكبر من السابق. ولهذا فإن الرؤية التي يحملها تيار المحافظين الجدد للإدارة الأمريكية يعد محدد من المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية (قيصر، 2003، ص 17).

2. العامل الديني ودوره في السياسة الخارجية الأمريكية

إنّ الدستور الأمريكي مبني على العلمانية، أي فصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية، لكن اللافت للنظر أنّ الدين لم يغيب عن أي قرار سياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة حينما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط، فمثلاً الحركة الصهيونية المسيحية التي تدعو لعودة اليهود إلى أرض الميعاد (فلسطين)، لها تأثير قوي في القرارات السياسية الأمريكية، من خلال تحوّل رجال الدين والكنائس إلى جماعات لها القدرة على الضغط على القرار الأمريكي، وفي الوقت ذاته تنادي بمحاربة الحركات الإسلامية المتطرفة، لأنّها العدو الحقيقيّ الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يقوم بتصعيد عسكري ضد إسرائيل، على اعتبار إيران وسوريا دول ممولة فقط لبعض الحركات الإسلامية في هذه المنطقة (رضا، 2001، ص 207).

يرى الباحث أن الدين لعب دوراً كبيراً في السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة في عهد الرئيس بوش الابن الذي استند إلى رؤية فكرية وأيديولوجية تنطلق من رؤية المحافظين الجدد، الأمر الذي انعكس على المجتمع الدولي والعلاقات الدولية بشكل سلبي، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث حاول بوش الابن نشر القيم والدعوة لتحقيق الهداية، فقد عبر عن ذلك عندما صرح أن الحرب على الإرهاب هي عودة للحروب الصليبية القديمة. حيث كان يتبنى مبادئ الجمعيات الإنجيلية التي تقوم بنشر أفكارها الهدامة من خلاله، فكانوا يعتبرون أن هناك التزامات ومسؤوليات على الولايات المتحدة بنشر القيم عبر العالم، ويميلون إلى حماية وضع أمريكا كقوة عالمية مهيمنة ومهيمنة، ويدافعون على شرعية الاستعانة بالقوة العسكرية ضد الدول المهددة للسلم والأمن العالمي.

3. اللوبي الصهيوني ودوره في السياسة الخارجية الأمريكية:

اللوبي الصهيوني هو مجموعة من الاتحادات التي تمثل عشرات المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتمارس الضغط على الإدارة الأمريكية عبر تمويل الحملات الانتخابية، وبهذا يستطيع النشطاء والعملاء في اللوبي الصهيوني ممارسة الضغوط على الموظفين الرسميين والسياسة الخارجية الأمريكية، وفي ذات الوقت يهتمون بالمصلحة الأمريكية التي تتناسب وتتسجم مع المصلحة اليهودية، مما يجعل لهم المقدرّة والقوة والتأثير على القرار الخارجي الأمريكي وقد تمكن اللوبي الصهيوني من تحقيق أهدافه ومساره السياسي، وذلك من خلال جعل السياسة الخارجية الأمريكية مؤيدة بكل ما تملك لإسرائيل، إضافة إلى تحقيقها اقتصادياً، بحصولها على مساعدات أمريكية سنوية بمقدار (3) مليارات دولار أمريكي تقريباً، ويوجد تحالف بين اللوبي الصهيوني والمحافظين الجدد، ومع الجناح اليميني المسيحي، ومع مجموعات تقليدية يمينية أخرى، وذلك بعدا أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001 مما زاد من اعتلاء النفوذ الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأمريكية، وسهل الطريق للوبي الصهيوني زيادة مكاسبه (الشاهر، 2009، ص 60 - 61).

4. مؤسسات الفكر والرأي ودورها في السياسة الخارجية الأمريكية

يقصد بمؤسسات الفكر والرأي أنها مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات البحثية التي لا تنتمي لأي توجه حزبي أو سياسي، ولكنها تُؤثر على الرأي العام والسياسات العامة (Donald, 2002, p 10). وتعدّ مؤسسات الفكر والرأي المدعومة من قبل المحافظين الجدد، أو المدعومة بالحركات الدينية المسيحية واليهودية المتشددة تجاه الإسلام، من أكثر المؤثرات في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، خصوصاً مؤسسة (كنيسة التوحيد الأمريكية) وصحيفة (واشنطن تايمز) والتي تأسست حديثاً سنة 1982 بالمقارنة مع باقي الصحف الأمريكية الأخرى، فقد ساعدت هذه المؤسسات الإدارات الأمريكية في نشر الوعي بقضايا السياسة الخارجية في أوساط الجمهور الأمريكي، وبعد أحداث 11 سبتمبر تمكنت مراكز الأبحاث الأمريكية من استغلال الوضع، إذ أكدت دورها الأساسي في بناء السياسة الخارجية الأمريكية (قيلان، 2005، ص 36-37).

5. التغيير ببنية النظام العام للولايات المتحدة الأمريكية

يندرج النظام السياسي في الولايات المتحدة تحت مبدأ الفصل بين السلطات، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي المثال لهذا النظام وكل ما في الأمر أن السلطة التنفيذية في هذا النظام من اختصاصات الرئيس فهو يعين الوزراء ويعزلهم حيث لا يسأل الوزراء إلا أمامه فهم غير مسألين أمام الغير، كما أن النظام السياسي الأمريكية يضمن (3) سلطات: السلطة التشريعية (الكونغرس) ويعمل بثنائية المجلس شيوخ ونواب، ويتمتعون بحصانة ومخصصات مالية مميزة وهم المسؤولون عن العملية التشريعية، والسلطة التنفيذية الذي يمثلها الرئيس الأمريكي، والسلطة القضائية التي تمثلها المحاكم وهي مستقلة وأعضائها مستقلون. و يوجد مؤشرات خارجية وداخلية في عملية صنع القرار داخل السلطات الثلاث تتمثل في مناقشة القرار عبر مجموعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

الأمريكية للتحقق من مدى صحة القرار و تحديد الوسائل لتنفيذ القرار وحين تتخذ الصيغة النهائية للقرار يتم إعلانه للمواطنين الأمريكيين لكشف مدى التوافق مع القرار أو رفضه مثل ما حدث في العراق حول أسلحة الدمار الشامل، كما يتم تطبيق مبدأ المراقبة والموازنة في هذا النظام بين السلطات الثلاثة لمنع التجاوزات بين السلطات وعدم تدخل أي سلطة في شؤون الأخرى وتطورت المفاهيم حول بنية النظام للولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة وأيضاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث أسست مؤسسات ومراكز أبحاث تسمى (Think-tank's) تقتصر مهامها على أنشطة بحثية سياسية لتقديم التوجيهات لصانعي القرار ودراسة كافة المستجدات العالمية لتقييم أثرها على المصالح الأمريكية الداخلية مثل القطاع الاقتصادي (موفق عدنان، 2007).

حيث كانت أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الحرب الباردة تطويق الاتحاد السوفيتي، والحد من انتشار الشيوعية، خاصة في مناطق النفوذ الأمريكي، إضافة التحكم بالرأسمالية لتنمو اقتصادياً، إذ أعلن الرئيس بوش شعاراً يدعى "النظام العالمي الجديد"، الذي يعني به نجاح مفهوم الديمقراطية على الشيوعية، وتحقيق الشروط الموضوعية لتفعيل الشرعية الدولية وفق إستراتيجية القانون الدولي، وأن تصبح الولايات المتحدة الأمريكية في هذا النظام الراعي الرسمي والأمني للنظام العالمي، وبعد زوال خطر المد الشيوعي، تنبتهت الإدارة الأمريكية لتصاعد الفكر الإسلامي ودعمه وتبلوره على شكل حركات إسلامية ذات معتقدات رافضة للسياسة الأمريكية في العالمين العربي والإسلامي (ولد أباه، 2004، ص 30).

أما بالنسبة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر لعام 2001 وتأثيراتها على السياسة الخارجية، فقد جاءت الأحداث لتُعبّر عن تداعيات متوقعة لعولمة أمريكية عنيفة، حيث كشفت عن خللٍ في السياسة الأمريكية، وهو الخلل الأمني الداخلي، وعدم التمكن من اتخاذ القرار المناسب (صلوخ، 2002، ص

17). وبالتالي أصبحت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لعام 2001 تدعو إلى حرب جديدة، تقوم على الذهاب إلى أرض الإرهابيين وقتالهم في أرضهم. وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لسنة 2001 دعا الرئيس بوش الابن إلى إنشاء مكتب الأمن الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية الذي يهدف إلى مكافحة الإرهاب، وإنشاء وزارة الأمن الداخلي (خلف، 2002، ص 120 - 121).

يرى الباحث ان للوزارات دوراً مهماً في صناعه القرار السياسي الأمريكي، ومنها وزارة الخارجية والدفاع والأمن الداخلي حيث تتداخلان بطريقه مباشرة في صياغة السياسة الخارجية، فهما تعتبران من القنوات الرسمية في رسم السياسات الأمريكية الداخلية والخارجية وتشكلان حلقة الوصل بين الرئيس ومحيطه، كما تقوم بعض الأجهزة الغير حكومية بممارسة دور غير مباشر في المشاركة في صناعه السياسة الخارجية ومنها جماعات الضغط والمصالح ومراكز البحث التي تعتبر حلقة أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية، التي تقوم برسم متطلبات المراحل لصانعي القرار السياسي الأمريكي المسؤول عن رسم السياسة الخارجية.

ثانياً: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية.

1. النفط ودوره في السياسة الخارجية الأمريكية.

بدأ ارتباط الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط وخاصة الخليج العربي إلى الحد الذي أعلن معه الرئيس الأسبق "كارتير" مبدأه الذي نص على أن أي محاولة تقوم بها قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج سيعد اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وسيتم الرد على هذا الاعتداء بكل الوسائل الضرورية بما فيها القوة العسكرية، ويؤكد على ذلك مقولة مهندس اتفاق سايكس بيكو "جورج كليمنصو" بأن النفط ضروري كالدّم، وأنّ أغلب الواردات الأمريكية من النفط تأتي

من الشرق الأوسط، ولهذا وضعت الولايات المتحدة الأمريكية تلك المنطقة الغنية بالنفط في منظومتها السياسية والعسكرية منذ منتصف القرن المنصرم. (Irag, 2002, p 2)

في حين يرى هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية سابقاً، أنّ هنالك احتمالات لخطورة التصادم العسكري في لعبة التنافس العنيفة على الموارد، ومن صور إيمانها على النفط، التحكم بأسعاره، ويعود ذلك لعاملين؛ الأول بالحدّ من سيطرة دول الشرق الأوسط المتمثلة بمنظمة الأوبك في تحديد أسعار النفط، والثاني بتخفيف العبء الإقتصادي لأمريكا بسبب عيشه حياة متذبذبة بين الركود الإقتصادي وانكماشه منذ بداية 2001. (العناني، 2003، ص 39).

وتدفق النفط للولايات المتحدة الأمريكية يجعلها تستغل هذا المورد، لتحتل أعلى الهرم في الصناعات النفطية. وعليه فإنّ اللوبي النفطي يعد أقوى الجماعات التي تسعى للضغط والتأثير على قرارات السياسة الخارجية الأمريكية، بوساطة شبكة تعمل على ربط صانع القرار في البيت الأبيض بالمصالح التي يجب تحقيقها للوبي دعم تمويل العديد من الحملات الانتخابية في شتى المستويات، فالنفط والغاز الطبيعي هي نقطة القوة التي تتكئ عليها الولايات المتحدة الأمريكية في قطاعاتها الصناعية جميعها، وهذا ما جعلها تعلن الحرب على أفغانستان والعراق بحجة التصدي لأحداث الحادي عشر من سبتمبر واجتثاث منابع الإرهاب (بشارة، 2005).

2. الإرهاب وتأثيره على السياسة الخارجية الأمريكية:

تشير الإستراتيجية الأمريكية إلى أنّ الحرب على الإرهاب هو التحدي الحاسم الذي يواجه هذا الجيل تماماً مثله مثل الكفاح ضد الشيوعية والفاشية الذي كان تحدي الأجيال السابقة. أي أنّ الولايات المتحدة لم تعد تواجه خصماً إستراتيجياً أو بلداً وحيداً أو متحالفاً عبر الحدود وإنما بات الخطر قادماً من قبل خلايا وجدت لتكون داخل البلدان المختلفة، وتعتبر السياسة الخارجية الأمريكية أنّ الإرهاب

مصدراً للعمليات المناهضة للديمقراطية والمبادئ الإنسانية، ولذا فقد لجأت إلى عولمة الإرهاب في مؤتمر شرم الشيخ في مصر، ومن خلال هذه التدايعات أعلن الرئيس جورج دبليو بوش الحرب العالمية ضد الإرهاب. (ولد أباه، 2004، ص 79)

وتتضمن الإستراتيجية الأمريكية على ملاحقة المنظمات الإرهابية بشتى الوسائل، والسعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل، ونشر القيم الديمقراطية في البلدان المحرومة منها (Rice, 2000)، إذ تقوم عقيدة الرئيس جورج والتز بوش الإستراتيجية على ثلاثة مبادئ أساسية، وهي: السرعة في القضاء على الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وتغيير الأنظمة الاستبدادية؛ لأنها خطر على المصالح القومية الأمريكية، ونشر الوعي الريادي للولايات المتحدة لإستقرار العالم وأمنه. (Kaplan, 2003, p 79)

هدفت الولايات المتحدة إلى تحقيق مكاسب سياسية متعددة بحجة مكافحة الإرهاب منها ضمان الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي، وتعزيز نفوذها السياسي عبر بعض الأنظمة الحليفة لها (الياسري، 2011، ص116) لضمان حماية القاعدة العسكرية لها في العالم العربي وهي إسرائيل (المنورة، 2006، ص317) وبالإضافة للقضاء على حركات المقاومة العربية والإسلامية فضلا عن تصفية بعض الحركات الإسلامية الموجودة في الدول العربية المعارضة لحلفائها لحماية مصالحها ومصالح النظم الموالية لها. كما تحقق للولايات المتحدة مكاسب اقتصادية من خلال دعم مبيعات الصناعات العسكرية من خلال حروب متعددة تحت مسمى مكافحة الإرهاب لإنتشال الإقتصاد الأمريكي من الركود الاقتصادي (فرج، 2009، ص58).

3: تأثير العلاقات العربية الأمريكية على السياسة الخارجية الأمريكية

ما زال هنالك أهمية كبرى للعلاقات العربية الأمريكية ازدادت منذ الحرب العالمية الثانية لتصبح من أهم العلاقات بعد أحداث 11 سبتمبر (أبو مطلق، 2011، ص60). ومع اتهام بعض الدول العربية

بأنها راعية للحركات الجهادية التي نفذت الهجوم على مبنى التجارة العالمي، قامت الولايات المتحدة على تقسيم الدول العربية إلى شريرة وراعية للإرهاب وهي دول تتخذ مواقف معادية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في شتى المجالات الاقتصادية والعسكرية وغيرها، وتتلقى هذه الدول ضربات عسكرية مثل العراق وعقوبات اقتصادية مثل إيران في محاولة لتغيير سلوكها تجاه المصالح الأمريكية والسلام مع إسرائيل (الهاجنة، 2004).

أما الدول التي تعتبر صديقة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تتلقى دعماً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً بهدف الحفاظ على النظام السياسي القائم بها و المصالح الأمريكية مستمرة حيث عملت الأحداث السابقة من حروب وتفجيرات على توجيه السياسة الخارجية الأمريكية بما يضمن خدمة مصالحها عبر تحديد الدول الصديقة والدول غير ذلك بعد (أحمد، 2003، ص 235).

ثالثاً: أدوات السياسة الخارجية الأمريكية وأهدافها:

قامت السياسة الخارجية على أربعة أدوات هي:

1. الأداة الدبلوماسية: تعد الدبلوماسية من أقدم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية. وتعرف بأنها إدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض بواسطة المبعوثين الدبلوماسيين (مقلد، 2010، ص 105).

لوحظ أن هناك مسارين لأداة الدبلوماسية في السياسة الخارجية الأمريكية الأول يسمى بالدبلوماسية التقليدية لأنها تمارس منذ القدم حتى الحرب العالمية الأولى وموجه نحو حكومات الدول الأخرى، والمسار الثاني تمثل في الدبلوماسية العامة الموجه للرأي العام ليتم التأثير فيه وتغيير توجهاته بما يخدم مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية. حيث أن الأداتين تعملان مع بعضهما البعض بهدف تحقيق الغرض المطلوب (صادق، 1996، ص 22)، إن إستراتيجية الدبلوماسية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر باتت تقوم على التفاعل تجاه الشعوب الأجنبية لتعزيز تفهمهم للسياسات والمبادرات الأمريكية

مشيرة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية عدلت وجهة التمويل بعد الحادي عشر من سبتمبر، حتى تتمكن من التحرك بسرعة، ولتصل إلى ابعدها من النخب، وقالت هاريسون: لقد طورنا برامج توصلنا إلى الناس ذوي النوايا الحسنة وإلى المجموعات المعتدلة التي تعمل من أجل التنمية المجتمعية المتسامحة والقادة المحليين، والصحفيين، والنشطاء، ورجال الدين على كافة الوسائل البديلة عن الأداة المتمثلة بالحروب التي تكون عواقبها كارثية. وقد نشطت الدبلوماسية الأمريكية في حل أزمات معقدة كثيرة كأزمة الصواريخ الكوبية، والمشروع النووي الإيراني وما زالت تشكل دوراً مهماً في حل الصراع العربي الإسرائيلي (برجي، 2004).

2. الأداة النفسية أو الدعاية: يقصد بالدعاية بصفة عامة أية محاولة لإقناع الأفراد أو المجموعات بتقبل وجهة نظر معينة أو القيام بعمل معين، ذلك على أن نأخذ في اعتبارها أن هؤلاء ما كانوا ليقبلوا وجهة النظر هذه أو يقوموا بهذا العمل من تلقاء أنفسهم أي دون الدعاية، بحيث يعني فقط الجهود الحكومية المنظمة لإقناع الدول الأجنبية بقبول سياسات مواتية للدولة أو على الأقل غير معادية لها. كما تلعب وسائل الإعلام دوراً أساسياً في نشر السياسة الخارجية للدول وتعظيمها أو تحجيمها، وتعتمد وسائل الإعلام على السلطة الموجودة في الدولة فإذا كانت ديمقراطية نشطت وسائل الإعلام واستطاعت أن تحرك الرأي العام وتؤثر وإذا انعدمت الديمقراطية تقلص دورها وأصبح تأثيرها هامشياً. (صادق، 1996، ص 105) فقد أثر اللوبي الصهيوني والمحافظين الجديد على وسائل الإعلام الأمريكية لإقناع الجماهير الأمريكية والغربية بأهمية الحرب على العراق عام 2003، للقضاء على الخطر القادم من الترسانة العسكرية العراقية والإرهاب. لذلك لعبت الدعاية الأمريكية دوراً في تشويه صورة العرب والمسلمين عبر تطوير العداء النفسي الذي شكل جزءاً من مجمل وعي المواطنين الأمريكيين وصل ذلك لجعل الدعاية والأنباء اليومية تسيطر على عقل المواطنين بخطر المسلمين.

وتشكل الدعاية أداة أساسية من أدوات السياسة الخارجية فيما يخص الحصول على التأييد بالقرار المتخذ من صانعي السياسة لحشد تأييد الشعب الأمريكي وساهم ذلك في حرب الولايات المتحدة على فيتنام عام 1959 وأيضاً في أفغانستان عام 2001 وتساهم المؤسسات الأمريكية غير الحكومية التي تعمل في جميع أنحاء العالم دوراً في تنفيذ السياسة الأمريكية من خلال بث الدعاية في كل مناطق الصراع بما يخدم توجهات السياسة الأمريكية ومصالحها (الصاعدي، 2004).

وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس عدة مؤسسات إعلامية هدفها الترويج للسياسة الخارجية الأمريكية بصورة جذابة ولتبرير الحروب التي خاضتها وأسقطت الكثير من المواطنين الأبرياء ونشطت الدعاية على إذاعة "صوت أمريكا"، وإذاعة راديو "سوا، و" قناة الحرة الفضائية"، حيث ساهمت الدعاية إلى تقريب وجهات النظر العربية الأمريكية وتوضيح السياسات الأمريكية تجاه المنطقة العربية بهدف كسب جمهور الشباب العربي والتأثير على عقولهم وتغيير مشاعرهم لتحسين صورتها بعد سقوط عدد كبير من الضحايا الأطفال والنساء نتيجة حربها على العراق وأفغانستان (عبد المعبود، 2004)

3. الأداة الاقتصادية: الأداة الاقتصادية عبارة عن استخدام القدرات والإمكانات الاقتصادية المتاحة بهدف التأثير في الدول الأخرى من حيث توجهاتها وسلوكها و موقفها على النحو الذي يتفق مع تحقيق الأهداف الخارجية للدولة وحماية مصالحها. (صادق، 1996، ص 249)

وتعتبر هذه الأداة أهم الأدوات الأخرى، حيث تقوم الدول باستخدامها في سياستها الخارجية في مواجهة الدول الأخرى، فهي إما أن تساهم في دعم الاستقرار لدولة ما، وإما أن تهدف إلى تغيير تلك الأوضاع، وتشمل الأداة الاقتصادية العديد من الطرق التطبيقية، منها: المنح القروض المساعدات التسهيلات والمقاطعة الاقتصادية أو تجميد أرصدة بعض الدول (صادق، 1996، ص 250)، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعد قرار انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج عام 1971م بالقيام

بتقديم الدعم للنظام الإيراني أثناء حكم الشاه، وأيضاً مساعدة السعودية لتعزيز مؤسساتها العسكرية حتى تكون قادرة على تأمين منطقة الخليج العربي تحت مسؤوليتها وحماية منابع النفط لاستمرار تدفقه إلى الولايات المتحدة الأمريكية ضمن أسعار معقولة بما يحقق مصالحها (هيكل، 1993) الاقتصادية، فهي على سلم أولويات صانعي السياسة الخارجية الأمريكية فخوض الولايات المتحدة لحرب الخليج الثانية والثالثة وتشديد العقوبات ضد العراق والاحتواء ضد إيران خلال الحربين يعود لحرص الولايات المتحدة على حماية مصادر حصولها على النفط حيث عكست حرب الخليج تحولاً كبيراً في تكتيكات السياسة الأمريكية استمد مقوماته منذ انتهاء الحرب الباردة ونهاية الاتحاد السوفيتي ومن ثم أحداث الحادي عشر من سبتمبر، هذه الأحداث قامت بها الولايات المتحدة لتتفرد بقيادة العالم وهو ما سمي بالقطب الواحد، وساهمت بتأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وربطت أسعار المواد الأولية بالدولار الأمريكي ضمن آلية تقود إلى تبعية اقتصادية فالدول النامية تكون بحاجة لبرامج تنمية اقتصادية من المساعدات والقروض ويكون عليها الالتزام بالشروط الأمريكية وبهذا تكون قد سخرت الاقتصاد العالمي لجلب الأرباح لها وتحقيق مصالحها (فهيم، 2009).

وقد شرعت الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام الأداة الاقتصادية في توجيه سلوكها بما يحقق مصلحتها القومية من خلال نهجين في مواجهة الدول النامية الأول الترغيب: المتمثل في إعطاء المنح والمساعدات للدول التي تسير وفق السياسة الأمريكية بما يحقق مصالحها، مثل المساعدات التي تم تقديمها لدولة مصر مقابل خدماتها للولايات المتحدة الأمريكية في مجالات متعددة، أما النهج الثاني وهو التهيب: أي فرض الولايات المتحدة الأمريكية مزيداً من العقوبات وقطع المساعدات عن الدول المناهضة لها مثلما فعلت مع كوبا من حظر تام عليها منذ تحولها إلى الشيوعية اثر ثورة كاسترو عام 1959م. فتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الأداة الاقتصادية بأن لها تأثير في سلوك الدول المضطهدة لها داخليا وخارجيا لأنه يحقق غايات سياسية (داودي، 2012).

4. الأداة العسكرية: عرفت في إطار تنفيذ السياسات الخارجية بأنها: "الإستخدام المفرط للقوة الذي تلجأ الدولة إليه في الحرب بهدف إرغام الخصم على الخضوع لإدارتها". أما الأدوات العسكرية فهي مجموعة من القدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى تشمل هذه الأداة من إنشاء القوات المسلحة وكل ما تبع ذلك الإنشاء من تدريب وتوزيع، وعقد التحالفات العسكرية، والهجوم المسلح (الخرجي، 2000، ص 263).

وتعطي الوسيلة العسكرية بمفهومها العسكري هيبة للدولة، وتجعل الدول الأخرى تهابها ولا تتعرض لها، إلا ان لها مخاطر كثيرة ومكلفة فلا يوجد معرفة مطلقة بقدرتها على تحقيق الأهداف المطلوبة، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية لها ضمن السياسة الخارجية، وما يمكن أن يبدر عنها من المواقف ضمن المنظومة العالمية.

إنّ الاهتمام من الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية لأهميتها الكبيرة التي تمثل عموداً أساسياً في الاستراتيجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية جعلها تقوم بنقل جزء من ثقلها العسكري تمثل بلوامين مقاتلين من الجيش الأمريكي يتمركزون في القواعد الأمريكية في الخليج العربي (المسحال، 2012).

واستخدمت ذلك النقل العسكري بمفاجأة العدو بضربات جوية تحقياً لمبدأ الحسم ويمثل ذلك النظرية التي تفيد بأن السيطرة على الجو تتيح إمكانية عالية للسيطرة على الأرض وأن من يمتلك ذلك سيحقق النصر، لذلك بعد أحداث 11 سبتمبر إعادة الولايات المتحدة الأمريكية النظر في طبيعة أدواتها التي تتعامل بموجبها في سياستها الخارجية لطبيعة المخاطر التي أعرضت لها مما دفع بها إلى استخدام القدرات العسكرية بشكل كبير ومتطور لتحقيق أهدافها حيث أخذت الأداة العسكرية موقعا بارزا في الاستراتيجية الأمريكية تم تحديده في ثلاثة جوانب وهي: الردع والتدخل والحرب (عبد الله، 2015).

وتعددت الأمثلة على استخدام الولايات المتحدة الأداة العسكرية في تحقيق أهدافها مثلما تحقق في الحرب الأمريكية على فيتنام وأفغانستان والعراق عام 2003م. حيث تم استخدام الأداة العسكرية في الاحتلال الأمريكي للعراق بشكل كبير وعلى نطاق مدمر ضمن تبني خيار إسقاط الأنظمة السياسية التي لا تسير وفق ركب الولايات المتحدة الأمريكية (فهيم، 2009).

رابعاً: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية

وفقاً للوثائق الأمريكية الرسمية وتصريحات المسؤولين الأمريكيين، فإن الأهداف في السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط لم تتغير كثيراً فهي متعددة ولعل أهمها تمثل في أربعة أهداف أساسية وهي (يوسف وآخرون، 2003، ص 85):

1. استمرار ضمان الحصول على بترول المنطقة بأسعار معقولة عبر تشجيع العلاقات الإقتصادية والتجارية:

قامت الولايات المتحدة على صياغة رؤية لمصالحها في المنطقة العربية تتسق مع رؤيتها وسياساتها الكونية الجديدة (نافعة، 2004، ص 31). بعد انتهاء الحرب الباردة تحولت منطقة الشرق الأوسط بوجه عام والمنطقة العربية منها بصفة خاصة، إلى عقدة محورية تشابكت عندها العلاقات الدولية بهدف الفوز بموقعها الجيو- إستراتيجي من جهة، والاستحواذ على ثرواتها المخزونة من الطاقة النفطية من جهة أخرى (مراد، 2003، ص 47).

إن المصالح النفطية الأمريكية كانت دائماً موضع حماية من القواعد والأحلاف العسكرية التي أنشأتها أمريكا حول العالم، وقد كان الهدف الاستراتيجي الرئيسي لمبدأ ترومان "إحاطة مستودعات بترول

الشرق الأوسط بسياج يمكن الإعتماد عليه من القوة المسلحة الأمريكية "، (الريميحي، 1982، ص 32).

وتتطوي مصالح الولايات المتحدة الأمريكية النفطية في المنطقة العربية على عناصر وأبعاد مركبة. فهناك أولاً، البعد الإقتصادي الخاص بمصالح شركاتها النفطية التي استثمرت في النفط العربي الرخيص أموالاً ضخمة في مجالات الاستكشاف والإنتاج والتصنيع والتسويق، وتحقق من ورائها أرباحاً ضخمة، وثانياً، البعد الأمني الخاص بضمان استمرار تدفق النفط العربي إلى الولايات المتحدة وحلفائها بأسعار معقولة. و ثالثاً، البعد الإستراتيجي الخاص بالنفط كآلية من آليات التحكم والسيطرة على النظام الدولي، والذي قد يغري، في ظروف معينة، بمحاولة السيطرة المباشرة عليه، وعدم الإكتفاء بمنع القوة المنافسة أو المعادية من السيطرة عليه أو الإقتراب منه (نافعة، 2004، ص 35).

وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على الفصل الكامل بين النفط وبين الصراع العربي الإسرائيلي، وعدم السماح تحت أي ظرف من الظروف بإستخدام النفط كسلاح أو ورقة ضغط في هذا الصراع حتى ولو تطلب الأمر إحتلال منابع النفط العربي مباشرة إذا ما أتاحت الفرصة، بعد أن تمكنت الدول العربية المنتجة للنفط بالتنسيق مع مصر وسوريا عام 1973 ولأول مرة من استخدام النفط كسلاح إستراتيجي لإجبار الولايات المتحدة على تعديل موقفها من الصراع العربي - الإسرائيلي، وعندما سقط الإتحاد السوفييتي وانهار المعسكر الإشتراكي زالت أهم العقبان التي كانت تعترض طريق الهيمنة الأمريكية للتطلع للسيطرة على منابع النفط في المنطقة. ثم جاءت أحداث سبتمبر 2001 لتقدم للولايات المتحدة المبرر والغطاء السياسي الضروري للتدخل تحت شعار "مكافحة الإرهاب والدول الداعمة له" (نافعة، 2004، ص 36).

ومع تحقيق الانتصار العسكري الأمريكي على العراق في حرب الخليج الثانية، وتدمير العراق عسكرياً واقتصادياً - أصبحت الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة على العالم، وفي المنطقة العربية تحديداً المسيطرة على نفط المنطقة.

2. حماية أمن إسرائيل:

يوجد التزام أمريكي ليس فقط بالمحافظة على أمن إسرائيل في المنطقة وإنما بمدها بكل أسباب ووسائل التفوق على الدول العربية مجتمعة، وبالتالي يوجد إجماع على أن إسرائيل هي مصلحة أمريكية (نافعة، 2004، ص 36 - 37).

إذ تحولت السياسة الأمريكية كما يرى "بريجنسكي" من الحيادية النسبية (التي أنتجت اتفاقية كامب ديفيد) إلى الإنحياز المتزايد لصالح إسرائيل، ففي كل عام تقدم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل مستوى من الدعم يفوق ما تقدمه لغيرها من الدول. وما زالت تتلقى مساعدات سنوية من الولايات المتحدة بقيمة تصل إلى ما يقارب الثلاثة مليارات دولار أمريكي وصفقات خاصة ومتنوعة بالإضافة إلى الدعم الدبلوماسي الأمريكي الدائم، فمنذ عام 1982 نقضت الولايات المتحدة الأمريكية قرارات مجلس الأمن الدولي المنتقدة لإسرائيل 32 مرة، إضافة إلى المساعدات العسكرية الضخمة المقدمة لإسرائيل (ميرشيمر، 2006، ص 2).

إن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، منحازة وبشكل واضح لمصلحة إسرائيل، إذ تعدّ إسرائيل الحليف الأول والأبرز للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، ويظهر هذا الانحياز بشكل جلي بالدعم السياسي على الصعيد العالمي والإقليمي، كما هو الحال بدعم القرارات المؤدية لإسرائيل، أو الاعتراض على قرارات ضد إسرائيل في المحافل الدولية، إضافة للدعم العسكري والمالي لإسرائيل الذي لا يخفى على أحد.

وحيث تتبع المواقف الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية منذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، فإنها تعمل لصالح إسرائيل، وتحديداً بعد حرب حزيران عام 1967، إذ سعت الولايات المتحدة إلى إيجاد حلول سلمية للصراع العربي الإسرائيلي. وتضاعفت هذه الجهود الأمريكية بعد حرب سنة 1973، ليس من أجل السلام، إنما للتقليل من التهديدات المتوقعة وغير المتوقعة لإسرائيل وللمصالح الاستراتيجية الأمريكية الأخرى كالنفط في المنطقة، ودأبت بالبحث عن عقد اتفاقيات سلام بين إسرائيل والدول العربية، منها اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، ومؤتمر مدريد، واتفاقية أسلو.

إن الموقف الأمريكي تجاه إيجاد حلول سلمية للصراع العربي الإسرائيلي شكلاً قد يكون ثابتاً، إذ أنّ هذا الثبات ناتج عن حرص الولايات المتحدة على ضمان استمرار ثوابتها ومشاريعها وأهدافها في الشرق الأوسط، ويظهر أهمية إسرائيل القسوى للولايات المتحدة الأمريكية من خلال الدعم المالي والتجهيزات العسكرية التي تحصل عليها. (mansour Camille, 1994. pp 104-105)

3. السيطرة على الممرات المائية:

تشكل المنطقة العربية ممراً استراتيجياً هاماً للتبادل الاقتصادي وتجارة النفط عبر البحر الأحمر والخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط لتحقيق المصالح الحيوية الأمريكية كما تحدث الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر عن وضع الإتحاد عام 1980م بالسماح للولايات المتحدة باستخدام القوة العسكرية للدفاع عن مصالحها في المنطقة العربية لحماية حركة النفط عبر الممرات المائية (أبو مطلق، 2011، ص57-58)، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إطلاق أساطيلها في الخليج العربي لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع دول المنطقة لضمان الوصول إلى منابع النفط وتأمين حرية الملاحة لسفنها وتعزيز مصالحها التجارية (بنحمو، 2013)، لذلك يكتسب التبادل التجاري وتصدير التقنيات الحديثة الأمريكية وصفقات السلاح وتدوير رؤوس الأموال أهمية كبرى

للولايات المتحدة الأمريكية عبر المكانة الاستراتيجية للمرات المائية مثل قناة السويس حيث يتدفق النفط من المنطقة العربية للأراضي الأمريكية عبرها (أتاواي وآخرون، 2008، ص31).

4. منع أي قوة معادية من السيطرة على المنطقة عبر دعم حلفائها بكل الوسائل:

يشكل أمن الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية جزءاً مهماً ضمن سلم أولوياتها لبقاء فعالية سياستها متفوقة على الساحة الإقليمية والدولية، ففي عام 2002 صدرت وثيقة الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية والتي تؤكد فيها الولايات المتحدة على بقاء قواتها العسكرية في المرتبة الأولى على العالم، فعملت أيضاً على زيادة قواتها العسكرية في كل أنحاء العالم لكي تكون جاهزة للقضاء على أي قوة أخرى تحاول تهديد مصالحها أو حلفائها في تحديداً في المنطقة العربية (أبو طالب، 2002) حيث ترى الولايات المتحدة ان "إسرائيل" تشكل عنصراً مهماً لأمن مصالحها وجب الحفاظ على بقائها ضمن التفوق العسكري والاقتصادي. وقد اتبعت الإدارة الأمريكية طرق عدة في مواجهة أي قوة معادية قد تحاول التأثير بإخلال النفوذ الأمريكي بعدة وسائل منها عقد معاهدات دفاعية، وإقامة تحالفات عسكرية بهدف توفير مبدئين استراتيجيين الأول يضمن انتشار قواتها لحفظ مصالحها في المنطقة العربية، وثانياً توفير الدعم الاستراتيجي لعمل القوات الحليفة.

عسكرياً تعتبر الحرب على العراق نموذج حقيقي لتطبيق عملي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق المبدئين. (فهمي، 2009). ويبقى هدف الولايات المتحدة الأمريكية بقاء المنطقة العربية بعيدة عن أي قوة توسعية عدوانية تهدف للتأثير على مصالح حلفائها بشكل عام ومصالحها بشكل خاص لما تشكله المنطقة العربية من نفوذ حيوي على المستوى السياسي والاقتصادي لذلك عملت بكل الطرق والوسائل على بقاء المنطقة العربية تحت نفوذها (سعودي، 2003، ص72). توضح ذلك من خلال الوثيقة الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية بعنوان "توجهات التخطيط الدفاعي لعام 1994

و1999م، حيث نصت "أن على الاستراتيجية الأمريكية التركيز على منع ظهور أي منافس للولايات المتحدة على الصعيد العالمي" (درويش، 2001، ص 41).

خامساً: واضعو السياسة الخارجية الأمريكية.

يرتبط صنع السياسة الخارجية الأمريكية بقدر كبير بطريقة وأسلوب ترتيب كل طرف ضمن هرمية الدولة الأمريكية وتقاسم الأدوار والوظائف بين الأطراف والجهات الناشطة في مجال صنع السياسة الخارجية الأمريكية. (بسيوني وآخرون، 2011، ص 22)

ومن أجل الوصول إلى تحديد تصور مفهومي شامل عن السياسة الأمريكية لابد من تتبع مسار المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المشاركة في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

1. دور مؤسسة الرئاسة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية:

برغم اختلاف الأنظمة السياسية من بلد إلى آخر، إلا أن هناك استثناءات تخص البلاد التي يجمع فيها رئيس الدولة بين منصبه وبين رئاسة السلطة التنفيذية، حال الرئيس الأمريكي.

تتميز مؤسسة الرئاسة التي تتجاوز في حدود صلاحياتها ما حدده لها الدستور، ذلك أن الرؤساء (قمة السلطة التنفيذية) اعتبروا أن أعمالهم كلها لخدمة الأمة، وما دامت كذلك، فإن الدستور يبيح لهم بحسب رأيهم ممارسة كل ما من شأنه تحقيق ذلك الهدف حتى وإن لم ينص عليه فعلياً ضمن مواده، (مايسل، 2014، ص 17).

تشير وقائع التاريخ السياسي الأمريكي إلى أن لمؤسسة الرئاسة دورا مهما في صنع السياسة الخارجية الأمريكية وهذا ما أكده الرئيس ترومان "إن الرئيس هو الذي يضع السياسة الخارجية" ولعل العوامل التاريخية من إعلان الاستقلال ودور القادة العسكريين أمثال جورج واشنطن شكلت العامل الأبرز في

أن يمنح كاتبوا الدستور سلطات واسعة للرئيس الأمريكي خوفا على الدولة الوليدة من التفتت في ظل احتمالات ضعف قوة القيادة العليا للدولة. ويقع إلى جانب الرئيس عددا من البيروقراطيين الذين يساعدونه في عملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها. وحتى ان بعض الدارسين يعدهم بمثابة المخططين الرئيسيين للسياسة الخارجية فالرؤساء عليهم الاعتماد على البيروقراطية للتزود بالنصائح ولتطوير السياسة الخارجية وتنفيذها (عواد، 2010، ص112).

2. دور وزارة الخارجية الأمريكية:

المهمة الأساسية لوزارة الخارجية هي العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والبلدان الأخرى. وبعد الحرب العالمية الثانية أضيفت مهام غير سياسية لوزارة الخارجية منها: المساعدات الخارجية والدعاية والعلاقات الاقتصادية، والقضايا العسكرية والنشاطات الأمريكية في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لمنظمة الدول الأمريكية (جرجس، 2001).

بالإضافة إلى ذلك تقوم بتقديم النصح إلى الرئيس في حالة تنفيذه لأي سياسة. وتقوم وزارة الخارجية أيضا بإدارة العلاقات الخارجية وتعزيز امن الولايات وتحليل الحقائق والمصالح الأمريكية خارج الحدود وإعداد التوصيات للسياسات المستقبلية. كما تنفذ السياسة المعتمدة وتدخل أيضا سياسة الوزارة في مشاورات مستمرة مع الجمهور الأمريكي والكونغرس والوزارات والوكالات الأمريكية الأخرى وكذلك الحكومات الأجنبية (جنسن، 1989، ص143).

3. دور الكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية:

يشكل الكونغرس من مجلسين: مجلس النواب ومجلس الشيوخ، ويرأس هذا الأخير نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. ففي الولايات المتحدة حيث يطبق مبدأ التوازن والإشراف ولا يوجد انضباط حزبي يعتبر دور البرلمان معادلا لدور السلطة التنفيذية (فرانكل، 1984، ص 44). وحسب الفقرة الثامنة من الدستور الأمريكي تتحدد صلاحيات للكونغرس في المجال الدولي كما يلي: (بارون، 1998، ص 22)

1. تنظيم التجارة مع الدول والولايات.
2. تعريف أعمال القرصنة والجرائم الموجهة ضد القانون الدولي.
3. إعلان الحرب، والتفويض برد الاعتداء والاستيلاء على السفن والبضائع، ووضع قواعد موحدة لمنح الجنسية ولموضوع الإفلاس و الاستيلاء على غنائم في البر والبحر.
4. إنشاء الجيوش وتأمين نفقاتها وتنظيم القوات البرية والبحرية وتدريب الميليشيا وفق النظام الذي يضعه الكونغرس.
5. سلطة اقتراض الأموال لحساب الولايات المتحدة.
6. فرض العقوبات على تزيف الأوراق المالية والعملة المعدنية المتداولة في الولايات المتحدة.
7. وضع القوانين الضرورية والملائمة للقيام بتنفيذ السلطات المشار إليها والمخولة بها من الدستور لحكومة الولايات المتحدة أو لأي إدارة وموظف تابع لها.

وتظهر أهمية الصلاحية القانونية للكونغرس في حق التصديق على المعاهدات وبوسع الكونغرس أن يذهب إلى أبعد من ذلك ويسيطر على السياسة الخارجية سيطرة مستمرة عن طريق لجانه القائمة ومع

ذلك يتضح المركز المتميز للسلطة التنفيذية مقارنة بالسلطة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تضطلع السلطة التنفيذية لمهمة رسم السياسة الخارجية.

لقد أفضى تفسير مؤسسة الرئاسة لعظم صلاحياتها الدستورية وإصرارها على ممارسة تلك الصلاحيات، إلى التنافس بينها وبين المؤسسة التشريعية، التي رأت في أحيان كثيرة أن مؤسسة الرئاسة تجاوزت سلطاتها، لتدخل في مواضيع هي في صلب صلاحيات السلطة التشريعية. مما دعا المحكمة العليا إلى الفصل فيها، بعد أن هيمنت مؤسسة الرئاسة على هذه العملية بشكل شبه تام منذ أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001. (عواد، 2001، ص 110)

4. دور السلطة القضائية في السياسة الخارجية الأمريكية:

على الرغم من أهمية دور السلطة القضائية في ضبط الأداء السياسي بما يتوافق وينسجم مع الدستور والقوانين فإن دورها في صناعة السياسة الخارجية يعتبر ثانويا مقارنة بأداء الأجهزة التنفيذية والتشريعية، فدورها يتميز بأنه غير مباشر ويتمثل (بسيوني، 2011، ص 27) في إبطال بعض القوانين أو الاتفاقيات المتعلقة بالسياسة الخارجية على أساس أنها مخالفة للدستور، وقد استقر الفقه القانوني في معظم الدول على أن قضايا السياسة الخارجية بمنأى عن رقابة القضاء، أو أن القضاء لا يستطيع أن يؤثر في تصرفات الدولة في مجال السياسة الخارجية. (سليم، 1998، ص 460).

5. دور مجلس الأمن القومي الأمريكي:

وهو هيئة استشارية تضم شخصيات مقربة من الرئيس والبيت الأبيض، فالعضوية في المجلس تشمل: الرئيس الأمريكي، ونائبه، ووزير الخارجية، والدفاع، وكان معظم الرؤساء قد ضموا أيضا مدير وكالة المخابرات المركزية، ورئيس هيئة الأركان المشتركة. كما أضيف المدعي العام، (وزير العدل)، ووزراء

الطاقة، والأمن الداخلي، و الخزانة، والسفير الأمريكي في الأمم المتحدة، وحددت مهام مجلس الأمن القومي في تقديم المشورة بخصوص القضايا الدولية، وتحقيق التنسيق والتكامل بين السياسات الداخلية والخارجية ذات العلاقة بمجالات الأمن القومي (موقع الأهرام الرقمي، 2015)

كما أن هناك مجموعة من اللجان الوزارية المكملة لهيئة المجلس، ومن أهمها: لجنة متابعة الآليات وتتكون من نائب الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع و مستشار الأمن القومي، ورئيس وكالة المخابرات المركزية المشتركة، ولجنة التنسيق الخاصة التي تسند لها المهام الحساسة للمخابرات و المخابرات المضادة و خاصة لدى الدول الأجنبية. (شرقي، 2007، ص 50)

يرى الباحث ان الولايات المتحدة الأمريكية سعت سياسياً للحفاظ على الأنظمة الحليفة لها ودعمها عسكرياً لمواجهة أي خطر من بعض الحركات المناوئة لمصالحها في المنطقة العربية، كما ان هدفها (العسكري والاقتصادي)تمثل في الحفاظ على "اسرائيل" قوة عسكرية مهيمنة في المنطقة العربية من أجل حماية مصالحها.

6. دور أجهزة الاستخبارات الأمريكية CIA:

تعتبر وكالة الاستخبارات المركزية المحور الرئيس للاستخبارات الأمريكية والمصدر الأساس للمعلومات بالنسبة للسلطة التنفيذية. وتتعدد أجهزة الاستخبارات وتتوسع بتوسع مجال عملها، ويصل عددها إلى 14 جهاز استخبارات أبرزهم وكالة الاستخبارات المركزية C. I. A، ووكالة الأمن القومي. (جرجس، 2001)

إن أجهزة الاستخبارات تتمتع باستقلال أكبر وتقوم بعمليات سرية تتجاوز مجرد جمع المعلومات وسياسة خارجية خاصة بها لعدد من السنين. (فرانكل، 1984، ص 49 - 50) فضلاً عن ذلك تقدم

التوصيات والخطط إلى مجلس الأمن القومي وتنفيذ وترصد وتدريب وتجند وتنفيذ العمليات السرية (تيري، 2005، ص 15).

يتضح للباحث مما سبق ان صانعي السياسة الخارجية الأمريكية يمكن تحديدهم من خلال جانبين:

الأول: هو الجانب الرسمي الذي يمثل برأس الدولة (الحاكم أو الرئيس) وكذلك وزارة الخارجية التي لها دوراً أساسياً في ترسيخ السياسة الخارجية للدولة. كما أن هناك دوراً أساسياً للكونغرس لصياغة المحددات السياسية للدولة.

والجانب الثاني: اتجاهات الشعوب وآرائها ومدى الضغط الذي تفرضه الشعوب بممثليها ونوابها على قبول أو رفض السياسة الخارجية.

سادساً: دور المؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية:

يلعب الرأي العام والإعلام والأحزاب وجماعات الضغط دوراً مهماً في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية على النحو التالي:

1. الرأي العام والسياسة الخارجية:

يأتي دور الرأي العام كعامل آخر في تحديد الأهداف القومية للدول. فقد استعمل "جابريل الموند" اصطلاح " مزاج السياسة الخارجية " للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التي تبديها الفئات الواسعة من الرأي العام في دولة من الدول تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات. (مقلد، 1991، ص 147)

ومن أبرز الإشكاليات التي تتعلق بدور الرأي العام الأمريكي في صنع السياسة الخارجية ما تشير له الدراسات والاستطلاعات ويتمثل في نقص اهتمام الجمهور أو الرأي العام الأمريكي ومعرفة في مجال

الشؤون الخارجية، حيث أكدت هذه الاستطلاعات اهتمام الرأي العام الأمريكي بالأخبار والقضايا المحلية بنسبة تتراوح ما بين 55 و 61 بالمائة، في حين بلغت اهتمامات الرأي العام بالقضايا العالمية والخارجية بنسبة حوالي 41%. (جرجس، 2001)

وأيضاً سرعة تأثير الجمهور أو الرأي العام الأمريكي بالقيادة السياسية، فالرئيس هو الشخص الأكثر احتراماً في البلاد، وغالباً ما ينصاع الرأي العام لرأي الرئيس في القضايا الخارجية، إن اتجاهات الرأي العام رغم أنها لا تحدد أهداف السياسة الخارجية بشكل عملي، إلا أنها و كما يقول البعض، تعين حدوداً للبدائل التي يفاضل بينها و يختار منها واضعو السياسة الخارجية، أن صانع القرار الأمريكي يأخذ بعين الاعتبار توجهات الرأي العام المحلي في قضايا السياسة الخارجية، وهذا بطبيعة الحال يختلف حسب الإدارة الحاكمة و حسب نوع الأزمة والقضايا، (جرجس، 2001).

2. اثر الإعلام على السياسة الخارجية:

تأتي مهمة الإعلام في انه يلعب دور الوسيط بين صانع القرار والرأي العام حيث ينقل للرأي العام شكل السياسة الخارجية المتخذة ويعطي صورته إلى صانع القرار عن ردة فعل الرأي العام حول اتخاذه لقرار معين، ويستفاد من ذلك إن صانع القرار يعرف مدى قبول الرأي العام لسياسته حتى يكسب التأييد أو يفقد ذلك. وزاد سرعة ظهور الإعلام الرقمي والاتصالات التفاعلية من وتيرة التغيير الاجتماعي، ففي الولايات المتحدة كشف استخدام الإنترنت عن رغبة الناس في متابعة الأحداث الدولية والتطوع من أجل القضايا الدولية، وأحد الأسباب لتأثير الإعلام على الأحداث العامة المتعلقة بالقضايا الدولية هو أن الإعلام يمثل مصدراً رئيساً للمعلومات الخاصة بالشؤون الخارجية، (ماكونز، 2012، ص 153 - 154).

لقد عبر واضعو الإستراتيجيات الأمريكية عن عزمهم السيطرة على شبكات الإعلام و الاتصال و الثروات التي تنتجها الصناعات المرتبطة بها، حيث يفسر " جوزيف ناي " المسؤول السابق في البنتاغون، كيف إنه سيكون من السهل على الأمريكيين السيطرة سياسيا على العالم، و ذلك بفضل قدرة أمريكا على إدماج النظم الإعلامية المعقدة (شقيري، 2010، ص 91 - 92).

يلعب الإعلام دور التواصل الدبلوماسي و مصدرا للمعلومات لدى صناعات القرار الأمريكي كما أن وسائل الإعلام تلعب دورا هاما في مراقبة أو ملاحظة لأداء الحكومة في مجال السياسة الخارجية، فقد تسبب نشر خبر صغير في ما عرف بـ " فضيحة إيران - كونترا " بإحدى الصحف اللبنانية عن قيام الولايات المتحدة بتزويد إيران بأسلحة و معدات حربية مقابل إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين من قبل حزب الله في لبنان. إذ تناقلت وسائل الإعلام الأمريكية هذا الخبر و توسعت تفاصيله مما كانت له آثاره السلبية على الرئيس " ريجان " و على شعبيته (ندی، 2004، ص 143 - 144).

3. تأثير الأحزاب وجماعات المصالح على السياسة الخارجية:

تأثير الأحزاب:

يقوم في الولايات المتحدة حزبان رئيسان، الجمهوري والديمقراطي، لكنهما في الحقيقة تحالف أحزاب تمتد على عدد من الولايات. ولا وجود حقيقي للحزبين، إلا خلال مرحلة الإنتخابات. فرض الواقع الحزبي آليات جديدة في عملية صنع السياسة الخارجية يبدو ذلك من جهتين ؛ الأولى اشتراك الرئيس والكونجرس البطاقة الحزبية بنفسها، الأمر الذي يدعم الاتفاق على أولويات السياسة الخارجية، أما الثانية، فتكون فيها السياسة الخارجية مثيرة للجدل نظراً لمشهد الحكومة المنقسمة، كون الرئيس من حزب والأغلبية في الكونجرس من حزب آخر في كثير من الأحيان. وهذا ما يفسر أن قضايا الدفاع وبناء القوات إحدى ابرز القضايا الخلافية والجدلية بين الديمقراطيين والجمهوريين على خلاف ما نجده

في الديمقراطيات الغربية على سبيل المقارنة إذ تكون قضايا الأمن القومي وبناء القوات المسلحة قضايا إجماع وطني، وتحرص القوى السياسية على إبقائها بعيدا عن المنافسة الحزبية. (كما تشهد السياسة الأمريكية بصورة تقليدية جدلا لانهاية له حول أولويات الإنفاق الفدرالي بين الإدارة والكونجرس) ولاسيما عندما تكون الأغلبية من غير حزب الرئيس. (الحسيني، 2012، ص 269)

ومن جانب آخر ظل تأثير الأحزاب السياسية الأمريكية على السياسة الخارجية محدودا في معظم الأحوال بسبب الطبيعة اللامركزية لتلك الأحزاب. فقيادة الحزب لا تسيطر تماما على الأعضاء. وعلى الرغم من أن الحزب الديمقراطي كان يتمتع بأغلبية في الكونجرس، فإن الرئيس كارتر كان يجد صعوبة في الحصول على تأييد الكونجرس لبعض برامج سياسته الخارجية. فالعناصر الليبرالية والعناصر المحافظة في مجال السياسة الخارجية توجد في الحزبين الجمهوري و الديمقراطي على السواء. (جنسن، 1989، ص 155 – 156)

والواقع أن اتفاق الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة حول قضايا السياسة الخارجية، يفسر عدم التغير الجذري في السياسة الخارجية الأمريكية حينما تتحول الأغلبية في الكونجرس من حزب إلى آخر. فقد اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بالاستمرارية، بالرغم من نصوص برامج الأحزاب التي تدعو إلى التغيير. حيث ان تأثير الاحزاب في الولايات المتحدة قليل ويعود ذلك لأسباب منها طبيعة الفصل بين السلطات ما يقلل من تأثير الحزب على الرئيس او على الحكومة. (جنسن، 1989، ص 156).

جماعات المصالح:

إن أنشطة جماعات المصالح في ميدان السياسة الخارجية غالباً ما تنحصر في محاولة التأثير على عملية السياسة الخارجية عن طريق الضغط على السلطتين التشريعية و التنفيذية، و شن الحملات الإعلامية على مستوى الرأي العام. (جنسن، 1989، ص 155 - 156)

ويعد اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة أقوى المنظمات الصهيونية في أمريكا ويتوقف دورها في عملية صنع القرار بصفة عامة وفي السياسة الخارجية بصفة خاصة على قوة انتشارها وتكيفها المادي والبشري. و لها دور هام في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وذلك لطبيعة ارتباطها بالحزبين الجمهوري والديمقراطي ودعم مرشحيهم في جولات الانتخابات. ورأى الباحث أن وظائف جماعات المصالح صياغة المطالب والتعبير عن الإتجاهات السياسية ومعارضة أي قرار أو سياسة ترى فيها ضرراً على مصالح أعضائها والحلفاء والدعم لعمل سياسة معينة من شأنها أن تحقق مكاسب أخرى.

المبحث الثاني: المشاريع الإستراتيجية في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية:

أولاً: مشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد:

يشير مصطلح " الشرق الأوسط الكبير " إلى بلدان الوطن العربي، إضافة إلى باكستان، أفغانستان، إيران، تركيا و "إسرائيل ". وهو خليط من البلدان التي لا تجمعها عادات وتقاليد مشتركة، وإن كانت أغلبها تنضوي تحت راية العروبة والإسلام باستثناء إسرائيل. (خضر، 2008، ص 77).

ويؤكد الباحثون العرب أن المصطلح سياسي النشأة والاستعمال ولا ينبع من سمات المنطقة السياسية أو الثقافية أو الحضارية أو الديموغرافية، ويمزق الوطن العربي بضمه دولاً غير عربية (حسين، 2005، ص 11).

وفي أعقاب 11 أيلول من العام 2001، أطلقت إدارة بوش سياسة طموحة لصوغ شرق أوسط جديد يشكّل بسياقه التدخل في العراق القوة الدافعة للتحويل. فأعلن الرئيس بوش في 7 تشرين الثاني: 2003 إن إنشاء عراق حرّ في قلب الشرق الأوسط من شأنه أن يكون حدثاً مفصلياً في الثورة الديمقراطية العالمية " (أوتاواي، 2008، ص 1).

وأثناء انعقاد قمة مجموعة الدول الصناعية الثمانية G8 في عام 2004، تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بوثيقة إلى القمة تحت عنوان " مشروع الشرق الأوسط الكبير " (مراد، 2003، ص 371)، إلا أن تحفظات من دول عربية وأوروبية، حدت بها إلى تعديل المبادرة ليتم إقرارها داخل مجموعة الدول الثمانية في يونيو من نفس العام (لخضر، 2008، ص 77). وتتمحور مضامين هذا المشروع في ثلاث نقاط أساسية (لخضر، 2008، ص 77):

1. تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح

2. بناء مجتمع المعرفة

3. توسيع الفرص الاقتصادية.

وقد ارتكزت الإدارة الأمريكية على تقارير التنمية الإنسانية العربية الصادرين عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2002 و 2003، لتحقيق مسألتين:

أ - نفي أي شك بخصوص صحة الأرقام الواردة في المشروع ما دامت مقتبسة من تقارير أنجزها باحثون ومثقفون عرب، وبالتالي من الصعب القول بأن المشروع يتحامل على العرب.

ب - توضيح أن الإصلاح هو مطلب داخلي لكون النخب العربية هي التي نادى به، وأنه ليس مطلب خارجي يستهدف المنطقة.

كما أن استخدام مصطلح " الإصلاح " في الإستراتيجية الأمريكية، وكعنوان لمشاريعها، يأخذ جانبا كبيرا من الأهمية، ويرد ذلك لأمرين (حامد، 2008، ص 84):

الأول: أن المصطلح يتسم بالإيجابية، والقبول لدى المتلقي لما يحمله من معاني توحى بالانتقال من الفساد والاضطهاد

إلى الشفافية وحرية الرأي. ما يسهل من تسويق السياسة الأمريكية لدى الرأي العام، وتبرير قراراتها، وبالتالي يظهر معارضة التوجه نحو " الإصلاح " أو التجاوب مع السياسة الأمريكية، على أنهم جزء من الطبقة المستفيدة من الفساد.

الأمر الثاني: كون الأحوال في الدول العربية وصلت إلى درجة من الاضطهاد والفساد والتصفيق، أي أن القرار المتخذ من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بشأن ضرورة قيام الإصلاح هو يعكس الواقع الملموس.

وفي عام 2006، عاد الحديث مجددا عن مشروع الشرق الأوسط، متبوعا هذه المرة بصفة " الجديد " بعدما كان " كبيرا "، ليشهد " ولادة جديدة ". حيث كانت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس أول من استخدم مصطلح "الشرق الأوسط الجديد " وذلك في تل أبيب، في يونيو 2006، بدلا من المصطلح القديم " الشرق الأوسط الكبير"، وقامت الوزيرة الأمريكية كونداليزا رايس مع رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت بالترويج لهذا لمصطلح "الشرق الأوسط الكبير الجديد" (لخضر، 2008، ص 86).

وقد أشارت " رايس " إلى أن دفع إسرائيل إلى القبول بوقف لإطلاق النار لن يساعد البتة لأنه سيعيد ببساطة الوضع إلى ما كان عليه ولن يشجع على إنشاء شرق أوسط جديد و لم تستبعد إدارة الرئيس دبلو بوش الاستخدام المباشر للقوة لسلب الأنظمة المناوئة مقاليد السلطة، (أوتاواي، 2008، ص 1).

وصفة " الجديد " التي أعطيت للمشروع الأمريكي ليست جديدة في حد ذاتها، فقد سبق للرئيس الإسرائيلي السابق شمعون بيرز أن تحدث عنها في كتاب المشهور "الشرق الأوسط الجديد" بداية تسعينيات القرن العشرين، الذي تصور أن هذا المشروع سيؤدي إلى السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب، بل إلى خلق مناخ جديد من التعاون لأن " النظام الإقليمي الشرق أوسطي " هو مفتاح السلام والأمن (الخضر، 2008، ص86).

ولقد لاحظ تقرير أعده "معهد نيجي للسلام" أن "الشرق الأوسط الجديد " أسوأ من " القديم " بفعل عوامل عدة على رأسها تصرفات الإدارة الأمريكية نفسها، التي يصفها التقرير عبر صفحاته بالصدامية والمتخبطة، فالخطط الأمريكية عقدت الأمور أكثر مما ساهمت في حلها وذلك عبر ثلاث محاور (الخضر، 2008، ص 88):

أولاً. المحور العراقي - الإيراني

ثانياً. المحور السوري - اللبناني

ثالثاً. المحور العربي - الإسرائيلي.

يشكل الشرق الأوسط من وجهة نظر الباحث منطقة إستراتيجية هامة للولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب موقعه الجغرافي الاستراتيجي بالإضافة لكونه يضم أكبر مخزون من النفط الذي يشكل أساس الصناعة والتجارة والاقتصاد الأمريكي. لذلك سعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى تحويل هذا المصطلح من مجرد قول إلى فعل حقيقي لتحقيق مزيداً من المصالح الأمريكية في المنطقة، يتدرج ذلك حسب الأهمية بما يلي:

1. تأمين تدفق النفط العربي للدول الغربية واليابان.

2. ضمان أمن وسلامة دولة إسرائيل والعمل على استمرارية تفوقها الإقليمي على جيرانها.

3. الحفاظ على أمن واستقرار أنظمة الدول العربية الصديقة.

4. الحد من انتشار الإرهاب والسعي للقضاء على المنظمات الإرهابية.

5. منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.

6. مكافحة أفكار الدعاة والمفكرين الإسلاميين المعادية للسياسات الغربية وللتواجد الغربي في المنطقة الإسلامية والعربية.

7. العمل على نشر القيم والمبادئ والأفكار الغربية بين شعوب المنطقة.

8. السعي للحد من استمرار إيران في لعب دور هام كقوة إقليمية كبرى في المنطقة.

ثانياً: نظرية الفوضى الخلاقة:

تعتبر إستراتيجية الفوضى الخلاقة أو البناءة هي من أخطر النظريات التي أنتجتها مراكز الأبحاث الأمريكية، كما تعتبر الديمقراطية إحدى الأدوات الأخطر والأهم لهذه النظرية. فقد كان شعار نشر الديمقراطية هو عنوان السياسة الأمريكية منذ احتلال العراق في عام 2003، استناداً إلى نظرية الدومينو التي تعني تدرج النظم واحداً بعد الآخر انطلاقاً من المفاعيل التي أحدثها سقوط النظام في العراق، تتم إعادة رسم الخريطة الجغرافية السياسية التي تشكلت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى.

(كعسيس، 2014، ص 228)

إن قيام تغير ديمقراطي في المنطقة العربية لا يمكن أن يمر حسب أطروحة " الفوضى الخلاقة " إلا عبر انتشار الفوضى كبداية للانتقال نحو بناء الديمقراطية، وهو الأمر الذي عبر عنه وزير الدفاع الأمريكي " دونالد رامسفيلد " بعد قيام عراقيين بعمليات سطو وتخريب مؤسسات الدولة العراقية

المنهارة، بعد سقوط بغداد في 9 أبريل 2003، حيث قال " إن تلك العمليات الفوضوية إيجابية وخلاقة وواعدة بعراق جديد وأنها الفرصة الأولى للعراقيين للتعبير عما بداخلهم. (لخضر، 2008، ص 93)

وقد اعترفت " كونداليزا رايس " وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن في كلمتها في القاهرة 2005 بما يلي: " لقد سعت بلادي - الولايات المتحدة - لمدة 60 عاما إلى بسط الاستقرار على حساب الديمقراطية في هذه المنطقة من الشرق الأوسط، ولكنها لم تحقق أيا منهما (بشارة، 2013، ص 2) وترى " رايس " كذلك " أن الفوضى هي ضريبة التحول نحو الديمقراطية " (لخضر، 2008، ص 93)

هذا المخطط الذي تحدثت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة " رايس " سنة 2005 في العديد من أحاديثها وخطاباتها السياسية يستهدف تفعيل التناقضات الحاصلة في البلدان العربية والدفع بها حتى ولو أدى ذلك إلى إسقاط الأنظمة الحليفة والمالية للولايات المتحدة، وعندما قيل لوزيرة الخارجية الأمريكية إن الفوضى الخلاقة قد تقود إلى تولي الجماعات الأصولية المتشددة مهام السلطة في البلدان العربية والإسلامية، لم تكتف بالأمير كثيرا، بل قالت إن مخاوف الأنظمة من الإسلاميين يجب ألا توقف حركة الإصلاح، ولهذا راحت تطلق شعار الحوار مع الأصوليين كوسيلة لدعم الديمقراطية في المنطقة. (بكري، 2005، ص 10) من خلال ما تقدم يرى الباحث بأن الفوضى الخلاقة يمثل مشروع بهدف الوصول لعدد من الأهداف ومنها إعادة ترتيب العلاقات الخارجية الأمريكية مع أنظمة جديدة حاكمة غير السابقة بتحقيق مزيدا من الأطماع الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بعد سقوط الأنظمة السابقة و تدمير الاقتصاد العربي عبر حركات مسلحة تتخذ من الدين الإسلامي غطاء لها مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق المشاريع الأمريكية في بقاء أمن إسرائيل سائدا.

ثالثاً: تأثيرات أحداث 11 سبتمبر 2001 وحرب الخليج 2003:

بعد هجمات نيويورك، رسم الرئيس جورج بوش الابن وفريقه الأمني مسارا جديدا للسياسة الخارجية، والتي حددت معالمها للقضاء على التهديدات الصادرة عن أطراف دولية أو غير دولية، التي كانت تتحدى الدور الأمريكي في النظام الدولي. (جرجس، 2013، ص 2) فقد ظهرت خطابات أمريكية تنادي بضرورة مواجهة خطر التطرف والقضاء عليه، وتحقيق الديمقراطية التي ما زالت ابرز الشعارات التي تركز عليها السياسة الأمريكية من أجل تحقيق أهدافها في المنطقة العربية بحجة القضاء على الإرهاب. (طه، 2013، ص 86)

ففي شهر مارس من العام 2001، صرح سبنسر أبراهام وهو أول وزير للطاقة في إدارة الرئيس الأمريكي دبليو بوش قائلاً: " أمريكا مقبلة على أزمة كبيرة في توفير الطاقة في العقدين القادمين. وأي فشل في مواجهة هذا التحدي سيعرض اقتصادنا وأمننا القومي للخطر ويغير أسلوب حياتنا بكل معنى الكلمة ". (التتير، 2010، ص 127)

لقد بدأت أمريكا بتنفيذ إستراتيجيتها باحتلال أفغانستان، لأن ذلك البلد يقع في منطقة حساسة جغرافيا تقع في مواجهة كل من روسيا والصين والهند وإيران، وللسيطرة على نفط بحر قزوين. أما احتلال العراق فكان يهدف إلى تعزيز وجودها العسكري في الخليج العربي ووضع اليد على النفط العربي، ولإحكام السيطرة على " قوس النفط "، مما يجعل لها الموقع الأقوى في وجه خصومها الاقتصاديين، الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا. (التتير، 2010، ص 179)

حيث دخلت القوات الأمريكية بغداد وأطاحت بنظام الرئيس الراحل " صدام حسين " دون أن تتال شرعية دولية أو تفويضاً قانونياً من الأمم المتحدة، وهذا ما زاد مصاعب أمريكا في العراق موازاة مع

صعوباتها على الأرض بسبب شراسة المقاومة العراقية واشتداد عودها. (عبد السلام، 2008، ص

(75)

غزت الولايات المتحدة الأمريكية العراق تحت شعار تخليص العالم من " خطر " أسلحة الدمار
الشامل، ثم نشر الديمقراطية بعد تحريره من ديكتاتورية صدام حسين، ومنه نشر رياح الإصلاح
والديمقراطية إلى عموم منطقة الشرق الأوسط. بيد أن عمليات النهب المنظم التي تعرضت لها مختلف
المؤسسات الحيوية العراقية، وعدم العثور على أسلحة الدمار الشامل التي كانت المسوغ الأبرز لشن
العدوان، ثم حالة الفوضى الشاملة التي أقحمت فيها البلد إلى جانب الصراع الطائفي واتساع دائرة القتل
إلى درجات مرعبة، كلها قد هزت الشعارات الأمريكية من القواعد، كما أظهرت الولايات المتحدة
باعتبارها قوة احتلال إمبريالية. (عبد السلام، 2008، ص 80) في الواقع استغللت الولايات المتحدة
غزو العراق وهشاشة الوضع العربي، وتهالك الأنظمة العربية وتخبطها نظرتها في التعامل مع المبادرة
الإصلاحية التي قدمت لها، فقد رأت أن من الضروري الاستفادة من كل هذه الظروف الملائمة.
(صادق، 2008، 55 - 56)

وفي سعيها لتغليب الإحتلال بمظهر شرعي ولتثبيت الواقع الجديد الذي فرضته على الشعب العراقي،
قامت الولايات المتحدة بعدة إجراءات وكانت أبرزها (صادق، 2008، ص 55 - 56):

1. تشكيل مجلس حكم انتقالي وإعطاء تنظيمات موالية لها بعض الصلاحيات التي تقتصر على إدارة
الشؤون الداخلية، دون أن يكون للمجلس أي سلطة على الأمور العسكرية أو الشؤون النفطية،
وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية فقد تركت إدارة الإحتلال الأمر غامضا للإستفادة منه.

2. إرغام الدول العربية على التعامل مع النظام العراقي الجديد، وقبول تمثيله في اجتماعات مجلس الجامعة العربية، ودفع الأمانة العامة للجامعة بأن تساهم في تقريب وجهات النظر بين الفرق المتصارعة على الساحة العراقية فيما يتعلق بالدستور المؤقت المفروض من طرف الإحتلال.
3. فرض الإعتراف بالنظام العراقي الجديد على كل دول الجوار، كي يحظى النظام بغطاء عربي وبمباركة عربية للمشاريع الأمريكية المرغوب تنفيذها في ذلك القطر.

رابعاً: رؤية أوباما للمنطقة العربية قبل الثورات:

بدأ الرئيس باراك أوباما بداية ملفته بالسعي لتغيير صورة أمريكا وأهدافها والمفاهيم التي ترسم الحقائق العملية لإستراتيجية أمنها القومي كما سعت السياسة الخارجية في عهد الرئيس باراك أوباما إلى التخلص من الخيبات التي خلفتها سياسة بوش الابن. ودشن الرئيس الديمقراطي سياسته الخارجية بخيارات مغايرة لتلك التي كانت تنتهجها إدارة سلفه الجمهوري.

جاء في مقدمة وثيقة الأمن القومي " لكي ننتصر يجب أن ننظر إلى العالم كما هو"، وفتح قنوات التعاون مع " قوى جديدة وصاعدة " بينها السعودية والبرازيل ودول أخرى نافذة مثل الصين وروسيا. ويشكل النص تطوراً في سياسة أوباما، فالإستراتيجية الجديدة تهدف إلى تجديد القيادة الأمريكية للعالم، حتى تتمكن من تحقيق مصالحها في القرن الواحد والعشرون، وذلك عبر مسارين: أولهما يتمثل في بناء قوتها الداخلية، أما ثانيهما فيتمثل في العمل على صياغة نظام دولي يمكن من مواجهة التحديات الدولية (بسيوني، ورضوان، 2011، ص 46).

لقد رسم أوباما معالم سياسة انفراج عميق تجاه العالم الإسلامي، من خلال خطابه في القاهرة في الرابع من يونيو 2006، الذي أحال فيه إلى علاقات جديدة مع العالم الإسلامي ووضع حد لسياسة

الإملاء من فوق، التي كانت تريدها إدارة بوش فيما يسمى الشرق الأوسط الكبير، الذي كان يتبنى كثيرا من نتائج أفكار المحافظين الجدد ونهجهم (اوريد، 2008).

ويضيف: " ووظيفتي بالنسبة إلى العالم الإسلامي أن أنقل إليه حقيقة أن الأمريكيين ليسوا أعداءه... وأنا بإرسالتي جورج ميتشل إلى الشرق الأوسط أفي بالوعد الذي قطعتة في حملتي بأننا لن ننتظر حتى انتهاء مدة إدارتي لكي نعالج قضية السلام الفلسطيني والإسرائيلي، وسنبدأ الآن..". (كوردسمان، 2009، ص 6).

ففي خطابه بجامعة القاهرة في يونيو/حزيران 2009 طرح الرئيس باراك أوباما طريقة جديدة لإدارة العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي. وحاول تغيير الصورة النمطية التي شكلتها زيارات متتابة لرؤساء أميركيين إلى الشرق الأوسط، الذين كانوا يأتون ليتكلموا، لا ليسمعوا، وكانوا ينظرون للإقليم دائما من منظور الحرب الباردة، والممارسات الجيوبوليتيكية، وإسرائيل، والحرب على الإرهاب لاحقا، حيث تحدث أوباما في الشرق الأوسط، عن علاقة تقوم على " المصالح المشتركة والإحترام المتبادل " ولا سيما مع إيران. (جرجس، 1998، ص 3)

حيث قام الرئيس أوباما ضمن ولايته الأولى بسحب القوات الأمريكية من العراق أواخر عام 2011، ووضع جدول زمني للانسحاب من أفغانستان حتى عام 2014م. مما دفع المعارضين لسياساته من جمهوريين وديمقراطيين، إلى اتهامه بالتسرع في الانسحاب من البلدين دون تحقيق الحد الأدنى من الأهداف الوطنية الأميركية المعلنة ودون تحقيق الاستقرار والأمن والديمقراطية في أي منهما مما يقدم النصر للأعداء (جهشان، 2012، ص 2-3).

وكان التناقض جليا في عهد الرئيس أوباما بين الخطاب والإستراتيجية، فالتزامه بالانسحاب من الشرق الأوسط الكبير تعرض لاختباره الأول في أفغانستان. فبعد تردد، وسع البيت الأبيض الإستراتيجية

الأفغانية لتشمل أفغانستان وباكستان، وصعد الحرب بإستراتيجية عسكرية أكثر عدوانية والتهديدات لمن رفض التعاون مع الإحتلال الأمريكي. واستخدام للطائرات من دون طيار التي غطت جميع أنحاء المناطق الممتدة من أفغانستان وصولاً إلى اليمن، مروراً بالصومال (بشارة، 2013، ص 13-14).

وبحلول عام 2010 بدأ الرئيس أوباما في توجيه الإنذارات إلى طهران، ودعا إلى تبني نهج أكثر واقعية وأقل تدخلاً في المنطقة، وأوضح أن الولايات المتحدة لن تحاول فرض التغيير على الأصدقاء والأعداء بالقوة. ولكنه التزم بتوسيع العمليات السرية (بشارة، 2013، ص 14).

أما الملف الفلسطيني فقد ظل يراوح مكانه برغم خطابات حسن النوايا والحديث عن حل الدولتين، فقد ناشد أوباما رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تجميد بناء المستوطنات اليهودية ولكن اللوبي الموالي لإسرائيل، الذي له تأثير كبير على السياسة الأميركية، هاجم أوباما على التماذي في الضغط على الحكومة اليمينية بقيادة بنيامين نتنياهو، ونددت الأصوات المؤيدة لإسرائيل بخطاب القاهرة بإعتباره "تراجعا عن تحالف الولايات المتحدة الإستراتيجي مع إسرائيل، لكن أوباما استمر في توفير الدعم لإسرائيل بطرق مختلفة. وبالرغم من أن نتنياهو التقى أوباما عدة مرات في واشنطن، إلا أنه رفض الاستماع إلى الرئيس الأميركي أو إلى وزيرة خارجيته هيلاري كلينتون عن ضرورة تجميد الإستيطان. (جرجس، 1998، ص 5)

استدل الباحث أن الرئيس باراك أوباما تبنى سياسة خارجية نشطة بدءاً بفتح الحوار مع العالم الإسلامي وخاصة في خطابه في القاهرة. كما أعلن عن توقعاته بإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي خلال عامين بالتفاوض. إلا أن العامل الإسرائيلي شكل المتغير الأساسي الذي حكم السياسة الخارجية الأمريكية في العالم العربي والشرق الأوسط، فإسرائيل هي حليف مهم لأمريكا لأسباب أيديولوجية وإستراتيجية وهي دعامة أساسية تستند إليها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وهي تقع فوق

حسابات المصالح السياسية الاقتصادية وقبلها، وتتعهد كل إدارة أمريكية سواء كانت ديمقراطية أم جمهورية بالحفاظ على أمنها ودعمها عسكرياً وأمنياً واقتصادياً وضمان استمرارية تفوقها العسكري في المنطقة.

خامساً: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربي بعد الثورات:

شهدت عدة بلدان عربية ثورات شعبية عارمة، فكانت طورا سلمية، وطورا مسلحة. ويقطع النظر عن الأسباب الداخلية التي أدت إلى ذلك، فإن الفساد السياسي والمالي وحالة الإستبداد التي عليها النظم الحاكمة، وغياب الأسس الدستورية والديمقراطية والتعددية، والتداول السلمي على السلطة، كانت القاسم المشترك لأسباب هذه الثورات (صننتيان، ص 197).

حيث شكل يوم 17 ديسمبر 2010 علامة فارقة لحقبة تاريخية جديدة شهدها العالم العربي، وهو اليوم الذي فجر فيه الشاب محمد البوعزيزي في سيدي أبو زيد الثورة الشعبية التي أسقطت النظام التونسي الذي حكم البلاد بالحديد والنار عقوداً طويلة، فكانت تونس المحطة الأولى للثورات وتبعها عددا من الدول العربية الأخرى (الهورياني، 2013، ص 104).

فالمنطقة العربية دخلت منعطفاً سياسياً خطيراً بات يعرف "بالربيع العربي"، وهو مصطلح أطلق على الأحداث التي أطيحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر، والعقيد معمر القذافي في ليبيا، وعلى عبد الله صالح في اليمن.

وقد أخذ موضوع البحث عن دور أمريكا في الثورات وما بعدها، ومن بعد حوارات الولايات المتحدة رسمياً ونيابياً مع الحركات الإسلامية وعلى الأخص جماعة الإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة في تونس مساحة كبيرة من الحوار في الإعلام العربي، وساد فيه الكثير من التحليلات والإشاعات والتسريبات حول التحولات في مصادر التهديد الحقيقية على المصالح الأمريكية في

المنطقة، وإشكالية السلوك الأمريكي تجاه المنطقة العربية، والخيارات المتاحة أمام الولايات المتحدة للتعامل مع المنطقة بعد الربيع العربي (عبد الخالق، 2011، ص 117).

موقف الولايات المتحدة من "ثورات الربيع العربي":

1. الموقف الأمريكي الرسمي من الربيع العربي:

مثلت الثورات الشعبية العربية عام 2011 مفاجأة لصناع السياسة الأمريكية، حيث لوحظ أن الموقف الأمريكي تطور بشكل تدريجي مع هذه الثورات. (جرجس، 2013، ص 2) وتفاعلاتها. ففي الثورة التونسية اتسم الموقف الأمريكي بداية بالدعوة إلى ضبط الأمن، وحماية المتظاهرين، إلا أنه انتهى إلى الثناء على الثورة والإشادة بها. (بشارة، 2012، ص 319 - 320).

فقد التزمت الولايات المتحدة الصمت تجاه الأحداث في تونس طوال ثلاثة أسابيع وحتى استدعاء وزارة الخارجية الأمريكية السفير التونسي في واشنطن محمد صلاح تقيّة في 7 يناير 2011، حيث سلمته رسالة تعبر عن القلق الأمريكي من الطريقة التي تعاملت بها الحكومة التونسية مع احتجاجات الشعب وطالبت باحترام الحريات الفردية ولا سيما في ما يتعلق بإتاحة التواصل عبر الإنترنت، ثم أخذ التعامل شكلاً آخر، وهو كما عبّرت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في ذلك الوقت، بضرورة التعامل بشكل ديمقراطي والاستجابة لمطالب الشعب التونسي، وبضرورة تغيير القوانين وطريقة الحكم التي تتناسب مع الوجه الحضاري للشعوب، وبيّنت الإدارة الأمريكية أيضاً، عبر المتحدي الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية أنّ الولايات المتحدة تنتظر بحذر إلى ما يجري في تونس وأنها تبحث سبل عودة الهدوء إلى المنطقة، وتأمل بتوقف إراقة الدماء، وأشار بطريقة غير مباشرة إلى عدم رفض الولايات المتحدة لما يحدث في تونس، كونه مطالب شعبية (بشارة، 2012، ص 326).

تدل هذه التصريحات على أن الموقف الأمريكي كان شديد التعقل تجاه الثورة في تونس، وذلك بتأكيد رفض قمع المتظاهرين، ووجوب البحث عن تسوية سليمة للأزمة، وبعد هروب بن علي قام الرئيس أوباما بالإشادة بشجاعة الشعب التونسي، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالوقوف إلى جانب مطالب الثورة بصورة أكثر وضوحاً (محمود، 2011، ص 163).

بعد انتقال الثورة من تونس إلى مصر، قرر الرئيس أوباما التعامل مع كل حالة من الثورات العربية على حدة، رافضاً التعامل مع الربيع العربي بمجمله ودعمه وفق مقياس واحد خصوصاً مع مصر، لأنها كانت تشكل الثقل السياسيّ الأهم بين الدول العربية، لذا لم تسمح الولايات المتحدة لحدوث تغيير فيها من غير رقابة، فقد تعرضت المصالح السياسية الأمريكية في مصر إلى حالة من التدهور، كذلك حدوث خطر يهدد استثمار عشرات مليارات الدولارات في هذا البلد منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام 1979، حيث تعدّ مصر والسعودية أهم حلفين عربيين للولايات المتحدة نظراً لحجمها ودورها الإقليمي (بشارة، 2013، ص 17).

ونظراً لموقع مصر في الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. فقد رأت في الثورة مخاطر متعددة ولم تلحظ فيها فرصاً يجب استثمارها والدفاع عنها ورعايتها. فسبق للرئيس أوباما أن قال: لدى الولايات المتحدة شراكة وثيقة مع مصر وكان الرئيس مبارك متعاوناً جداً. نحن نتعاون في عدد من القضايا في حين علق روبرت غيبس السكرتير الصحفي للبيت الأبيض: "نحن لسنا بصدد الاختيار بين من هم في الشوارع ومن هم في الحكومة". وشكل موقف الإدارة الأمريكية هذا، تناقضاً جلياً مع موقفها الداعم "للاحتفازة" الإيرانية الذي كان فوراً وحماسياً. فقد أعلن أوباما قائلاً: "من الخطأ التزام الصمت تجاه القمع في إيران" (بشارة، 2013، ص 15).

في بداية ثورة مصر، راهن غالبية المحللين السياسيين على أن الولايات المتحدة لن تتنازل عن حليفها حسني مبارك، الذي أدى دوراً في التقارب العربي الإسرائيلي، وفي تطبيق اتفاقيات السلام في منطقة الشرق الأوسط (البحيري، 2012، ص 229)، ففي بداية احتجاجات الثورة وانطلاقتها في 25 يناير 2011، بدء التردد والارتباك الشديد لدى إدارة أوباما؛ بسبب شعورها بعدم اليقين والخوف من المستقبل (جاردنر، 2013، ص 8).

كما صرحت وزيرة الخارجية السابقة كلينتون قائلة في اليوم الأول للثورة المصرية "تقديرنا هو أن الحكومة المصرية مستقرة وأنها تسعى إلى سبل تستجيب بها لإحتياجات الشعب المصري ومطالبه المشروعة". بعد ذلك هاتف أوباما الرئيس مبارك وحثه على ألا يلجأ إلى القوة، فيما شجع نائب الرئيس "جون بايدن" في مقابلة تلفزيونية له، الحل السلمي ورفض أن يدعو مبارك بالطاغية. تلي ذلك، وعلى مدى أسابيع قليلة، مهاتفات من جانب وزير الدفاع "روبرت جيتس" والأميرال "مايك مولن"، رئيس الأركان العامة، لنظيرهما بالقاهرة، في محاولة لمعرفة رأي القوات المسلحة المصرية في الأعمال الاحتجاجية، ثم عندما أصبح من الواضح رفض مبارك التخلي عن منصبه، حاولت الولايات المتحدة منع الجيش المصري من الانضمام إلى أي من الجانبين والإلتزام بموقف حيادي (جاردنر، 2013، ص 8).

وقد تجلى التردد الأمريكي، بوضوح في تصريح وزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" بأن ليس من حق الولايات المتحدة الأمريكية أو أية قوة أجنبية إملاء إرادتها بخصوص من يحكم مصر، أخذاً في الاعتبار أن هذا التصريح جاء بعد انقضاء يوم واحد على قول أوباما في 1 فبراير إن عملية تسليم السلطة يجب أن تبدأ "الآن". كما اتضح أيضاً من رد الإدارة الأمريكية على تصريح فرانك ويزر، سفيرها الأسبق في مصر، أن وجود مبارك "بالغ الأهمية بالنسبة إلى المرحلة الانتقالية"، بالقول إن

تصريح ويزنر لا يخص سواه. ويعكس موقف أوباما تعدد رؤى فريق سياسته الخارجية، وعدم التأكد من معاني وتداعيات تلك الثورات (محمود، 2011، ص 164).

بناء عليه، سارعت واشنطن بالشراكة مع الجيش المصري، لتأمين تغيير بطيء ومدروس. وصادف وجود كبار الضباط المصريين في واشنطن لحضور اجتماعات التنسيق، لحظة اندلاع الثورة، فبات جدول الأعمال واضحاً: سيطرة العسكر على وتيرة التغيير في فترة ما بعد مبارك (بشارة، 2013، ص 17).

ويمكن القول أيضاً إنه مع إيضاح مآل الثورة المصرية، دفع بعض أركان الإدارة الأمريكية بالإمساك بالعصا من المنتصف منعا لتكرار تجربة الولايات المتحدة مع الثورة الإيرانية. وعندما وصلت الأزمة المصرية إلى ذروتها في الأسبوع الأول من فبراير 2011، ألمح أوباما ضمناً إلى ضرورة تخلي الرئيس المصري عن منصبه. لقد أبانت على ازدواجية في المعايير في موقفها من التغييرات الديمقراطية، فقد ظلت صامته ثم محايدة حتى بدأ واضحاً لها سقوط النظامين في مصر وتونس ليتحول موقفها تدريجياً إلى تأييد فاتر للثورة في كل منهما. (حسيب، 2011، ص 14).

أما في ثورة الربيع في اليمن، فقد وازن أوباما بين مخاطر استمرار مساندة النظم القمعية وغير المستندة على قاعدة شعبية، وبين الدفع القوي من الولايات المتحدة تجاه الإصلاح، حيث كُيفت هذه الإدارة دعمها للثورة في كل بلد وفقاً لمساندة تلك الثورة لأهداف واشنطن في المنطقة. فقد دعمت الرئيس اليمني الجديد، نائب الرئيس السابق، (عبد ربه منصور هادي) بعد أن أيد الحكومة الأمريكية في الحرب على محاربة تنظيم القاعدة (بشارة، 2013، ص 17).

فالولايات المتحدة الأمريكية استثمرت الكثير من الوقت والمال والتقنيات لبناء شراكة مع نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح، بدافع جوهري هو الحرب على الإرهاب، فعلى الرغم من تسليم الولايات المتحدة بضرورة نقل السلطة، فقد ضغطت بشدة في جلسات التفاوض على بقاء شخصيات من عائلة الرئيس السابق علي عبد الله صالح في مواقعهم بعد مغادرة هذا الأخير للسلطة. وهذه الشخصيات هي التي تدير المؤسسات الأمنية والقوات الخاصة وقوات الحرس الجمهوري (الأحصب، 2012، ص 15).

كما دعمت واشنطن أيضا قادة ليبيا ما بعد القذافي عندما فتحوا سوق الطاقة وإعادة الإعمار، وتبنوا مواقف صديقة تجاه الولايات المتحدة إقليميا (حسيب، 2011، ص 14).

لقد أجبرت الثورات العربية لعام 2011 أوباما على إعادة التفكير في سياساته تجاه الإقليم. فمن ناحية، اعترف أوباما بأهمية اللحظة في العالم العربي معتبرا إياها " زمن التحولات"، وطالب العالم بالاستجابة لنداءات التغيير في أماكن أخرى في المنطقة، وخاصة سوريا (جرجس، 2012، ص 14). ويغض النظر عن هذه الشعارات التي ترفعها الولايات المتحدة خاصة المتعلقة بالديمقراطية، فإن جوهر موقفها الحقيقي هو الحفاظ على الأنظمة العربية المستبدة القائمة، لأنها هي التي تحقق مصالحها. فتحول هذه الأنظمة إلى أنظمة ديمقراطية تشارك شعوبها في اتخاذ القرارات لن يسمح ببقاء أمنها القومي تحت رحمة الولايات المتحدة ومن معها وما يترتب عليه من شراء أسلحة مفروضة عليها بمليارات الدولارات من غير تحديد العدو الحقيقي. والإبقاء على القواعد العسكرية الأمريكية البرية والبحرية التي فيها حاليا. والتي تتحمل بعض تلك الأنظمة تكاليفها. ولن تسمح لأنظمتها باستمرار بيع النفط للغرب بالأسعار الحالية، التي لا تزال حتى بعد ارتفاعها تمثل تقريبا أسعار السبعينات (حسيب، 2011، ص 14).

يرى الباحث ان الثورة انتجتها الشعوب العربية وعملت على استغلالها الولايات المتحدة الأمريكية، فالمؤامرة في العقل العربي هي نتاج للتصارع الدولي على المنطقة فالأنظمة العربية كانت قائمة على حاجة الشعوب للأمن ولمن يحميها من أخطار الخارج وما زالت تبحث عن ذلك في مواجهة خطر الحركات المناوئة لسياساتها.

2: موقف الإعلام الأمريكي من ثورات الربيع العربي:

حظيت الثورات العربية وسقوط النظام السياسي في تونس ومصر وليبيا واليمن باهتمام وسائل الإعلام في مختلف دول العالم، خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية التي تفاوت الاهتمام بها من وسيلة إعلامية لأخرى، وانعكس ذلك على معارف واتجاهات الجمهور الأمريكي عن هذه الثورات والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية (موقع الأهرام الرقمي، 2014).

حيث لاقت موجة التظاهرات التي اجتاحت الجمهوريات العربية قدراً كبيراً من الاهتمام في وسائل الإعلام الأمريكية، فقد صورت شبكات التلفزيون الأمريكية الأحداث التي وقعت على أنها ثورات ديمقراطية، كما قالت المذيعة الأمريكية البارزة راشيل مادو: "نحن نشاهد شيئاً يؤثر فينا كأمركيين لأنني أعتقد أن الأمركيين من اليسار أو اليمين أو الوسط يؤمنون بحكومة الشعب، من قبل الشعب، ومن أجل الشعب، وعندما نرى شعباً في أي دولة في العالم يحاول تحقيق ذلك بوسيلة سلمية نقف بجانبه تلقائياً." (موقع المجلة، 2014).

أما المراسلون الصحفيين الأمريكيين فقد تغيرت تصوراتهم وانطباعاتهم عن المنطقة العربية بعد نجاح الثورات الشعبية إلى حد كبير، والتي تمثلت في صمود الشعوب في وجه الأنظمة المستبدة، وعبر هؤلاء المراسلون عن مقدرتهم وإصرار الشعوب العربية على تنمية اقتصادها في أسرع وقت، ووصفوها بأنها شعوب طيبة وعاطفية، وبأن مستوى الوعي السياسي والمصالح الوطنية بعد الثورة قد تزايد، وأنها

شعوب بحاجة لوقت لإصلاح ما أفسدته الأنظمة السابقة، وفي ذات الوقت تحتاج إلى قيادة واعية لإدارة شؤون البلاد تتسم بالديمقراطية وتؤمن بالحريات (موقع الأهرام الرقمي، 2014).

ويلاحظ أنه في مجمل التغطية الإعلامية الأمريكية للثورات، أنه عكس انحيازاً ضمنياً لمطالب المتظاهرين ودعم مطالبهم المشروعة في ضرورة رحيل النظام، كما عمدت المصادر الإعلامية الأمريكية إلى التركيز على حوادث العنف الأمني في التعامل مع المتظاهرين من قبل النظام، وبدا لافتاً للأنظار أن أحداث الثورة المصرية بعد أسبوعها الأول قد سيطرت على المشهد الإخباري الأمريكي عبر النشرات والتقارير الإخبارية للشبكات الكبرى، مثل شبكة "سي إن إن" التي خصصت غالبية تغطياتها الإخبارية اليومية للأحداث في مصر، والملاحظ في هذا الجانب إفاد بعض الشبكات الإخبارية والصحف لكبار مراسليها للقاهرة لتغطية الأحداث والتعليق عليها عن قرب، مثل "كريستيان أمانيور، وتوماس فريدمان، وديفيد ايجناتشوس" (محمد، 2013، ص 18).

ويلاحظ على وسائل الإعلام الأمريكية ومراسليها أنها تبنت نفس أسلوب الخارجية الأمريكية تجاه ثورات الربيع العربي، بوقوفها إلى جانب مطالب الشعوب العربية وحركاتها السياسية بغض النظر عن توجهاتها الإسلامية أو العلمانية، سواء عبّرت عن ذلك صراحة أو ضمناً، الأمر الذي دفع بالمفكر المصري (طارق رمضان) بالقول أنه قد حدث تحولاً غريباً في النظر إلى المسلمين، فبعد أن كان ينظر إليهم على أنهم "الآخر الغريب" تحولوا في نظر الغرب إلى "الأنا البديل" المرغوب فيه في ظل الانتفاضات العربية (رمضان، 2012، ص 3).

الفصل الرابع:

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي خلال ثورات الربيع العربي.

تمهيد:

لقد أدركت الإدارة الأمريكية أنّ الخلاف بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، ومع الإسلاميين خاصة، نتسبب فيها سياسات أمريكية محددة لتحقيق مصالح معينة، مثل حماية مصادر النفط، أو ضمان عدم امتلاك للأسلحة المحظورة حسب المعايير الأمريكية، ولا ينبع الخلاف من مبادئ السياسة الأمريكية العامة، التي قد يتفق عليها الجميع، وأدركت أنّ التصور الذي تكوّن لدى العديد من الحركات الإسلامية أنّ حرب أمريكا على الإرهاب هي حرب ضد الإسلام والمسلمين. فقد تبين لها أن نسبة ضئيلة جداً من المسلمين هي المسببة في (أعمال العنف والإرهاب)، لذا بحثت الولايات المتحدة عن طريقة للحديث والحوار مع المسلمين الموجودين في جميع أنحاء العالم.

ومما كوّن هذه الصورة استمرار الاقتتال في العراق نتيجة للتقسيم الأمريكي له، واستمرار سقوط ضحايا مدنيين بغارات أمريكية في اليمن وأفغانستان وأماكن أخرى، تولّد عنه شكوكاً عديدة لدى الحركات الإسلامية حول مصداقية السياسة الأمريكية، وبالتزام واشنطن بعلاقات صادقة مع المسلمين (عوني،

2013، ص 3).

وأدت ثورات الربيع العربي التي بدأت سنة 2011، والتي نتج عنها سقوط بعض الأنظمة العربية، الى دفع الولايات المتحدة لدعم المناداة بالحرية والإصلاح السياسي والديمقراطية، وأعلنت واشنطن أنها سوف تتعاون مع الأحزاب الإسلامية إذا التزمت بالتغيير السلمي ومبادئ التعددية والانتخابات والديمقراطية، لهذا أخذت مسألة حوارات الولايات المتحدة بعداً رسمياً ونيابياً مع الحركات الإسلامية، خصوصاً جماعة الإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة في تونس. (الهقيش، 2012، ص 21)

المبحث الأول: محددات السياسة الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي بعد الربيع العربي.

حكّم موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حركات الإسلام السياسي عدة محددات أبرزها:

أولاً: حماية المصالح الأمريكية في المنطقة العربية:

كانت أولى هذه المحددات الاعتماد على الحلفاء الإقليميين والمحليين في حماية مصالحها، فانتقل دعم الولايات المتحدة سوف للحلفاء السابقين لأنهم يتعرضون لخطر الإسقاط - كما في حالة الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك - وتتخلّت عن حلفائها القدامى لصالح الجدد وبسرعة، وذلك من أجل البقاء على مصالحها وليس تقريباً من الحركات الإسلامية، والحفاظ على المصالح بحد ذاتها لأنها هدفاً استراتيجياً وليس محددًا فقط. ولتأكيد حماية هذا المحدد وأولويته في السياسة الأمريكية، نشرت جيوشها في مناطق للحلفاء بوصفها جيوشاً متقدمة كقوة احتياط (حمادة، 2013، ص 7).

لذا عملت الإدارة الأمريكية من خلال وسائل الإعلام على ترويج دعمها وتأبيدها لأي تحول ديمقراطي في العالم العربي، ثم ضغطت على دول (المحور المعتدل) كالأردن والسعودية، والتي لم تصل لها الثورات، خوفاً من سقوطها أو زعزعة نظامها الحاكم، وعندما شعرت الإدارة الأمريكية أنها لن تتمكن من السيطرة أو التنبؤ بنتائج الثورات، استعانت بحلفائها الأوروبيين، كبريطانيا وألمانيا لأداء دور فعال

خوفاً من تزايد المخاطر الأمنية على إسرائيل، والذي يعد المحدد الثاني للسياسة الأمريكية (حمادة، 2013، ص 7).

رأى الباحث أن الولايات المتحدة استطاعت أن تستغل الثورات العربية من أجل الضغط على الأنظمة القائمة وتهديدها بالتغيرات الجيوستراتيجية في المنطقة بالرغم من أن هذه التغيرات تسيطر عليها من كافة المحاور والاتجاهات وما هي إلا لعبة الشطرنج التي تديرها أميركا وفق ما يحقق مصالحها عبر حلفائها الجدد، بعد الاستغناء عن بعض الحلفاء السابقين بحجة دعم التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في المنطقة.

ثانياً: تغيير ميزان القوى الحليفة:

يمثل هذا المحدد احد التحديات التي تواجه السياسة الأمريكية، فبعد تراجع نظرية استقرار الهيمنة الأمريكية، وبيان وجود خلل بسياسات تحقيق المصالح الأمريكية بهدف الكسب من طرف واحد، ظهر عدم تناسب سيادة دعم الأنظمة السابقة الخادمة لمصالح أميركا، فكان لحركات الإسلام السياسي قوة واضحة على الميدان، أوضحت بوساطتها تناقض عميق مع سياسات الولايات المتحدة التي كانت داعمة للأنظمة السابقة، كحال نظام محمد حسني مبارك الذي كان حليفاً أمريكياً بارزاً.

كما أسهم في تغيير ميزان القوى الحليفة، هو زيادة الأخطار الأمنية ضد إسرائيل، بسبب صعود حركات إسلامية سياسية تمتلك مواقف فكرية وأيديولوجية ترفض (المشروع الصهيوني) في المنطقة العربية، وتدعم المقاومة الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني حتى قبل ثورات الربيع العربي (عوني، 2013، ص 8).

جاء هذا التغيير في ميزان القوى الحليفة نتيجة لما بينته الثورات من عدم مقدرة الإدارتان السياسية والعسكرية الاستخباراتية الأمريكية معرفة نتائج هذه الثورات، وعدم مقدرة الرؤية السياسية الأمريكية الإستراتيجية من تحديد ما ستؤول إليه هذه الثورات (بشارة، 2013، ص 16).

سمحت الولايات المتحدة ورحبت بآراء بعض من قيادات الإخوان المسلمين في مصر، إلا أنها رفضت ذلك في اليمن، وخصوصاً مشاركة عبد المجيد الزنداني، فقد كانت تصريحات ومشاركة الزنداني في الحوار الوطني كان مرفوضاً من الولايات المتحدة، على اعتبار أنه يمثل الجماعة الإسلامية في اليمن، والتي تمثل الإرهاب والتطرف من وجهة النظر الأمريكية.

أمّا في سوريا فالأمر يختلف من حيث التدخلات الخارجية، فالولايات المتحدة تسعى لقطع الطريق على أي محاولات من دول أخرى لتحقيق نفوذها، ثانياً تقوم الولايات المتحدة الأمريكية على قطع الطريق على الأتراك والإيرانيين والروس لدخول الساحة السورية، فلم تلقى بثقلها في مجلس الأمن، على سبيل المثال، لوقف القتال، ولم تسارع بفرض عقوبات على النظام السوري كما حدث مع نظام صدام حسين، فأبقت الباب مفتوحاً للصراع العسكري، لبقاء التهديدات ضد إسرائيل والقادمة من الحركات الإسلامية السورية المتشددة بعيدة من الناحية الزمنية، والناحية الإستراتيجية لدى هذه الحركات (موسى، 2014).

ويرى الباحث أنّ تحول الثورة في سوريا إلى صدام عسكري بين قوى متعددة، منها الحكومية والإسلامية وحركات غير سورية مثل داعش، واستمرار هذا الصدام، إضافة إلى عدم الاستقرار سياسياً وأمنياً حتى إعداد هذه الدراسة، ووجود تدخلات من أطراف عدّة، كإيران وتركيا وروسيا والتحالف العربي، الأمر الذي أضفى تعقيدات وتقلبات كثيرة على الوضع السوري، ولا مجال لمقارنته في هذه الدراسة.

وبصورة عامة عملت الولايات المتحدة على دعم الحركات التي تحقق مصالحها بشتى الوسائل من أجل جرها لساحة التفاهم الأمريكية، ووضعها كاحتياط سياسي في المستقبل القريب، فقد تعاملت الولايات المتحدة مع حزب النهضة في تونس على أنه نظام سياسي، حيث رحبت بمشاركة هذا الحزب في مؤتمر أصدقاء سوريا، ومشاركتها الحوار معه، وهذا ما انطبق على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المزدوجة نحو حركات الإسلام السياسي المتشددة، لبقائها تحت السيطرة الأمريكية لتمير أهدافها وتوجهاتها كصاحبة النفوذ الأساسي ومن ضمن ذلك عمل تفاهمات بشكل سري مع الحركات كحركة الإخوان المسلمين (عويس، 2013).

ثالثاً: تلاشي دور المنظمات الإجتماعية أمام الإسلامية:

بعد حدوث الثورات وانطلاقها ميدانياً، أصبح ميزان العمل الإجتماعي يميل لصالح الحركات الإسلامية، بعد تراجع دور منظمات العمل الاجتماعي والإنساني في المجتمعات العربية، خاصة التي كانت مدعومة بتمويل غربي وأمريكي، مثل المؤسسات الأهلية، التي تتبنى أفكار غربية كتحرير المرأة والديمقراطية والتقليل من سيطرة المجتمع الذكوري، هذه المؤسسات وعلى الرغم من ضعفها السياسي، إلا أنها كانت تتماشى فكراً مع الأنظمة السابقة الموالية لسياسة الولايات المتحدة، وتنفذ برامج وتوجهات تلك الأنظمة وتخدم أفكارها وسياساتها وقد ثبت فشل هذه المؤسسات أثناء ثورات الربيع العربي وكانت الحركات الإسلامية أكثر حضوراً منها بمعنى آخر، أثبتت الحركات الإسلامية أنها أكثر مصداقية من غيرها من الحركات والتوجهات في الميدان، وقد لمست الشعوب العربية ذلك التباين والاختلاف من حيث الفكر والتنفيذ، وهذا يفسر تماشي الولايات المتحدة مع مطالب الجماهير، تحاشياً للاصطدام مع التيارات الإسلامية وصعودها، وعدم إبقاء أي خيط سياسي يربط الولايات المتحدة مع هذه التيارات، إذ رجحت كفة هذه التيارات على كفة التيارات العلمانية، وعلا صوت المؤسسات الإعلامية والمؤسسات الاجتماعية التابعة للحركات الإسلامية، وسقطت الشعارات العلمانية وبرزت

الأفكار الإسلامية، من خلال الهتافات والشعارات الإسلامية التي كانت ترددها الجماهير (الدخيل، 2013، ص 5).

قد يبدو هذا المحدد بسيطاً بالنسبة لثورات الربيع العربي، إلا أنّ الفكر الذي كانت تحمله هذه المؤسسات لم يجد أي قبول لدى المتظاهرين أو المحتجين، وظهر شرخ كبير بين الأفكار الغربية العلمانية والأفكار الإسلامية، فالحركات الإسلامية كانت تنادي بإصلاح الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، والنهوض فكرياً وعملياً بالأمة، وتسخير مقدرات وموارد الوطن العربي لأهله. بينما ظهرت الأفكار العلمانية غير ذات جدوى أمام الشعوب العربية، فتجاوزت الشعارات المطالب بتحقيق العدالة والأمن، إلى المطالبة بإنهاء التبعية للفكر الغربي من سفور وتقليد أعمى، ونبذ مظاهر التحضر الغربي السافر كالملاهي الليلية كما حدث في مصر وتونس، وطالبت شعارات في تونس تحديداً بتوحيد الأمة الإسلامية وتحرير الأقصى، ورفعوا شعار "طريق الوحدة يمرّ من القدس"، وأيدتهم في ذلك القنوات والجمعيات التابعة للحركات الإسلامية. فتنبّهت الإدارة الأمريكية لذلك، وأخذتها على محمل الجد، وأعدت الولايات المتحدة التفكير بالتعامل مع المؤسسات الأهلية بصورة جذرية، وتنامت عند الولايات المتحدة الحاجة إلى تصورات جديدة، تستطيع من خلالها التوصل إلى قواعد جديدة للعبة الديمقراطية والتصورات الفكرية حول مبادئ الحرية والديمقراطية، والعلاقات مع الحكومات الجديدة التي تناسب التوجهات الأمريكية. (الدسوقي، 2013، ص 8).

ويؤكد رفض الجماهير العربية من أفكار وتوجهات علمانية للمؤسسات الاجتماعية ما رفضه الشعب في مصر من أفكار للبرادعي الذي أيدت مواقفه الولايات المتحدة صراحة، ورفضت تمرير أساليب حكم جديدة، وطالبت بالعودة إلى حكم رجال الأزهر وليس مفتي الجمهورية ومرشد الإخوان في بداية الثورة، ورفضت فكرة الدولة المدنية. وأصبحت الإنطلاقات والتجمعات في سوريا ومصر تنتلطق من

أمام المساجد، وخصوصاً بعد صلوات الجمع، وتلاشى صوت النقابات والمؤسسات الاجتماعية أمام التدفق الجماهيري الكبير من أمام المساجد.

يستدل الباحث بأن الولايات المتحدة قدمت قدراً كبيراً من الدعم لأصحاب الفكر العلماني من أصحاب مؤسسات حقوق الإنسان في المجتمعات العربية، وضمن هذه الإستراتيجية قدمت الدعم عبر مؤسسات خفية لحركات الإسلام السياسي المعتدل، لإبقائها في احتراز لتمير سياستها في حال فشلت القوى الأساسية المدعومة على اعتبار أنه ليس هنالك صديق دائم وإنما مصالح دائمة.

رابعاً: التماشي مع الواقع الجديد:

كانت الولايات المتحدة تعاني من ضعف في مصادر المعلومات عن طبيعة التحولات الجارية في الأقطار العربية، فالقائمين على هذه الثورات في هذه الدول خاصة في تونس ومصر لم يكونوا سياسيين بارزين لهم اتصالاتهم مع الغرب، إنما كانوا من عامة الشعب ومن أطيافه المختلفة، وكانت مرجعيتهم في ذلك الآراء الراضية لأنظمة الحكم السابقة، لذا انحصرت الخيارات الأمريكية بالتعامل مع الواقع الجديد (الهقيش، 2012، ص 7).

وهو ما جعل الولايات المتحدة أمام خيار التعامل مع حركات الإسلام السياسي في هذه الدول، بعد أن أصبحت غير قادرة على منع التغيرات في المنطقة، الأمر الذي دفعها للتفكير ببرنامج جديد من أجل التعايش والتعاون مع الحكومات الجديدة وقواها السياسية، والتماشي مع الحكومات الجديدة التي تمثل الشعوب العربية، والمنتخبة من قبلها، لذلك لم تغامر الحكومة الأمريكية حول مستقبل علاقاتها السياسية مع القوى الجديدة، وهو ما فسّر السلوك السياسي الأمريكي بمحاولة التفاهم مع الحركات الإسلامية ذات الشعبية في البلاد العربية (الحمد، 2012).

يرى الباحث أن محددات السياسة الخارجية الأمريكية والداخلية تعتبر هي الخطوط العريضة التي ترسم بها الإدارة الأمريكية أهدافها، حيث أن القرار السياسي الخارجي ما هو إلا مجموعة من التفاعلات بين العوامل الداخلية والخارجية فكل عامل من العوامل يلعب دوراً كبيراً في صناعة القرار السياسي الأمريكي لا سيماً العوامل الخارجية التي لها أثر كبير ودور محوري وهام في عملية صنع القرار وتحديداً بالسياسة الخارجية. كما يعتبر الحفاظ على المصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة العربية وضمان تدفق البترول من أهم ما سعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية من الحركات الإسلامية بعد الربيع العربي.

تعتمد الولايات المتحدة على مرتكزين أساسيين في تحقيق أهدافها، الأول يتمثل باتخاذ القرار المناسب بعد تجربة جميع الخيارات المتاحة، مثل الحرب على العراق وأفغانستان، والثاني يعتمد على دور المؤسسات الاستخباراتية ومراكز الفكر السياسي، وهذه المؤسسات تعمل انطلاقاً من الهدف الرئيس هو خدمة المصالح الأميركية، ويتطلب العمل وفق هذين المرتكزين الإمساك بالخيط السياسي كافة، والعمل في الخفاء أكثر من العلن، ففي الوقت الذي تتعامل فيه مع الحكومات والأنظمة الشرعية الصديقة، تتعامل سراً مع حركات الإسلام السياسي.

وفيما يلي عرضاً للأهداف الأمريكية من الحركات الإسلامية بعد ثورات الربيع العربي:

أولاً: عدم وجود قيادات عربية قوية:

يترجم هذا الأمر على أرض الواقع بإيجاد أطراف معارضة مدعومة أمريكياً، سواء إسلامية أم غير إسلامية، بحيث تقف معها وتساندها الولايات المتحدة، لبقاء الطرف الحاكم ضعيفاً نوعاً ما، وذلك بعد أن استفادت من تجربة الرئيس العراقي الراحل صدام حسين عندما رفض الإنصياع للمطالب الأمريكية

والغربية واجه ذلك بحريّ الخليج الثانية والثالثة، فعملت على تقويض أي زعامة عربية قد تقف في طريق المصالح الأميركية والإسرائيلية في المنطقة.

وقد ظهر هذا الأمر جلياً بعد تخليها عن قيادات عربية كانت محسوبة على واشنطن، مثل حسني مبارك أو زين العابدين بن علي، كدرس من ثورات الربيع العربي، وحرصها على بقاء الاتصال مع الشعوب وحركات الإسلام السياسي، أو من سيصل إلى السلطة مستقلاً، دون اعتبار لاتجاهاته أو قناعاته الفكرية والدينية، فهي تعتبر أن من سيأتي إلى السلطة سيحتاج إلى واشنطن، ويعمل معها كما فعلت جماعة الإخوان المسلمين في مصر، التي أثبتت أنها قريبة من الآراء الأمريكية لدرجة تتخطى بعض الأنظمة العربية، ورفعت شعارات تفيد بضرورة الأخذ برأي الشعب بطريقة ديمقراطية وحرّة (جرجس، 2013، ص 60).

لهذا حرصت الولايات المتحدة على الحوار مع حركات الإسلام السياسي، خصوصاً بعض القادة المتواجدين من الغرب وبعض منهم من المعارضة السورية فالاعتقاد لدى الولايات المتحدة أنها قادرة على إقامة روابط سياسية قوية مع هذه الحركات، ثمّ توظيفها لخدمة مشاريعها ومصالحها في الشرق الأوسط، حيث ترى الولايات المتحدة في جماعة الإخوان اليوم، خير بديل في سوريا، يمثل "الإسلام السياسي" المعتدل، من خلاله يمكن القضاء على حلم المتشددين بورثة دمشق من حكم الرئيس السوري بشار الأسد. كما حصل في التأييد الأمريكي لانتخاب محمد مرسي رئيساً لمصر، وبقيت الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية قائمة بين مصر وإسرائيل، مع أنّ شعاراته كانت ترفض وجود إسرائيل أصلاً كدولة محتلة (حمادة، 2013، ص 10).

ثانياً: تقويض الحركات الإسلامية:

الثابت ضمن المخططات السياسية الأميركية أن الإسلام هو الخصم الحقيقي الجديد ومصدر الخطورة الأساسي لها وللغرب بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وبروز الأيدلوجية الفكرية الإسلامية الرافضة للرأسمالية والعلمانية، لهذا فالولايات المتحدة تعمل على إبقاء الدول الإسلامية في حالة من عدم الاستقرار، بتفجير الصراعات داخلها أو فيما بينها، وتفضّل بقاء الحركات الإسلامية موجودة، ولا تمنع من وجود حركات قوية مسلحة داخل الدول العربية، تحمل الفكر الإسلامي وتهدد السلطة الحاكمة في الدول العربية، والأمثلة متعددة على ذلك كحزب الله في لبنان مع أنه يهدد أمن إسرائيل، والحوثيون في اليمن، والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وجبهة النصرة والجماعات الأخرى في كل من العراق وسوريا وليبيا ومصر، مع أنّ قواعد القوات الأمريكية قريبة منها (تركيا والسعودية وقطر) لكن لا تشنّ حملات عسكرية كبيرة ضدها (عوني، 2013، ص 6).

كذلك تعمل الولايات المتحدة على زيادة حدة الصراع المسلح بين الحركات الإسلامية، وأحياناً تمدّها بالسلاح سراً، عبر الحدود التركية تحت مراقبة الجيشين التركي والأمريكي، لدخول أفراد إلى المناطق التي تسيطر عليها حركة (داعش) في سوريا، لكن هذا الدعم ليس مجاناً، إنما بهدف تصفية هذه الحركات لبعضها بعضاً، وبقيائها في حالة حرب دائمة، الأمر الذي يوفّر على الولايات المتحدة تكلفة الحملات العسكرية مادياً وبشرياً، ويشوّه صورة الإسلام عالمياً (بن صقر، 2015).

لذا تعمل الولايات المتحدة على تمويل الجماعات والحركات الإسلامية مادياً، بصورة غير مباشرة عن طريق دول الخليج، وتتغاضى عن وصول الأسلحة لتلك الجماعات من إيران، وأحياناً صفقات مع شركات أمريكية بوسطاء أوروبيين أو آسيويين، وأحياناً تعمل على تدريب بعض من قياداتها العسكرية عسكرياً ونفسياً وتكتيكياً، كما هو الحال مع بعض قيادات داعش، فالولايات المتحدة على تريب لهذه

الحركات أن تتدثر كليا ولا تريد أن تكون منفردة على الساحة العربية، إنما تبذل الولايات المتحدة جهوداً كبيرة لإبقاء تلك الحركات على الساحة العربية مع تصويرها على أنها ترتكب أخطاء بحق الشعوب العربية وبحق الإنسانية، كالقتل غير المبرر والسيطرة على بعض المناطق والاستيلاء على مواردها الطبيعية. (عوني، 2013، ص 7-8)

ثالثاً: ضمان المصالح النفطية:

ما زالت المنطقة العربية تمثل مكانة نفطية مهمة جدا في الإستراتيجية الأمريكية إذ تمتلك أكثر من ثلثي احتياطي العالم من النفط، حيث أن الحرب الأمريكية على الحركات المتشددة في العراق وليبيا مثل (داعش)، يسهل عملية السيطرة على النفط ويقائه ضمن الأسعار المناسبة، لذلك تهتم الإدارات الأمريكية المتعاقبة بأمن منطقة الخليج تحديدا لأنها أكبر مستورد للنفط والسيطرة على الكثير من آبار النفط العراقية الذي يشكل هدف رئيسي خلال الحروب المتواصلة على الحركات المتشددة (جرجس، 2013، ص 25).

إن ضمان تدفق البترول يعتبر مصلحة أساسية ومركزية للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والأمنية (أمن إسرائيل) تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، مما يسهل عملية التحكم الأمريكي في شركات النفط على مستوى المنطقة العربية والسيطرة على منظمة الأوبك مما يضمن لها استمرار التفرد والهيمنة على العالم، وتحسين أوضاع الاقتصاد الأمريكي ومن ثم انخفاض مداخيل الدول العربية النفطية، بما يترتب عليه تقليل الإنفاق في هذه الدول وتقليص حجم الموازنات العربية، لإيجاد حالة من الركود الاقتصادي وتعطيل المشاريع التنموية. ولهذا فإن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي تحديداً قد جعلتها أحد مراكز الاهتمام الأمريكي للاستحواد عليها من خلال سياساتها المختلفة لبقاء هيمنتها الكاملة على المنطقة (نوير، 2013، ص 22).

المبحث الثالث: أدوات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي.

عملت الولايات المتحدة منذ استقلالها على تدعيم سياسة التمسك بأهداف السلام، وحل المشاكل عن طريق التفاوض، والتذرع بأسباب التعقل والتروي، ولم تلجأ إلى أساليب القوة إلا في مواضع قليلة، واستمسكت بهذه السياسة بعد أن أصبح لها وزن في المجال الدولي. لكن بعد أن أصبحت الدولة الأكثر سيطرة في العالم، وانتهاء عصر ثنائية القطبية، لم تعد المبادئ السابقة ذات جدوى في أجندة السياسة الأمريكية، كمبدأ المفاوضات وحل المشاكل بالطرق الودية، بدءاً من استخدام القنابل الذرية ضد اليابان وانتهاءً باجتياح العراق، وكثيرة هي الأمثلة على استخدام القوة العسكرية كفيتنام وألمانيا وبنما وأندونيسيا، حيث صنّف المؤلف الأمريكي (دوجلاس لينتل) في كتابه "تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1945" ما مجموعه (74) عملاً عسكرياً أمريكياً، من اغتيال شخص إلى شنّ حرب كاملة، ضد العديد من الدول في القارات الخمس، نتج عنها عشرات ملايين القتلى من العسكريين والمدنيين. (السروجي، 2005، ص111).

وبعد الحروب المتتالية التي خاضتها بداية من الحرب العالمية الأولى والثانية وما أفرزته الحروب من تحولات سياسية على الساحة الدولية بضرورة تحديد سياسة خارجية أمريكية جديدة، نتيجة ذلك برز اتجاهان في السياسة الأمريكية؛ الأول ينادى بضرورة الابتعاد عن الحرب ورفض فكرة (الحرب لإنهاء الحرب) ويدعو الولايات المتحدة لأن تمارس دورها في القيادة الدولية على أساس قانون دولي يتولى مهمة الحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين، ويرى الثاني أن الولايات المتحدة من أجل أن تمارس دورها في قيادة العالم، لا بد أن تنتهج خطأً عسكرياً مؤثراً على الأحداث الدولية، بالشكل الذي يؤهلها إلى مواجهة أية مشكلة تهدد الأمن القومي، وتقف بوجه المصالح الأمريكية، اعتماداً على الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها الولايات المتحدة، (الحسنى، 1993، ص19).

تقوم إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي، على عملية تحويل اتجاه وقوة حركات الإسلام السياسي العربي، من قوة مضادة لأمريكا وحلفائها إلى قوة يمكن توجيهها ضد أهداف معادية لمصالحها ومصالح حلفائها (حرب بالوكالة) عن طريق صفقات تتقارب مع مصالح الإسلاميين تقوم على " تسليمهم السلطة مقابل محاربة الأعداء والمنافسين المشتركين" وتبديل ما هو عدو استراتيجي وتحويله إلى عدو تكتيكي وتحويل ما هو خصم ومنافس تكتيكي إلى عدو استراتيجي كما هو الحال الآن من " تحويل إيران لعدو خطير بنظر بعض العرب أكثر من إسرائيل"، وقد أصبحت هذه الإستراتيجية معتمدة من الإدارة الأمريكية بعد عشرات الدراسات التي أجرتها مراكز الأبحاث المرتبطة بمراكز صناعه القرار، (الزين، 2013، ص106-109).

فقد استخدمت الولايات المتحدة عدة أدوات في تعاملها مع حركات الإسلام السياسي مستفيدة من تجربتها في العراق وأفغانستان، من خلال دعم الأقليات انطلاقاً من مبدأ الحرية والديمقراطية، ثم تقليل شأن الدور الذي تقوم به الدول الأخرى، سواء عربية أم أجنبية، وترتكز على مفاهيم جديدة، مثل الإسلاميون المعتدلين، أو الدول الصديقة. (الدخيل، 2013، ص 22 - 23)

وفيما يلي عرضاً للأدوات السياسية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي:

1. الأداة الدبلوماسية:

تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية أسلوب وأداة الدعم السياسي لكافة الأحزاب والحركات، بالسر وبالعلن، وتقوم إستراتيجيتها في هذه الأداة على استغلال دعم الأقليات، وذلك لزعزعة استقرار ووحدة الدول القائمة، وخصوصاً العربية والإسلامية، لينتج عنها تفكك ومواجهات داخل الدولة، وتصبح كل طائفة تطالب بحقوقها، كما فعلت مع العراق والسودان، ودعمت بكل قوتها السياسية تلك الطوائف، خاصة أن لكل طائفة حزب سياسي ديني يمثلها.

وفي فترة الربيع العربي وبعده، سعت الولايات المتحدة إلى إضعاف الحكومات القائمة أو الجديدة لتسهيل التدخلات الخارجية في شؤونها، الأمر الذي يسهّل عملية التدخل الأمريكي، ومن ثم ضمان عدم قيام هذه الحركات والطوائف بالاحتجاج على السياسة الأمريكية، وفعلاً هذا ما جرى، إذ لم تكن النبرة السياسية الحادة تجاه الولايات المتحدة بعد ثورات الربيع كما كانت قبلها. وضمنت هدف آخر من هذه الأداة، وهو عدم انسجام هذه الطوائف والأحزاب في العمل السياسي، كحال حركة جماعة الإخوان المسلمين في كل من مصر وتونس وليبيا (الدسوقي، 2013، ص 28).

فقد عملت في مصر على إثارة النعرات الدينية بين الأقباط أي إثارة روح الانفصال بين المسيحيين والمسلمين لإقامة دولة قبطية وتقسيم المقسم من أجل إيجاد سايكس بيكو جديد لسهولة السيطرة على منطقة الشرق الأوسط وذلك عبر الدعم المالي والسياسي للمجموعات والأحزاب ويتحقق عبر إثارة أيضا النعرات.

تستخدم الولايات المتحدة الأداة الدبلوماسية مع ما تسميهم (المسلمون المعتدلين)، فهي تريد تغيير الأفكار السائدة في الوطن العربي حول تعاملها مع المسلمين، واكتساب ودّ حركات الإسلام السياسي عن طريق الحوار، فقد أدركت أهمية حركات الإسلام السياسي في ثورات الربيع العربي، إذ حظيت هذه الحركات بمصداقية أكبر من الأحزاب العلمانية الأخرى لدى الشعوب العربية، إذ رأت الشعوب العربية أنّ الحركات العلمانية هي تتابع للأحزاب الحاكمة السابقة. ومن هذا المنطلق طرحت الإدارة الأمريكية موضوع الحوار مع الإسلاميين على طاولة النقاش والبحث وتناولت عدة مراكز للدراسات والفكر الأمريكية هذا الموضوع، وطُرحت قضية فتح قنوات اتصال مباشرة وغير مباشرة مع هذه الحركات، وجرى تنفيذ هذا الأمر على أرض الواقع، باعتبار حركات الإسلام السياسي المعتدلة تمثّل شريحة هائلة من المجتمعات العربية، وباعتبار مبدأ تعدد الرأي والحريات (بن صقر، 2015).

واستخدمت هذه الأداة لفهم حاجات الحركات وتوجهاتها أثناء ثورات الربيع العربي، فهي تدرك تمام الإدراك أن إحداث الإصلاح - حسب تعبير الحركات الإسلامية - لا يتم من غير فهم طبيعة الإسلام السياسي الحديث، فنتج عن هذه الدراسات القديمة والحديثة أن الإسلاميين يقفون سداً قوياً أمام محاولات التغيير دون أن يكون لهم دور بارز في ذلك، وأنهم مقسمون إلى أربع فئات: أصوليين وتقليديين وحدائين، وعلمانيين (جرجس، 2013، ص 8).

فالأصوليين ينبغي محاربتهم و استئصالهم أو القضاء عليهم، فهم يعادون الديمقراطية ومبادئ الغرب، وترى أنهم يتمسكون بالجهاد والتكفير وإعادة الخلافة الإسلامية، بدلاً من تلك المبادئ، وتوصي بأنه يجب الحذر منهم، ومن الجماعات التي أعلنت الولايات المتحدة رفض التعامل معها: السلفيون وتنظيم القاعدة والوهابيون وحزب التحرير، بوصفها أنها تنشر أفكاراً وشعارات عدوانية لها.

أما الحوار والتقارب مع المسلمين التقليديين الذي يؤمنون بالدولة المدنية وأن الدين الإسلامي دين عبادات وروحانيات وليس منهج حياة شامل، والحوار أيضاً مع المسلمين الحدائين الذين يؤمنون بسلك الطريق الأسهل في الحياة للوصول للحكم، سواء أكان الحكم علماني أم اشتراكي أم إسلامي، فقد لخصته وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بأنه يجب عدم إتاحة الفرصة لهم بالتحالف مع الأصوليين إنما يجب دعمهم وتنقيفهم، ليشككوا بمبادئ الأصوليين ليصلوا إلى مستوى عالٍ من الثقافة والانفتاح على الغرب، وأنه يجب تشجيع هذه الاتجاهات بحيث يتبادلون الأفكار مع الشيعة والصوفية (بشارة، 2013، ص 26).

ويندرج ضمن هذه القائمة حركات الإخوان المسلمون والصوفية ومن يصنفهم الأمريكيون على أنهم معتدلين، أو جميع حركات الإسلام السياسي التي تقبل الحوار والتقارب، ويقبلون الحديث عن الديمقراطية، لتحقيق (الإسلام الديمقراطي)، ويؤمنون بأن الإسلام ليس الدين الواحد القادر على تحقيق

التفوق لدى البشر، إنما الأخذ بحوار الأديان. وقد تعاملت بنفس الأسلوب والحوار مع العلمانيين والتقليديين.

وهدف الحوار إلى استخدام هذه الفئات لضرب أفكار الأصوليين وهو ما يؤدي الى توسعة خيارات الولايات المتحدة أثناء التعامل مع العالم الإسلامي، واستغلال التناقضات الفكرية، وابتزاز الأنظمة العربية التي كانت على حافة السقوط بالتلويح بورقة الإسلاميين المعتدلين الراححة كبديل لهم (نوير، 2013، ص 69).

وكشفت وزيرة الخارجية كلينتون عن اقتناع الولايات المتحدة بأهمية الحوار مع الإسلاميين، وأكدت تصريحاتها أن الولايات المتحدة لا تخش من وصول الإسلاميون وأحزابهم إلى السلطة، ثم كشف مدير إدارة التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية (ريتشارد هاس). عن أن الولايات المتحدة لا تخش من وصول أحزاب إسلامية إلى السلطة، لتصبح محل الأنظمة العربية القمعية التي تسببت بتكريم الأفواه حين بدء ثورات الربيع العربي، وأوضح أن شرط الولايات المتحدة أن يتم وصول تلك الحركات عن طريق انتخابات ديمقراطية، وأن تتبنى الديمقراطية كطريقة حكم وهو ما أكدت عليه (وثائق أميركية). كشفت أن إدارة أوباما وضعت في الفترة بين سبتمبر 2010 وفبراير 2011، دراسة شارك فيها مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية، تُوثق الاهتمام الكبير والأفضلية التي أعطتها السياسة الأميركية للإسلاميين السياسيين في المنطقة العربية، فقد جمعهم المصالح المشتركة لإسقاط الأنظمة، وتغيير هوية الدولة والخصائص القومية لشعوبها بنشر الفوضى بوسائل منظمة ومنهجية، وهذا ما جرى في العراق من تنازع على السلطة، والدخول في حالة من عدم الاستقرار نتيجة حدوث انفجارات في مناطق يقطنها سنة أو شيعة لإشاعة الفتنة الطائفية بينهم، وكان يُنتظر أن يحدث في مصر أحداث مشابهة، (الحماسي، 2015، ص7).

حيث سمحت الظروف السياسية والأمنية في المنطقة العربية لحركات الإسلام السياسي بالصعود لسلم المشهد السياسي في تونس ومصر، حيث جاء هذا الصعود وفق نبوءة (ريتشارد هاس)، والتي توقع فيها دوراً مستقبلياً ومركزياً للحركات الإسلامية في العالم العربي خلال تقرير مجلس الاستخبارات القومية الأمريكية (NIC) الصادر عام 2009، وهيمنة الحركات الإسلامية على كامل النظم السياسية في المنطقة العربية، (الزين، 2013، ص16). وهكذا يتضح أن الإستراتيجية الأمريكية تقوم على فكرة استبدال الأنظمة العربية القائمة بحركات الإسلام السياسي المعتدلة، التي رأت فيها الإستراتيجية الأمريكية البديل الأجدر على تولي مقاليد الحكم بعد فشل أنظمة الحكم القائمة على تنفيذ الأجندة الأمريكية في المنطقة العربية.

ولم تستخدم الولايات المتحدة وسائل أخرى مع حركات الإسلام السياسي، إذ لم تكن هذه الحركات قد شكلت حكومات، وأنها كانت تعدّ أحزاب قد تتجح لمدة طويلة أو تفشل سريعاً، بناء على التغيرات والأحداث في المنطقة، وبناء على حالة عدم الاستقرار، لذا لم تستخدم الولايات المتحدة أدوات مثل الدعم المالي أو الاقتصادي أو المفاوضات إلا عندما توفرت كل الإمكانيات المتاحة لتحقيق أهدافها (عوني، 2013، ص 53).

لذلك تعمل الولايات المتحدة على التواصل مع الحركات المعتدلة وتطويرها من اجل بقائها ضمن طائفة المصالح الأمريكية وعدم انخراطها في المجموعات الأصولية والتوجه باتجاه العنف، والإبقاء عليها ضمن النهج الدعوي الوسطي كما حصل مع جماعة الإخوان المسلمين في الأردن ومصر ما قبل الوصول إلى سدة الحكم (عمار، 2013، ص333).

يرى الباحث أن الولايات المتحدة الأمريكية تفرق بين الحركات التي تسميها معتدلة والأخرى التي تسميها إرهابية، والأولى مثل الإخوان المسلمين، وهي تتحاور معها أحياناً، وتحتويها، وتطلب منها

احتواء الحركات الأخرى الجهادية المتشددة، وهو مشروع أمريكي متكامل يتمثل في استخدام الإخوان في احتواء القاعدة وما تمخض عنها من حركات بالشكل الكامل في المنطقة، وقد وضعت سياسة الاحتواء ضد هذه الدول التي تنشط بها الحركات، وإضعافها في ذات الوقت، أما بالنسبة للحركات فهي أوكلت ذلك للأمن في تلك الدول التي تقع تحت طائلتها هذه الحركات، ووضعت مجموعة من السياسات أهمها الضغط من أجل الحرية الفردية في هذه الدول، والسماح بالتجربة الحزبية. حيث إن موقف الولايات المتحدة تلخصه فكرتين وهما من أهم معالم السياسة الخارجية من الاستيعاب إلى المواجهة، مع الحركات الجهادية، ومن الإقصاء إلى الحوار، مع الحركات المعتدلة، وهي تلخص مسارات علاقات أمريكا بالإسلام السياسي بالجملة. تمكنت حركة الإخوان المسلمين التي تعتبر الرحم لتكوين حركات الإسلام السياسي من الوصول إلى سدة الحكم في مصر عبر الانتخابات، وسرعان ما ظهر امتداد للإخوان المسلمين والحركات المتشددة في ليبيا وسوريا وتونس واليمن بعدة أشكال فاتخذ بعض المؤيدين للحركات المشاركة السياسية عبر صناديق الاقتراع، والبعض الآخر استخدم القوة العسكرية للوصول للحكم مثل الحركات المتشددة أبرزها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" وجبهة النصرة وفصائل أخرى إسلامية شيعية لها دورا مهما في العراق وسوريا. لذلك مع جميع التغيرات الإستراتيجية في المنطقة العربية لم تغيب الإستراتيجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي حيث تعددت التسميات و التصنيفات لهذه الحركات ما بين الدول الأخرى التي ساهمت في التمويل المباشر أو بالوكالة لهذه الحركات، مثل (تركيا، السعودية، إيران) لكن سياسات الولايات المتحدة تجاه حركات الإسلام السياسي بشكل رئيسي تركز على الاستمرار في محاولة عزل الحركات المتطرفة أو المتشددة بعد انتشارها ومبايعتها من قبل تنظيمات أخرى عربية وغير عربية في محاولة لتأهيل الحركات المعتدلة وتوفير لهم الإمكانيات لتكون قادرة على تحقيق الاستقرار لمجتمعاتها وتحديد الشباب وإشراكهم في العملية السياسية مع النظام الحاكم.

أما الأدوات الأخرى وهما العسكرية و الاقتصادية إن ما يختلف باستخدام هاتين الأدوات عن الأداة الدبلوماسية، هو انتهاج الولايات المتحدة نهجاً غير مباشر فيهما، فقدّمت الدعم العسكري والمالي بطريقة غير مباشرة للحركات الإسلامية المعتدلة حسب تصنيفها، بوساطة حلفائها في المنطقة، خصوصاً السعودية وقطر، فغضت الطرف عن تقديم السعودية لدعم بعض من هذه الحركات في سوريا، وتقديم قطر للدعم المالي لبعض آخر منها وهو ما حاولت إدارة أوباما تجنبه، عبر استبعاد أي احتمال للانخراط في القتال المباشر ضد الحركات المتشددة، حيث كانت وما زالت مكثفة بالضربات الجوية ضد "داعش"، تاركة مهام المواجهة المباشرة للحركات والدول الحليفة، وعناصر من الدول تجنّدها وتعمل على تدريبها وتسليحها يكون لها مصالح في مواجهة المتشددين، ولتوضيح ما قامت به السعودية وقطر بدعم و نيابة عن الولايات المتحدة، نستعرض الأدوات العسكرية والاقتصادية على النحو الآتي:

2. الأداة العسكرية:

تعتبر الهيمنة أو الزعامة هي إستراتيجية واقعية تسعى إلى إدامة السيطرة الجيوسياسية الأمريكية. تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة قوتها النسبية إلى أقصى حد، أي قوتها بالمقارنة مع قوة الدول الأخرى، وذلك لأن السياسة الدولية على قدر كبير من التنافسية، وتقوم إستراتيجية الهيمنة على افتراض أن الدول تكسب الأمن لا من خلال توازن القوى، بل عبر اختلال توازن القوى لمصلحتها أي بسعيها إلى الزعامة، وجدت الولايات المتحدة نفسها كقوة عظمى وحيدة قادرة على التدخل في أي جزء من المعمورة في عالم بدون حدود ولا معالم ولا عدو بعد انقضاء الحرب الباردة، مما جعل الإدارات المتعاقبة من بوش الأب وكلينتون إلى بوش الابن وأخيراً باراك أوباما، تبحث عن دور للولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهو ما أدركه المفكرون الأمريكيون عملاً بنظرية التحدي والاستجابة

للمؤرخ " أنولد توينبي"، التي تقول: "إن المدنيات التي تواجه التحديات هي فقط التي تزدهر وفي غياب التحديات تبقى في مكانها ثم تضمّر"، (حشود، 2013، ص380). هذا وقد عملت الولايات المتحدة وحلفاؤها من الإفادة من هذا الموقف المتميز على سلم تدرج القوة الدولي، والذي تهيأ لها بعامل اضمحلال قوة الاتحاد السوفيتي، فراحت تفرض على بقية العالم النامي معاييرها السياسية والاقتصادية والثقافية، فيما يشبه محاولة التوحيد القسري للعالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وهو ما راح يعبر عنه في الوقت الراهن بمصطلح "العولمة"Globalization"، (وهبان، 2006، ص358).

وفي مجال الدعم العسكري للجماعات الإسلامية، فقد سمحت الولايات المتحدة الأمريكية لحلفائها بتقديم مساعدات عسكرية للجماعات المسلحة (المعارضة المعتدلة) في سوريا، بهدف إسقاط نظام بشار الأسد والقضاء على الحركات المتشددة في المنطقة العربية.

وفي بداية شهر آب سنة 2013 زوّدت المملكة العربية السعودية جيش المعارضة السورية، والذي يضم عدة حركات إسلامية، وعلى رأسها جبهة النصرة، في الجنوب السوري، بصواريخ مضادة للدبابات، وهذا الدعم يساند تلك الحركات في معركتهم ضد جيش الرئيس السوري بشار الأسد، وقد تمّ الكشف عن ذلك بعدما تبيّن استخدام فصائل الجيش الحر لصواريخ من طراز (كونكورس) و(كورنيت) و(رد آرو 8) المضادة للدبابات، جرى استخدامها في الهجوم على موقع عسكري تابعة للجيش السوري في مدينة درعا بالقرب من الحدود الأردنية، وأكد ذلك أعضاء من كتبية (المعتصم بالله) وضباط من الجيش الأردني، الذين بيّنوا أنّ لهذه الصواريخ القدرة على ردع قوة الدبابات، إذ يصل مداها لأربعة كيلو مترات (العربية، 2013).

وقد تطلب هذا الدعم موافقة الكونغرس الأمريكي على الميزانية والتمويل، ثم على نوعية الأسلحة والتدريب والجهات التي ستتلقى هذه الأسلحة، مع الحرص الشديد على عدم وقوعها في الأيدي

الخاطئة التي تتمثل في الحركات المناوئة للسياسات الأمريكية وحلفائها في المنطقة العربية، حيث يتم تدريب وتأهيل عناصر الحركات ستة أشهر على الأقل كخطوة أولى ومن ثم التمويل بالسلح (أورينت، 2014).

إضافة إلى ذلك لم تتوقف الولايات المتحدة الأمريكية باستهداف بعض العناصر المتشددة من حركات الإسلام السياسي الرافضة للهيمنة الأمريكية والتدخلات في المنطقة العربية من خلال طائرات بدون طيار في ليبيا واليمن وسيناء لأنها باتت تهدد المصالح الأمريكية، حيث تشكل الطائرات جزءاً رئيسياً في استهداف العناصر المتشددة من غير تهديد حياة مزيداً من الجنود الأمريكيين وتعريضهم للخطر، (رأي اليوم، 2015).

وأعلنت جهات أمنية سعودية أنّ عدداً من الأسلحة الحديثة تتضمن مضادات الدروع، ستقدم لفصائل الجيش السوري الحر ضد نظام بشار الأسد وحلفائه الروس والإيرانيين واللبنانيين، وهذه الفصائل المستهدفة لا تتضمن تنظيم الدولة (داعش) ولا جبهة النصرة، التي تعد منظمات إرهابية معادية، فيما سيستهدف الدعم السعودي ثلاثة تحالفات ثورية هي: جيش الفتح، والجيش السوري الحر، والجبهة الجنوبية. وأشار إلى أن تركيا والحلفاء يقومون بتأمين الدعم للفصائل "السنية" التي تقاوم الأسد وعناصر تنظيم الدولة الإسلامية، في وقت تصف فيه روسيا كل أعداء الأسد بالإرهاب، بمن فيهم المعارضة المعتدلة المدربة أمريكياً. ولم تستبعد تلك الجهات تقديم صواريخ مضادة للطيران للمعارضة السورية، في خطوة عارضها الكثير بالغرب؛ خشية وقوعها بأيدي تنظيم "الدولة الإسلامية" الذي قد يستخدمها لإسقاط طائرات التحالف الذي تقوده أمريكا، أو حتى الطائرات المدنية (رأي اليوم، 2015).

وتتحدث مصادر أمنية ودبلوماسية ومصادر في المعارضة السورية المسلحة عن تنسيق مخابراتي عالي المستوى، عن أنّ هذه الشحنات العسكرية جاءت بعد تنسيق وثيق بين المخابرات السعودية

والأميركية لتعقب الأسلحة حتى تصل لهدفها، وأن الولايات المتحدة الأميركية سخرت كل إمكانياتها في حربها تجاه الحركات المتشددة وأصبحت العمليات التي تستهدفهم تمتد في جميع الدول الغير مستقره، وطورت أساليبها في تدمير وقتل وملاحقة الحركات المتشددة واستخدمت الطائرات من دون طيار في عام 2010، بغية مساندة حلفائها فقد أطلقت أكثر من 100 صاروخ من طائرات بدون طيار في اليمن وسيناء وباكستان، لان الرؤية الأمنية الأمريكية تقوم على عدم إنزال قوات أميركية مباشرة في الدول التي تعمل فيها الحركات المتشددة حفاظاً على أرواح الجنود الأمريكيين. فقد واجهت الإدارة الأمريكية معضلة كبيرة في مواجهة الحركات وفضلت اتخاذ خطوات بدعم وتغطية الحركات الحليفة المقاتلة لتكون هي المبادرة في المواجهة، حيث تكتفي الولايات المتحدة الأمريكية فقط بالمساعدة من الجو وتقديم استشارات أمنية تحديداً مع عمليات القتل والخسائر في أرواح الجنود الأمريكيين التي واجهتهم في أفغانستان والعراق (العربية، 2013)

3. الأداة الاقتصادية:

كثيراً ما استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الأدوات الاقتصادية لتحقيق مصالحها، سواء عبر تقديم مساعدات اقتصادية، عبر قروض ومنح لدول وحكومات وجماعات سياسية وعسكرية، أو عبر ممارسة ضغوط اقتصادية على دول بهدف ممارسة ضغوط اقتصادية عليها، وفي هذا السياق فقد لعبت وكالة التنمية الدولية الأمريكية USAID دوراً في ترويض أحزاب وجماعات عبر العالم، لكي تتناغم سياساتها مع السياسة والمصالح الأمريكية. (عمر، 2005، ص55).

ساعدت الولايات المتحدة بدعم عدة حركات إسلامية مالياً، بوساطة أجهزة مخابراتها المنتشرة في العالم، وفي كل من مصر وتونس وليبيا والسودان وسوريا على وجه التحديد، حين كانت معظم حركات الجيش الحر السوري تحت إمرة الإخوان المسلمين، وقد وصل هذا الدعم بما يقارب (6) مليار

دولار، كانت تصل إلى هذه الحركات على شكل مبالغ تتراوح قيمتها ما بين (50) ألف دولار أمريكي إلى (14) مليون دولار. (مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2016).

ومثلت حقبة ما بعد الثورة 25 يناير مرحلة جديدة في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة الإخوان المسلمين في مصر، وعلى الرغم من التردد الملحوظ للموقف الأمريكي بداية في تأييد الثورة، إلا أن الإدارة الأمريكية سرعان ما تداركت خطأها وأظهرت استعداداً واضحاً للتعاون وبداية مرحلة جديدة، وقدمت دعماً لكافة حركات الإسلام السياسي ومنها الإخوان المسلمين، وأعلنت تأييدهم على اعتبار أنهم تنظيم له خبرة واستطاع استمالة الشعب المصري، وأستمر التزام الإدارة الأمريكية بعد إقناع الكونجرس بإمداد مصر بنفس مستوى المساعدات البالغة 103 مليار دولار عسكرياً إلى جانب المساعدات الاقتصادية 200 مليون دولار سنوياً، خاصة أن الإخوان أبدوا توجهات إيجابية بالنسبة لقضايا حيوية للولايات المتحدة، (مرشدي، 2013، ص95). مثل العلاقة مع إسرائيل والتوجه نحو عملية السلام في الشرق الأوسط، والقدرة على ضبط الخطاب الإسلامي الموجه نحو أمريكا والغرب عموماً.

وقد نتج هذا الدعم عن تعاضم القوى الإسلامية التابعة لجهات لا تقع تحت مظلة حلفاء أمريكا بالمنطقة، وزاد حجم هذا الدعم في المدة التي تولى فيها محمد مرسي رئاسة مصر، فهذا الأمر يزيد من قوة الحركات الإسلامية الخارجة عن سيطرة الولايات المتحدة وحلفائها، فأثرت تقديم الدعم المالي لهذه الحركات على حساب تنامي حركات إسلامية تتبع لإيران على غرار حزب الله اللبناني (عربي، 2012).

ويتمّ هذا التمويل بصورتين، الأولى شعبية عن طريق جمع التبرعات، والأخرى تمويل حكومي، إذ لا تعترض الحكومات الموالية للولايات المتحدة الأمريكية على أية طريقة يتم نقل الأموال من خلالها

سواء بواسطة المسؤولين الحكوميين أو رجال الدين، ويجري ذلك بالتنسيق مع الولايات المتحدة و التحالف الدولي والتحالف العربي في سوريا لتصل في أيدي قيادات لها الاختصاص في إيصال التصرف بالتمويل، فهذه الطريقة تعدّ واحدة من أكثر الطرق المتعددة لتمويل الحركات الإسلامية المعتدلة (معهد واشنطن، 2014).

أبقت الولايات المتحدة الأمريكية قضية مواجهة الحركات المتشددة مستمرة رغم تكاليفها العالية وربما لأنها غير مجديه لها أحيانا إلا أنها أبقتها ضمن أولوياتها في المواجهة معها في العراق وسوريا وليبيا واليمن بشكل كبير مع استهداف لخلايا متجددة في تونس حيث أن عددا من الرؤى الإستراتيجية الأمريكية تجاه الحركات المتشددة اوجب على ضرورة التعاون الدولي لمحاربة الحركات بجانب الولايات المتحدة الأمريكية لما تقتضيه الحاجة لتكاليف مالية ناهضة في توفير المعدات والمال لهذه الحركات في مواجهة الأعداء (معهد واشنطن، 2014).

رأت الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت إيجاد شريك جديد في منطقة الشرق الأوسط بعد ما أيقنت أن الأنظمة القائمة لم تعد قادرة على تحقيق المصالح الأمريكية، لذلك بحثت عن قوى سياسة قادرة على ملئ الفراغ السياسي في المنطقة بعد التخلص من الأنظمة القائمة فلم تجد أفضل من جماعات الإسلام السياسي، التي أقامت معها تحالفات سرية خلال الفترة التي سبقت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وذلك بهدف الحفاظ على مصالح أمريكا في المنطقة، وضمان بقاء إسرائيل لاعب رئيسي في المنطقة، ومن أجل تحقيق هذه الإستراتيجية استخدمت الولايات المتحدة وإدارتها المتعاقبة مجموعة من الوسائل الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية، بهدف ترويض هذه الجماعات وجعلها تدور في الفلك الأمريكي، وهذا ما حدث مع بداية ثورات الربيع العربي.

المبحث الرابع: التغييرات في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي:

قبل الحديث عن التغييرات تجاه حركات الإسلام السياسي، لا بد من تكرار ذكر الثوابت الأمريكية في الشرق الأوسط، وهي تأمين المصالح الأمريكية وأمن إسرائيل، ثم مدى تلاعب السياسة الأمريكية مع الأحداث المختلفة، لذا تكون التغييرات ضمن هذه الثوابت.

وبصورة عامة بدأت الولايات المتحدة باستخدام الحركات الإسلامية منذ عهد الرئيس رونالد ريغان لمناهضة المد الشيوعي في أفغانستان، وزودت الحركات الإسلامية هناك بالدعم اللوجستي والمالي إلا أنها كانت مرحلة لتأدية مصلحة أمريكية مؤقتة، وقد انتهت مع نهاية الحرب الباردة، وسبقها معارضة الإخوان المسلمين للرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر (الهقيش، 2013، ص 35).

ثم بعد أحداث 11 سبتمبر سنة 2001 وجّه الإعلام الأمريكي، وتبعه الغربي، اهتمامه ضد الحركات السياسية الإسلامية، وحدث في هذه الفترة البسيطة شيء من الفوضى وعدم التمييز بين الإسلام كدين وبين الحركات الإسلامية التي تتخذ مجموعة بعض الاجتهادات الفقهية والتفسير وتطبيق الشريعة الإسلامية مرتكزات أساسية لها، نتج عنه خلط في المفاهيم بين الإسلام الحقيقي وبين ما تتبناه بعض الحركات من أفكار، لذا استعانت الولايات المتحدة بأسلوب الحوار والتقارب وتقسيم الإسلاميين إلى فئات، كما ورد في المبحث السابق.

وكنتيجة للمحاولات الأمريكية بالتقرب وتفهم الحركات الإسلامية، جاءت التغير الأبرز على شكل عدم المعارضة الكليّة، فقد ساد اعتقاد لدى كبار واضعي السياسة الخارجية الأمريكية حينما بدأت ثورات الربيع العربيّة، أنّ غالبية الحركات الإسلامية معادية للغرب، ولا يمكن الوثوق بهم، لأنهم لا يلتزمون بمعاهدات السلام مع إسرائيل، ويسعون إلى بناء دولة متشددة تحكمها الشريعة الإسلامية. فكان في

البداية الرفض التّام، الذي ظهر من تصريحات أوباما حول الإخوان المسلمين، بأنهم غير جديرين بالثقة، ويتبنون آراءً معادية للأمريكيين والغرب، وأنهم لا يلتزمون باتفاقية كامب ديفيد للسلام. وكان هذا التصريح استكمالاً لوجهة النظر الأمريكية وموقفها تجاه الإسلاميين بعد أحداث 11 سبتمبر (جرجس، 2013، ص 71).

تغيّرت جذرياً هذه النظرة، مع الربيع العربي، وما يتعلق به من ظهور واضح لدور حركات الإسلام السياسي، خصوصاً الإخوان المسلمين في مصر والتيار السلفي في تونس، فكانت هذه الحركات تحدياً للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية، التي كانت تقتضي حماية الأنظمة العربية المؤيدة للسياسة الأمريكية وتحقق المصالح الأمريكية (حمادة، 2013، ص 13).

فلمحت الإدارة الأمريكية بعدم معارضتها للحركات الإسلامية جميعها، وعدم معارضة جميع أفكارها، هنا كان لا بد على السياسة الخارجية الأمريكية تحديد موقفها، إما أن بجدر بالولايات المتحدة عدم التعامل مع الإسلاميين، أو تحديد أفق الحوار إذا كان لا بد منه، فخلصت إلى ما أوصت به مؤسسة كارنيغي ومعهد بروكينغز، بأن حركات الإسلام السياسي قد ابتعدت عن الأفكار الاستبدادية، وأن أحزاباً وحركات كالإخوان المسلمين قد تخلوا عن بعض من الشعارات والمبادئ المعادية للغرب، وأنها مستعدة للسير وفق قواعد السياسة الحالية في المنطقة (جرجس، 2013، ص 71-72).

يرى الباحث أنه قد هر هذا التغير عندما تحولت النظرة من التخوف والارتياب من جميع الإسلاميين، إلى نظرة تفهم واستيعاب للأفكار التي يحملها بعض الحركات الإسلامية، لذا بدأت الولايات المتحدة بممارسة سياسات احتواء، لتعيد بها إنتاج نمط تحالفات جديدة مع القوى الإسلامية، لكي تماثل ما كان قائماً مع الأنظمة التي تفجرت في وجهها انتفاضات الربيع العربي. ومع مؤشرات التوافق الأولية على مستوى تكتيكي، بين الأنظمة الجديدة، خاصة في مصر، والمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وبدا

وجود قبول أمريكي بانتشار هذا النموذج في الحكم، وكان ذلك واضحاً في الحالة السورية. وعلى الرغم من ذلك، فقد كانت إدارة أوباما تخشى من أن الثورة المصرية وغيرها قد تسيطر عليها قوى إسلامية معادية لمبادئ الغرب (الديمقراطية والحرية)، حيث توجد شكوك حول نوايا الحركات الإسلامية، مثل الإخوان المسلمين وحماس وحزب الله، التي تعدّ مصدر تهديد للمصالح الأميركية. إضافة إلى ذلك يمكن القول أنّ صناع القرار الأميركيين ينظرون إلى الجماعات الإسلامية في سوريا على أنهم حليف لا غنى عنه أمام الجماعات الأخرى المتشددة.

لقد بدا أن مشهد الانتخابات، عقب ثورات الربيع العربي، وصعود تيارات إسلامية لم تبدي ممانعة في حماية المصالح الأميركية في المنطقة، حلاً مثالياً لتلك المعضلة. لهذا فقد أوضح الرئيس الأمريكي على أنه لن يعد الإخوان المسلمين حلفاء له حتى يحددوا موقفهم. وقدم الاعتداء الإسرائيلي على غزة في نوفمبر 2012 فرصة للرئيس المصري المعزول محمد مرسي كي يظهر صدقه. فبعد إدانة قصيرة ومماثلة، مضى مرسي في وساطة ناجحة لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، بعد مشاورات وثيقة مع واشنطن وتنسيق مباشر مع الرئيس أوباما (بشارة، 2013، ص 18).

وعلى إثر عزل الرئيس محمد مرسي تباينت المواقف الدولية حول الأمر، وفي هذا الشأن تحفظت إسرائيل رسمياً إزاء الأحداث في مصر، في حين امتنعت الولايات المتحدة عن وصف ما حدث بأنه انقلاب، حيث أكدت الدعوة إلى العودة سريعاً إلى العملية الديمقراطية، بما في ذلك إجراء انتخابات رئاسية و برلمانية حرة و نزيهة. (نوير، 2013، ص 53)

ورغم أن هناك قانوناً يمنع تقديم المساعدات غير الغذائية و الطبية لحكومة جاءت إلى السلطة عن طريق انقلاب على رئيس منتخب ديمقراطياً، فإن الإدارة و الكونجرس اختارا عدم إثارة هذا الموضوع. حيث كان موقف الكونجرس يميل إلى الإنقسام، وكان موقف الإدارة مرتبكاً، فهي ممتعضة من خطوة

الجيش، لكنها لا تريد التعبير عن امتعاضها بموقف سياسي واضح. و قد كان أوباما نفسه قد عبر مبكرا عن هذه المواقف المرتبكة، عندما قال بعد فوز الإخوان في الإنتخابات الرئاسية إن مصر ليست حليفا للولايات المتحدة، وليست عدواً أيضاً لها، وهو تصريح غامض يعبر عن تردد واضح من الرئيس الأمريكي حيال بلد مهم في منطقة حيوية تمر بأحرج لحظاتها السياسية (الدخيل، 2013، ص 71 - 72).

ويبدو أن الولايات المتحدة قد راهنت على تحقيق إستراتيجيتها في المنطقة بإستمرار الإخوان في حكم مصر، ورغم استمرار الموقف الأمريكي بالإمساك بالعصا بالمنتصف، فإن تطورا إيجابيا قد طرأ على الموقف الأمريكي، متمثلا في خطاب الرئيس أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الثامنة والسنتين، حيث أشار إلى أن الولايات المتحدة ستستمر في إقامة علاقات ببناء مع الحكومة المصرية المؤقتة، بما يعزز المصالح الأمريكية الجوهرية، مثل اتفاقية كامب ديفيد ومحاربة الإرهاب (الدسوقي، 2013، ص 26).

يرى الباحث أن الولايات المتحدة ما قبل ثورات الربيع العربي كانت تستخدم الحركات بطرق غير مباشرة في أفغانستان أو الشيشان، وأن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي لم تتغير كثيراً، فهي تسير وفق ما يسمى (التوظيف) وهو استخدام هذه الحركات، وتوظيف ما تقوم به من أجل تحقيق سياسات أمريكية، وقد اتضح هذا عقب ثورات الربيع العربي، وما أدت عليه من توسع وتمدد الحركات غير المعتدلة تحديداً، حتى باتت تسيطر على مساحات شاسعة، ولم تلتفت الولايات المتحدة بدايتاً إلى أعمال هذه الحركات، من أجل تحقيق أهداف بعيدة المدى لها، ويلاحظ كيف كانت تتحاور مع بعض الحركات الإسلامية في سوريا واختلفت في تفسير بعضها هل هي حركات معتدلة أم معارضة متشددة تسميها إرهابية، حيث توضح ذلك من خلال استهداف الحركات المتشددة المناوئة

لسياسة الولايات المتحدة في سيناء واليمن وليبيا والعراق. تمكنت حركة الإخوان المسلمين التي تعتبر الرحم لتكوين حركات الإسلام السياسي من الوصول إلى سدة الحكم في مصر عبر الانتخابات. وظهر امتداد للإخوان المسلمين في ليبيا وسوريا وتونس واليمن بعدة أشكال منها من اتخذ المشاركة السياسية عبر صناديق الاقتراع ومنها استخدم القوة العسكرية للوصول للحكم وهي الحركات المتشددة أبرزها "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" داعش" وجبهة النصرة وفصائل أخرى إسلامية شيعية لها دورا مهما في العراق وسوريا. لذلك مع جميع التغيرات الإستراتيجية في المنطقة العربية لم تغب الإستراتيجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي حيث تباينت التصنيفات ما بين الدول الأخرى مثل (تركيا، السعودية، إيران، إسرائيل، قطر) لكن مجريات التعاطي مع هذه الحركات عبر سلسلة الاقتراحات المقدمة من مراكز الأبحاث الأمريكية والإعلام إلى صناع القرار تسهم في بلورة سياسات الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية بشكل عام والحركات بشكل خاص.

المبحث الخامس: مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي.

تختلف نظرة السياسة الخارجية الأمريكية بعد فوز دونالد ترامب الرئيس الأمريكي الحالي تجاه الحركات الإسلامية في الوطن العربي، وذلك لاختلاف توجهات الإدارة الجديدة الجمهورية عن سابقتها في عهد باراك أوباما، ويسعى ترامب إلى تحقيق أكبر قدر من المصالح القومية من أجل استخدامها في سياسته الخارجية كالدبلوماسية والقوة العسكرية والأداة الإقتصادية والدعاية وأعمال التجسس حيث تعتبر هذه الأدوات القادرة على تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بكافة الظروف، فالإتجاه المستقبلي للسياسة الخارجية نحو حركات الإسلام السياسي سوف يتصف بالكثير من التغيير والتجديد بحيث سيكون الاختلاف واضحا بين السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن السياسة الخارجية لسلفه باراك أوباما (عيسى، 2015، ص66).

فقد تبني الرئيس المنتخب مجموعة من المواقف التي تتعارض مع الرئيس السابق بارك أوباما، فدونالد ترامب يسير وفق مجموعة من المبادئ تقوم على أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية الأولى في أي حوار حول القضايا الدولية وأن تحقق مصالحها حينما تخوض بأي قضية خارجية، كما يؤثر انعزال ترامب عن الاحتكاك المباشر بالعالم على طبيعة سياسته فهو يؤمن بأن على الولايات المتحدة أن تهتم بشؤونها أكثر من الاهتمام بشؤون الغير، بالإضافة أن ترامب لا يفضل مبدأ التدخل الإنساني في أي دولة؛ لأنه يعتبر ذلك تدخلاً في الشؤون الداخلية، ولكن يمكنه التدخل في حال المساس بالسياسة الأمريكية، (هارون، 2006، ص 18).

رغم انتهاء " الثورات العربية" في كل من مصر وليبيا وتونس، إلا أن بعض آثارها ما زال قائماً حتى التاريخ، ففي مصر جرى العمل ضد حكم حركة الإخوان المسلمين التي فاز مرشحها محمد مرسي بالانتخابات، من خلال قيام الجيش بعزله ؛ أما في تونس فقد تنازل الائتلاف المنتخب ديمقراطياً والذي يقوده الإسلاميون عن السلطة لصالح حكومة ائتلافية أكثر علمانية، لأنه لا يحظى بشعبية كبيرة، على العكس من اليمن التي تحظى الحركات الإسلامية فيها بشعبية بين الجماهير، لكنها لم تصل إلى مرحلة الانتخابات أصلاً، وتقريباً كل حركة إسلامية كان لها توجهات معينة، ولم تكن ضمن إطار سياسي محدد.

لكن الولايات المتحدة لم تستهن بهذا الاختلاف، إذ اعتبر (معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى)، أن مراقبة أفكار الحركات الإسلامية، وقدرتها التنظيمية، والدعم المحلي والأجنبي المقدم لها سيساعد على معرفة نهجها السياسي، لذا حددت تعاملها مع حزب النهضة في تونس في إطار تقديم الدعم المالي في حالة تمكن هذا الحزب من إرساء ديمقراطية فاعلة، وقد بيّن (معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى)، أنه بصدد إجراء 18 دراسة مفصلة في هذا الشأن حول واقعية الإسلاميين في 10 بلدان

عربية، وسوف يكون التحليل متركزاً على الأوضاع الخاصة لكل بلد، مع تفصيلاً لأهدافها (معهد واشنطن، 2015).

وكانت الإدارة الأمريكية تعتبر أن جماعة الإخوان المسلمون في مصر من الأطراف المحورية في المستقبل، باستثناء الأجنحة المصنفة ضمن المتمرد على ما يُعرف بالقيادة التاريخية أو الشرعية للجماعة، والتابع لمكتب الإخوان المصريين في الخارج، واللجنة العليا المؤقتة المُشكَّلة لإدارة الجماعة، فقد تحولت إلى جماعة وظيفية يتم الاحتفاظ بعلاقات معها، واحتواؤها من أجل تحقيق الأهداف التي تخدم السياسات الأمريكية، وخصوصاً تلك التي ترتبط بإسرائيل.

وفيما يتعلق بأفرع الإخوان المسلمين في كل من ليبيا واليمن، فتتعامل الولايات المتحدة الأمريكية معها بحذر، لذا لم يتم حسم الأمر بشأن سياسة ترامب تجاه هذه الحركات، فقد تكون حليفاً يوماً ما أو تكون ضمن القائمة السوداء أو المحظورة، خصوصاً أن السياسة الحالية للولايات المتحدة الأمريكية تقوم على وضع أولوية للقضاء على تنظيم داعش (يميني، 2016).

إذ تخطط الولايات المتحدة حالياً وللمستقبل على بقاء (الفوضى الخلاقة)، قائمة في الدول العربية، لتحقيق أهدافها والحفاظ على مصالحها، ببقاء قوات أمريكية في المنطقة العربية، والحفاظ على استمرارية تدفق النفط، إضافة إلى انتهاج مبررات قوية لبيع الأسلحة للأنظمة الموالية للولايات المتحدة بحجة مكافحة الإرهاب والقوى المعادية لها، كما تُبقي الولايات المتحدة الأمريكية مكاناً للحركات الإسلامية في سياستها لتحقيق مصالحها.

ومن أمثلة ذلك، عدم توجيه ضربات إلى جبهة النصرة في حال بقيت محققة لمصالحها، والتركيز على ضرب حركة داعش، ومناطقها، لتبقي الباب مفتوحاً أمام الفوضى العربية، ومفتوحاً أمام الحوار

الأمريكي معها، خصوصاً أن الولايات المتحدة لم تعارض تسليح حركات المعارضة السورية بمضادات أرضية، وبما فيها الحركات الإسلامية التي تسميها معتدلة.

مع العلم أن الأمريكيين لا يريدون لأسلحة من هذا النوع أن تكون في حوزة تنظيمات متشددة مناهضة لسياستها، كما حدث في أفغانستان والعراق، لكن الأمريكيين يعطون حلفاءهم على الأرض في سوريا مثل الجيش الحر، أسلحة قتالية متطورة، وبعضها وقع بالفعل في يد تنظيم النصرة، واستمر الأمريكيون في منح حلفائهم ذات النوعيات من الأسلحة (التلاوي، 2016).

إن هذا التناقض في مستقبل السياسة الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي يبدو منطقياً، فقد صدر عن البيت الأبيض سنة 2015 وعن الخارجية الأمريكية بيانات تتعلق بالأزمة السورية بعد سنة 2017، وبما يدل على أن إطالة أمد الحرب في سوريا هو هدف أمريكي ومخطط له، وليس مجرد حديث بناء على الأمر الواقع، فوصول أسلحة متطورة إلى طرف يدفع الطرف المقابل لشراء أسلحة متطورة أيضاً، لإطالة مدة القتال، وهذا هدف (الفوضى الخلاقة) في السياسة الأمريكية.

ونلاحظ أنّ السياسة الأمريكية تجاه سوريا والأحداث التي لا تزال دائرة فيها، تدل على عدم تدخل مباشر وقوي كما حدث في صدامات أخرى، كيوغوسلافيا على سبيل المثال، ومما يؤكد ذلك التغاضي الأمريكي عن التدخل الروسي في سورية وعدم إرسال قوات أمريكية، ولم تقم بحماية إسرائيل خوفاً من وصول أسلحة متطورة إلى أيدي الجماعات الإسلامية القريبة من إسرائيل، كما حدث في حرب الخليج الثانية ضد إيران، إذ تعتمد الولايات المتحدة القيام بحرب بالوكالة، وبالسماح للحركات الإسلامية وبطريقة غير مباشرة بالظهور كقوة عسكرية قوية في المنطقة.

لقد كانت هيلاري كلينتون ومعاونيها من صنّاع القرار وراء هذه الفكرة، وقد تمّ الكشف عن ذلك بعد التسريبات التي حصلت من بريدّها الإلكتروني حول الإخوان المسلمين، وحول الأزمة الليبية، أما

ترامب الفائز بالانتخابات ربما يختلف في خطابه المعلن عن كلينتون، خصوصاً فيما يتعلق بالإخوان المسلمين، فهو يضع بعين الاعتبار موضوع محاربة داعش، وتنفيذ السياسات الأمريكية في المنطقة وعدم الخروج عنها بالتقارب مع حركات الإسلام السياسي، فصناع القرار لديه يضعون احتمالاً بالاصطدام مع المصالح الروسية في المنطقة العربية، إضافة لبعض المستجدات التي قد تطرأ في المنطقة، لذا سيُقي على جزء من العلاقة مع الحركات الإسلامية (التلاوي، 2016).

يمكن القول أن ترامب لن يغير الكثير من السياسات الحالية للإدارة الأمريكية السابقة تجاه المنطقة العربية، حيث أعلن بشأن الأزمة السورية أنها لا تشكل له مصلحة مباشرة وإنما هي ورقة مهمة لعدة حلفاء يسعى ترامب لتوثيق علاقاته معهم، فسوريا تمثل نقطة هامة لروسيا والسعودية ولعل ترامب سيرى أيهما يُقدم له المنفعة الأكبر فيدعمه. بمعنى آخر أن سوريا ستخرج من دائرة الاهتمام الأمريكي ويتم القبول بانتقالها إلى روسيا ضمن تنسيق علاقات أمريكية روسية أو ربما مع السعودية أو كلاهما ضمن تنسيق التحالفات الجديدة التي ستسعى لها إدارة ترامب وبالتالي سيغلق ملف الدعم العسكري للحركات في سوريا.

وفقاً لتوجهات ترامب فإن معظم حركات الإسلام السياسي متطرفة، خصوصاً بعد أن أعلن أنه ينظر إلى المسلمين في أمريكا على أنهم ينتمون لجماعات إرهابية، وحث على معرفة خلفياتهم وتوجهاتهم، لكنّه تراجع عن هذا التصريح بشكل مفاجئ (سليمان، 2016).

وترى الدراسة بأن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في عهد ترامب ستختلف عن السياسة الخارجية في عهد باراك أوباما اتجاه الحركات الإسلامية السياسية في الوطن العربي، وبالتالي ستعاني حركات الإسلام السياسي من السياسة الخارجية الأمريكية، وخاصة الإخوان المسلمين الذي اعتبرهم ترامب تياراً متطرفاً إلى جانب تنظيم الدولة "داعش" وحزب الله، وحركة حماس، كما أن ترامب سيكون

ضد أي مقاومة مسلحة في فلسطين وخاصة حركتي الجهاد الإسلامي وحماس، لأنه يعتقد بأن الحركتين تقومان بتربية الأطفال الفلسطينيين على كراهية وإثارة العدوان لدى الأطفال ضد إسرائيل، في حين لم يشر ترامب لأي عداً ضد الحركات الإسلامية في تونس ولا في ليبيا ولا في اليمن، وهذا يشير بأن الخطر السياسي الذي يهدد مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية يكمن في الحركات الإسلامية السياسية سابقة الذكر.

تعسى السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب بالإستعانة بالرئيس الروسي بوتين والرئيس المصري السيسي والرئيس السوري الأسد لمحاربة تنظيم الدولة "داعش" والقاعدة، بالإضافة لعدم احتواء ترامب للإخوان المسلمين مثلما فعل باراك أوباما وكلينتون، ويسعى لضربها عسكرياً، حيث أن السياسة الخارجية في عهد ترامب فضحت الكثير بما قامت بها السياسة الخارجية في عهد الإدارة الديمقراطية برئاسة أوباما حيث اعتبر بأن أوباما هو من زرع الإرهاب في العراق، ممثلاً بتنظيم الدولة "داعش" وبالتالي فإن الديمقراطيين هم من أسسوا الإرهاب في المنطقة العربية، بينما ستكون السياسة الخارجية في عهد ترامب محاربة لأي حركة إسلامية متطرفة، بالإضافة أن ترامب يرى بأن ما قام به أوباما في مساعدة الحركات الإسلامية المعتدلة بالانقلاب على الحكم في تونس وليبيا وسوريا والعراق سابقاً زاد الأمر سوءاً وجعل المنطقة العربية متأثرة بالقضايا الإرهابية التي بنتها السياسة الخارجية في عهد باراك أوباما، وبالتالي فإن ترامب لا يريد أن يجازف بأي دعم لأي حزب إسلامي سياسي في ليبيا وتونس ومصر واليمن وسوريا والعراق، فهو يرفض تماماً فكرة "ثورات الربيع العربي"، ويجد نشاطات الحركات الإسلامية في الانقلاب ليست لصالح أمريكا على خلاف أوباما الذي كان يؤمن في تحقيق الديمقراطية بحيث يجعل الإخوان المسلمين أن يصلوا للحكم وكذلك كان يخطط لحق الحركات الإسلامية الأخرى في الوطن العربي بالوصول للحكم، بحيث يستفيد في تنفيذ مصلحة أمريكا، ولكن لا يرى ترامب على هذا النحو فهو يستطيع تحقيق أهدافه السياسية بدعم فئات أخرى وليس التعاون مع

المنظمات الإرهابية ودعمها، كما يرى ترامب بأن بارك أوباما دمر عملية الإستقرار السياسي في الوطن العربي بسبب إثارته ل"ثورات الربيع العربي" من أجل تمهيد الطريق للحركات الإسلامية المعتدلة بالوصول للحكم، كما أن ما قام به أوباما في ليبيا ومصر وتونس واليمن وسوريا والعراق يرفضه ترامب بأنه يفضل النظام الاستبدادي على النظام الإسلامي السياسي، فهو ينظر بأن كل نشاط تقوم بها الحركات الإسلامية يتنافى مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية" (الخليج العربي-خاص، 2016).

ترى الدارسة بناءً على ما جاءت به حوارات ترامب بأن موقفه تجاه حركات الإسلام السياسي سيتجه نحو التصعيد وأن الفوضى في المنطقة العربية ستبقى موجودة، فهو يعتبر كل حركة إسلامية سياسية متطرفة، وبالنتيجة سيقف بوجه الحركات الإسلامية و سيدعم أي نظام يحارب الإرهاب وحركات الإسلام السياسي التي تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فهو يسير على نهج الحزب الجمهوري المحافظ، وبالتالي نظرته واضحة ضد حركات الإسلام السياسي وحتى ضد الإسلام فهو يعتبره نظام إرهابي، وبالتالي ستشهد حركات الإسلام السياسي المعتدلة في الوطن العربي الكثير من التغييرات لإنعدام الدعم السياسي والاقتصادي، كما سيقوم ترامب بسياسته الخارجية بتخفيف العلاقة في السياسة الخارجية مع الإخوان المسلمين في مصر عما اتبعه باراك أوباما سابقاً ؛ لأن في الكثير من حواراته اعتبر الإخوان المسلمين تنظيم إرهابي، ويؤيد ترامب الحكم الاستبدادي في الوطن العربي بأنه مثالي كونه يحارب الحركات الإسلامية السياسية المتطرفة، بينما لم يهتم باعتدال الحركات الإسلامية في ليبيا وتونس مثلما تعامل الرئيس السابق باراك أوباما وخاصة بالدعم الأمريكي السابق لحركات الإسلام السياسي في ليبيا وتونس، وسيدعم مزيداً التدخل الأمريكي في منطقة الصراع في العراق من أجل تزويد الأنظمة الحليفة بالكثير من المعدات العسكرية من أجل محاربة الإرهاب نيابةً عن الولايات المتحدة الأمريكية.

فالولايات المتحدة الأمريكية لن تخاطر بعناصرها في أي حرب قادمة، وإنما ستقف داعمةً لأي نظام يساعد في القضاء على حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي وخاصة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وحزب الله، وحركة حماس، وفيما يختص باستخدام الأداة الاقتصادية فإن السياسة الخارجية الأمريكية ستقلل من الدعم المالي في عهد ترامب اتجاه الحركات الإسلامية المعتدلة على عكس عهد باراك أوباما، بينما ستستخدم الأداة الإعلامية اتجاه الحركات الإسلامية في تشويه أي خطوة تقوم بها حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي وستجعل كل حركة إسلامية بأنها إرهابية، لذلك يربط ترامب بين الحركات الإسلامية السياسية بالإرهاب بالإضافة لوصفه بأن الإسلام هو دين إرهاب، وهذا التشويه هدفه تغيير توجهات العالم نحو الإسلام، فالنظام الجمهوري الذي يتبعه ترامب يعكس رفضه التام لحركات الاسلام السياسي وهذا ما يشير إليه في حواراته، اما نظرتة الدبلوماسية ستختلف عن نظرة أوباما؛ لأنه لا يفكر من منطلق أن تقوم التنظيمات الإسلامية بتحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإنما يريد أن تحقق مصالحها الأنظمة الاستبدادية في الوطن العربي.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي بصورة خاصة في الفترة ما بين (2010-2016).

حيث تناولت الدراسة مراحل السياسة الخارجية الأمريكية وأدواتها، ومحدداتها والتغير في أهدافها ومؤسسات صنع القرار الأمريكي التنفيذية والتشريعية والأدوات والأساليب المتبعة والمشاريع الإستراتيجية تجاه المنطقة العربية وحركات الإسلام السياسي، ومستقبل السياسة الأمريكية والتغيرات التي حصلت عليها. حيث يتم رسم هذه السياسة بناء على المصالح الأمريكية، وحسب ما يراه صانعو السياسة الأمريكية بأنه يحقق الأهداف العامة والخاصة للسياسة الأمريكية الرامية إلى السيطرة وإبقاء الولايات المتحدة الدولة المهيمنة على العالم. فعملية صنع القرار الخارجي الأمريكي تمرّ في خطوات ومراحل يمكن وصفها بأنها معقدة وصعبة، ولا يُترك قرار دون دراسته بعمق أو انتظار نتيجة دون وضع التوقعات والسيناريوهات المحتملة، كما أثناء ثورات الربيع العربي، حيث تداخل الفاعل الرسمي كمجلس الكونغرس والأمن القومي ووزارة الخارجية، وغير الرسمي كمراكز البحث المخصصة لدراسة الأوضاع السياسية في رسم التوجهات الخارجية للولايات المتحدة تجاه حركات الإسلام السياسي في الثورات.

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام حركات الإسلام السياسي وتوظيفها لتحقيق مصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية وتحقيق أجندتها في المنطقة العربية باستغلال ثورات الربيع العربي والتدخل في شؤون الدول لتمير سياساتها عبر الحركات الإسلامية لبقاء الغايات الأمريكية باقية التي تتمثل في الحفاظ على أمن إسرائيل واستمرار النفوذ الأمريكي وضمان استمرار تدفق البترول.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. لا يتم صنع السياسة الخارجية الأمريكية من قبل شخص واحد أو جهاز واحد، إنما يشترك في صنعها كل من الرئاسة ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع، والكونجرس، ويستعين كل هؤلاء بأصحاب الرأي والخبرة في المؤسسات البحثية والأكاديمية، ويراعون القوة النسبية لجماعات المصالح في الولايات المتحدة، غير أن الجميع يشتركون في إطار مرجعي واحد و هو المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية.

2. توجد صعوبة في تحديد آليات وأهداف السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي أجمع، سببها عدم وجود سياسة أمريكية واحدة تجاه الدول العربية، ويصعب التعميم بشأنها، حيث إنها تختلف من دولة إلى أخرى، وتختلف من فترة إلى أخرى تجاه الدولة نفسها، وتختلف بناء على المصالح الأمريكية والإسرائيلية.

3. إن تحليل السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، لا بد من أن يأخذ في اعتباره الربط بين كثير من العوامل والمؤثرات، سواء أكانت عوامل نابعة من النظام الداخلي في الولايات المتحدة (جماعات المصالح - وسائل الإعلام - الرأي العام)، أم عوامل نابعة من النظام الإقليمي في الشرق الأوسط والوطن العربي، مع ربط العوامل الأخيرة بطبيعة العلاقات على مستوى النظام الدولي، فهذه كلها عوامل تؤثر في السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، مع ملاحظة إمكانية تزايد أهمية أحد العوامل في مراحل معينة على العوامل الأخرى.

4. اعتمدت إدارة أوباما على القوة الناعمة في تمرير سياستها الخارجية من خلال استخدام الدبلوماسية الواقعية، أما إدارة سلفه بوش الابن اعتمدت أجدنتها على استخدام القوة الخشنة في تنفيذ السياسة الخارجية.

5. إن الولايات المتحدة لم تقدم الدعم الكافي لدول الربيع العربي، فقد كان يتعين عليها حسب بعض الباحثين تقديم حزمة من المساعدات الإقتصادية لدوله على غرار مشروع (مارشال) لتوطيد علاقاتها مع النظم الحاكمة الجديدة في المنطقة، ومساعدة دول الربيع العربي على النهوض من أزماتها المتتالية التي تعرقل خطوات التحول الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط.
6. استفادت الولايات المتحدة من الدروس في تجربتها مع دول إسلامية سابقة، مثل أفغانستان والعراق حيث سيعزز ذلك تبنيتها إستراتيجية جديدة تجاه الحركات الموجودة في هذه الدول.
7. وظفت السياسة الخارجية الأمريكية قضية مكافحة الحركات المتشددة توظيفاً سياسياً بهدف التدخل في شؤون الدول العربية.
8. استخدمت الولايات المتحدة حركات الاسلام السياسي قبل مرحلة الثورات العربية بطرق غير مباشرة في أفغانستان أو الشيشان، وهذه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي لم تتغير كثيراً، فهي تسير وفق ما يسمى (التوظيف) وهو استخدام هذه الحركات، وتوظيف ما تقوم به من اجل تحقيق المصالح الأمريكية.
9. أدت سياسة الأنظمة العربية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية إلى سقوط بعض الأنظمة العربية، مما تسبب في صعود بعض حركات الاسلام السياسي للحكم في بعض الدول العربية عبر تقديم الدعم الاقتصادي والعسكري الأمريكي لها لتكون الحليف الجديد للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مصالحها بعد انتهاء الحلفاء السابقين.
10. استخدمت الولايات المتحدة أدواتي الدعم السياسي والحوار مع حركات الإسلام السياسي، لفهم ومعرفة طبيعة هذه الحركات وقامت بتقسيمها إلى فئات ليسهل التعامل معها ولتسهيل ضم مؤيديها لها ولمعرفة تفاصيل أكثر عن توجهاتها السياسية، وبالتالي يمكن للولايات المتحدة وضع التوقعات والسيناريوهات المحتملة مستقبلاً ولتحسين صورتها أمام العالم العربي والإسلامي.

11. أيدت الولايات المتحدة الأمريكية الحركات الإسلامية التي أخذت ببعض المبادئ الغربية، مثل حرية الرأي والتعبير والتعددية والديمقراطية.

12. تتطلع الإدارة الأمريكية إلى حركات الإسلام السياسي على أنها جزء من المنظومة السياسية العربية، والتي يمكن دعمها واستغلال شعبيتها في أي فرصة سانحة، لذا تبقى على خيارات الحوار والنقاش معها قائمة ضمن الاحتمالات الأمريكية، وبما يتوافق مع تحقيق الأهداف الأمريكية.

13. نفت الولايات المتحدة علاقتها بحركات الإسلام السياسي في مرحلة ثورات الربيع العربي إنما تعاملت بسياسة الاحتواء أحياناً، وأحياناً التقارب والحوار، مع الحركات المصنفة على أنها حركات إسلامية معتدلة.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

الكتب

- أبو عرة، عبد الله. (1989): نحو حركة إسلامية علمية وسلمية"، الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية، أوراق النقد الذاتي، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- أبو عرقوب، إبراهيم. (2010): الإسلام في نظر الغرب الأمريكي. القطيف، ندوة الاتجاهات الغربية نحو الإسلام.
- أبوزيد، علا عبد العزيز. (1998): الحركات الإسلامية في آسيا، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية.
- الأحص، احمد. (2012): "ما الذي يجعل الأمر مختلفا في ربيع اليمن " الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- أركون، محمد. (1992): الفكر الإسلامي نقد واجتهاد. ترجمة وتعليق هاشم صالح. بيروت، دار الساقى. ط2.
- الأفندي، عبدا لوهاب. (2002): الحركات الإسلامية:النشأة والمدلول وملابسات الواقع وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- بارون، جيروم، توماس، دينيس. (1998) ترجمة محمد مصطفى غنيم وهند البقلي،الوجيز في القانون الدستوري:المبادئ الأساسية للدستور الأمريكي، ط2، القاهرة،: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.
- البحيري، يوسف. (2012): " نظام الأمم المتحدة في مواجهة تحولات الربيع العربي "، ط1،مراكش، المطبعة و الوراقة الوطنية.

- بدوي محمد طه.(2003): العلاقات السياسية الدولية، الإسكندرية، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع.
- بسيوني، عبير عرفة علي رضوان.(2011): السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، ط1، القاهرة، دار النهضة العربية.
- بشارة، عزمي.(2012): " الثورة التونسية المجيدة، بينة ثورة و صيرورتها من خلال يومياتها "، ط1، الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.
- بشارة، مروان.(2013): " أهداف الولايات المتحدة الأمريكية و إستراتيجيتها في العالم العربي " الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.
- بن صقر، عبد العزيز بن عثمان.(2015): الإستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط، ثوابت و متغيرات، مصر، الأهرام السياسي.
- التنير، سمير.(2010): "أمريكا من الداخل حروب من اجل النفط" ط1، بيروت، لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر.
- توفيق، حقي سعد.(2010): مبادئ العلاقات الدولية، عمان، دار وائل للطباعة والنشر.
- ج.فايث، دوغلاس.(2010). ترجمة سامي بعقليني، بيروت، لبنان " الحرب والقرار من داخل البنتاغون تحت عنوان الحرب ضد الإرهاب"، مؤسسة الانتشار العربي.
- جاردنر، لويد سي.(2013): ترجمة فاطمة نصر " مصر كما تريدها أمريكا، من صعود ناصر حتى سقوط مبارك. القاهرة. مكتبة الأسرة".
- جرجس، فواز.(1998): أمريكا والإسلام السياسي، صراع الحضارات أم صراع المصالح، بيروت: دار النهار.

- جنسن، لويد. (1989): ترجمة محمد مفتي ومحمد السيد سليم، تفسير السياسة الخارجية، ط1، السعودية: عمادة شؤون المكتبات.
- جهشان، خليل. (2012): "المغادرة بدون خسارة، الحرب ضد الإرهاب بعد العراق وأفغانستان قطر"، قضايا، مركز الجزيرة للدراسات.
- حتي، ناصيف يوسف. (1985). النظرية في العلاقات الدولية، ط. بيروت: 1. دار الكتاب العربي.
- الحسنى، سليم. (1993): مبادئ الرؤساء الأمريكان، دار الإسلام للدراسات والنشر، ط 2، لندن.
- حسين، غازي. (2005). " الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية "، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- الخزرجي، تامر. (2005): العلاقات السياسية الدولية، وإستراتيجية إدارة الأزمات، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- خيون، رشيد. (2012): 100 عام من الإسلام السياسي في العراق، الجزء الثاني، ط2، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012، الإمارات العربية المتحدة.
- ربيع، حامد. (1995): المتغيرات الأساسية للتوظيف الدولية لأسلوب السياسي؟ إعادة البناء الإيديولوجي، إسلام اباد، باكستان، قضايا دولية، معهد الدراسات السياسية.
- رشوان، ضياء. (2006): دليل الحركات الإسلامية في العالم، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بأهرام.
- الرميحي، محمد. (1982): "النفط والعلاقات الدولية"، الكويت، سلسلة عالم المعرفة.
- الزين، حسن. (2013): الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، دار القلم الجديد، ط 1، بيروت، لبنان.

- السروجي، محمد.(2005): سياسة الولايات المتحدة الأمريكية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة- مصر.
- سعودي، هالة.(2003): السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- سليم، محمد السيد.(2002): تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين، ط1، مصر، دار الأمين للطباعة و النشر والتوزيع.
- سليم، محمد السيد.(1998): تحليل السياسة الخارجية، ط2، القاهرة:مكتبة النهضة العربية.
- السيد، ولد أباه.(2004): عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، بيروت الدار العربية للعلوم.
- الشاهر، شاهر إسماعيل.(2009): أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001م، ط1، دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة.
- شلبي، احمد.(2014): الإسلام السياسي، مستقبل التيار الإسلامي في المنطقة العربية وبداية ظهور التيارات، الحركات الإسلامية (الربيع الإسلامي)، ط1، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث.
- صادق، حيدر.(1996): مستقبل الدبلوماسية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- صادق، موفق.(2008): " العم سام و الإسلام، مجابهة أم احتواء " ط1، دمشق، دار الأوتل للنشر و التوزيع.
- طوالبه، حسن.(2005): العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي،(مصر والجزائر نموذجاً)، ط1.الأردن، عالم الكتب الحديث.
- عبد الحميد، هشام.(2006): 11 سبتمبر صناعة أمريكية الخطوة الأولى نحو تغير خريطة العالم وتنفيذ المشروع الأمريكي للقرن الجديد، ط1، دمشق، القاهرة، دار الكتاب العربي.

- عبد السلام، رفيق. (2008): "الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة"، ط1، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.
- عمار، عمرو. (2013): الإحتلال المدني أسرار 25 يناير والمارينز الأمريكي، القاهرة، مصر، ط1، دار وليد للطباعة الحديثة.
- عمارة، محمد. (2003): الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي، أبو ظبي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- عواد، عامر. (2010): دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة، ط1، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.
- الغضبان، نجيب. (2002): التحول الديمقراطي والتحدي الإسلامي في العالم العربي: 1980-2000، عمان: دار المنار.
- غليون، برهان. (2004): نقد السياسة، الدولة والدين. ط3. بيروت، المركز الثقافي العربي.
- الغنوشي، رائد. (2000): المركز المغاربي للبحوث والترجمة، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، ط1، لندن.
- فرانكل، جوزيف. (1984): ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي، العلاقات الدولية، ط1، جدة، السعودية، دار النشر تهامة.
- فرغلي، هارون. (2006): الإرهاب العولمي وانهايار الإمبراطورية الأمريكية، دار الوافي للنشر، العدد 2، القاهرة، مصر.
- فرنسوا، بورغا. (1992): الإسلام السياسي، صوت الجنوب، قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال أفريقيا، القاهرة، دار العالم الثالث.

- فهمي، عبد القادر. (2009): **الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة**. عمان، دار الشروق.
- فوزي، صلوح. (2002): **أمركة النظام العالمي الأخطار والتداعيات**، بيروت، دار المنهل اللبناني.
- فولر، جراهام. (2004): **السياسة الأمريكية تجاه الاسلام السياسي**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- القرضاوي، يوسف. (1990): **أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة**، الدوحة.
- قطب، سيد. (1990): **في ظلال القرآن**، تفسير سورة يوسف دار الشروق.
- كوردسمان، انتوني. (2009): **سلسلة ترجمة الزيتونه، "إدارة أوباما والإستراتيجية الأمريكية، بيروت، الأيام الأولى" مركز الزيتونه للدراسات والاستشارات** .
- ماكونز، ماكس، هولبرت، سيبرو (2012): **ترجمة محمد صفوت حسن أحمد، الأخبار و الرأي العام، أثار الإعلام على الحياة المدنية**، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.
- مايسل، إل ساندي. (2014): **ترجمة خالد غريب علي، الانتخابات والأحزاب السياسية الأمريكية مقدمة قصيرة جدا، دار النشر مؤسسة هنداوي للتعليم، القاهرة، ط1**.
- محمد، محمود خلف. (2002): **القاهرة، أجهزة المخابرات الأمريكية و أحداث 11 سبتمبر، دار المعارف**.
- محمود، احمد إبراهيم. (2013): **حالة الامة العربية " رياح التغير 2010-2011 " بيروت، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية**.
- مراد، محمد. (2009): **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي**، ط1، بيروت. دار المنهل اللبناني.
- المسحال، سعيد. (2012): **فلسطين القضية الكونية، الأردن، المكتبة الوطنية**.

- مصطفى، بكري.(2005): " الفوضى الخلاقة... أم المدمرة ؟ " ط1. القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.
- معتز، عبد الفتاح.(2010): قراءة في تقرير أميركا والإسلام السياسي، تحول من العسكرة إلى الاندماج والتحالف، مركز الجزيرة. قطر، معهد السياسيات الإجتماعية والتفاهم.
- مقلد، إسماعيل صبري.(1991): العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، ط1، القاهرة، المكتبة الأكاديمية للنشر.
- مقلد، إسماعيل صبري.(2010): العلاقات السياسية الدولية "النظرية والواقع"، ط1، القاهرة، المكتبة الأكاديمية للنشر.
- منصور، ندى.(2004): الصورة الذهنية و الإعلامية، عوامل التشكيل و استراتيجيات التغيير، كيف يرانا الغرب؟ ط1، مصر، دار النشر المدينة برس، مصر.
- نافعة، حسن.(2004): " العلاقات العربية - العربية في ظل الهيمنة الأمريكية رؤية إستراتيجية " ط1، فلسطين، معهد إبراهيم أبو الغد للدراسات الدولية.
- نافعة، حسن.(2006): مبادئ علم السياسة، ط2، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.
- هلال، علي الدين.(1989): أمريكا والوحدة العربية 1945-1982. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- هلال، رضا.(2001): الدين والسياسة في أمريكا المسيح الأمريكي وصهيون، الإمبراطورية الأمريكية، ج 2، القاهرة، مكتبة الشروق.
- وهبان، احمد، نصار، ممدوح.(2006): التاريخ الدبلوماسي والعلاقات السياسية بين الدول الكبرى(1991-2815)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية - مصر.

- هيكل، محمد حسنين. (1993): مركز الأهرام للترجمة والنشر، أكتوبر 1973 السلام والسياسة، القاهرة.
- وينشيك، مليحة آلت. (2010): تركيا بعيون عربية. القاهرة، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية.
- يوسف، احمد، حمزة، ممدوح. (2003): صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.
- الدوريات:
- حسنين، توفيق، وأمانى الحديني. (1992): "ظاهرة الإحياء الإسلامي في الدراسات الغربية: رؤية تحليلية نقدية، العدد 25، مجلة منبر الحوار، بيروت.
- حسيب، خير الدين. (2011): " حول الربيع الديمقراطي العربي، الدروس المستفادة "، مجلة المستقبل العربي. العدد 386: بيروت.
- حشود، نور الدين. (2013): الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة من التفرد إلى الهيمنة 1990-2012، دفاتر السياسة والقانون مجلة جامعية محكمه في الحقوق والعلوم السياسية، العدد 9، جامعه قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر.
- حمادة، أمل. (2013): " الإستراتيجية الغائبة: تداعيات الانقسام الأمريكي في مواجهة الاسلام السياسي، العدد 194، مجلة السياسة الدولية، مصر.
- خليل، مصطفى نانيس. (1997): الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، العدد 127، مجلة السياسة الدولية، القاهرة.
- الدخيل، خالد. (2013): ما بعد الإخوان، إعادة بناء للعلاقات المصرية - الخليجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، بيروت.

- درويش، عيسى.(2001): ملامح السياسية الأمريكية والمستجدات الراهنة وآفاقها المستقبلية، مجله الفكر السياسي مجله فصليه، اتحاد الكتاب العرب، العدد 11-12، دمشق-سوريا.
- الدسوقي.ابو بكر،(2013): الشرق الأوسط إلى أين: الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 195، القاهرة- مصر .
- زكي، احمد.(1994): تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي،مجلة المستقبل العربي، العدد،455، لبنان.
- السيد، رضوان.(1995): الإسلام السياسي والأنظمة العربية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحث والتوثيق،العدد 41، لبنان.
- صنتيان، محمد.(2012): "مستقبل الأنظمة الخليجية والمتغيرات الإقليمية والدولية"،مجلة المستقبل العربي،العدد 395، قطر.
- العناني، خليل.(2003): دور النفط في الأزمة العراقية- الأمريكية، مجلة السياسة الدولية،العدد 152،مؤسسة الأهرام - مصر .
- عوني، مالك.(2013): هل تعيد الانتفاضات العربية تعريف السياسة الأمريكية في المنطقة؟ مجلة السياسة الدولية،العدد 194، ملحق تحولات إستراتيجية، مصر.
- قبلان، موران. (2005): دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأمريكي، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 16، جامعة دمشق.
- كعسيس،خليدة.(2014): "الربيع العربي بين الثورة والفضى" العدد،421، مجلة المستقبل العربي، بيروت.
- مجيد، عيسى.(2015): الخطاب الرئاسي الأمريكي والتحويلات الديناميكية في السياسة الخارجية الأمريكية، مجله المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد36،جامعه تكريت، العراق.

- مرشدي، هاني.(2013): العلاقات المصرية الأمريكية (ورشه عمل)، مجله أوراق الشرق الأوسط، العدد61، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة-مصر.

الرسائل الجامعية:

- أبو مطلق، هناء.(2011): الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط من 2002-2008، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- احمد، سيد رفعت.(2010): ظاهرة الإحياء الإسلامي في السبعينات، دراسة مقارنة لمصر وإيران، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- حامد، قصي.(2008): " دور الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006 "، فلسطين، نابلس، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية.
- خضر، منير.(2007-2008). " منظور النزعة المحافظة الأمريكية للمجتمعات العربية و الإسلامية بعد انتهاء الثنائية القطبية: دراسة في إشكالية الرؤية و التنفيذ " رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية الحقوق سلا.
- شرقي، محمود.(2007): السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق :1990-2006، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ابن يوسف بن خدة.
- شقيري، عمار.(2009-2010): " دور الإعلام في العلاقات الدولية: السياسة الخارجية المغربية نموذجا "، رسالة لنيل الدراسات العليا المعمقة في القانون العام كلية الحقوق.
- عبد الحليم، عبد الله.(2012): الولايات المتحدة الأمريكية والتحول الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010-2011)، رسالة ماجستير، نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

- عمر، أميمة.(2005): السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر حالة دراسة: التدخل الأمريكي في أفغانستان، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية شعبة العلوم السياسية،السودان.
- الكلوب، محمد، وائل.(2011): دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر من 2001-2009،قبرص، قسم العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط.
- الهقيش،علي ديسان. (2012): السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في العالم العربي من 2001-2011، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، يناير 2012.
المصادر الالكترونية:
- أبو السعود، محمود.(2011):مشكلة المدلولات والقيادات.
2016/11/21 <http://oseegenius.pisai.it/psa/search?q>
- أبو رشيد، أسامة.(2014): " سياسة إدارة أوباما الخارجية، محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخل الخارجي " الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
<http://www.dohainstitute.org/file/Get/90027cc8-69a6-4caf-82f1-e0bfce231080.pdf>
2016/10/12
- أبو كريم، منصور(2016) ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب، مركز رؤية للدراسات والأبحاث. <http://roayacenter.ps/?p=2006>
2016/12/29
- أبو طالب، حسن.(2002):قراءة في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، جريدة الشرق الأوسط، 8737.
<http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&issue=8737&article=133>
2016/12/3 [044#.WD7T7NQrlsY](http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&issue=8737&article=133)

- أوتاوي، مارينا، ناثن براون، حمزاوي كريم، بول سالم. (2008): " الشرق الأوسط الجديد "، واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

http://carnegieendowment.org/files/new_middle_east_arabic.pdf

2015/7/28

- أورينت (2014). التمويل الأمريكي للمعارضة السورية: آفاقه وأسبابه.

http://www.orient-news.net/ar/news_show/79604

2016/1/11

- اوريد، حسن. (2008): "السياسة الخارجية الأمريكية في عهد اوباما". عصر الواقعيين الجدد، موقع الجزيرة.

2016/11/21 www.aljazeera.net/knowledgega

- براودي، جوزيف. (2013): اتجاهات السياسة الأميركية نحو الإخوان المسلمين وإيران.

<http://arb.majalla.com/2013/09/>

2014/9/14

- التلاوي، أحمد (2016): الإخوان المسلمون ومستقبل الربيع العربي بعد انتخابات الرئاسة الأمريكية.

<https://www.noonpost.net/content/13173>

2016/11/ 29

- الجهاني، صلاح. (2014): دراسة في مفهوم الاسلام السياسي.

2015/9/9 <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?t=0&aid=415710>

- الحسيني، نصر محمد علي. (2012): النظام الحزبي وأثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، دراسة حالة الحرب على العراق 2003.

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=160&eid=1104>

2015/9/12

- الحسيني، سنية، (2010): السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، الحوار.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=204725>

- الحمد، جواد، (2012): العلاقات العربية والدولية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الموقع الإلكتروني: <http://adustour.com>

2016/12/3 /

- الخراشي، سليمان.(2016): الاسلام السياسي.

<https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2008/12/24/153794.html>

2016/7/ 3

- الخليج العربي، خاص(2016): برغم احتجاجات الشارع الأمريكي ضد ترامب، الإدارة الجديدة الأكثر تشددا "ترامب" وإدارته اليمينية المتطرفة. قطار يتأهب لدس ثورات الربيع العربي.

2016/12/8 <http://www.alkhaleejlarabi.com>

- دراسة علمية حول الثورات العربية في الصحافة الأمريكية اليومية.(2014).

<http://www.moubadarah.com/modules.php?name=News&file=article>

2016/11/16 [&sid=435](#)

- عبد الخالق، عبد الله. (2011): "الربيع العربي، و جهة نظر من الخليج العربي.

http://www.caus.org.lb/Home/electronic_magazine.php?emagID=232

2016/10/17 [&screen=0](#)

- عدنان، موفق.(2007): النظام السياسي في الولايات المتحدة الامريكية.

2015/10/18 <http://alkafarnh.arab.st/t362-topic>

- محمود، مصطفى.(2011):الاسلام السياسي والمعركة القادمة.-<http://download>

2015/4/4 islamic-religion-pdf-ebooks.com/5887-free-book

- المركز العربي للأبحاث وتحليل الدراسات.(2012): التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية- تحليل سياسات، الدوحة.

<http://www.dohainstitute.org/release/e3cdac0b-f142-4f92-823d->

2016/11/24 [44a31d052941](#)

- مركز حرمون للدراسات المعاصرة، (2016). سياسة اوباما الخارجية رهينة اجتماع الحزبين.

2016/12/6 <http://harmoon.org/archives/3312>

- موقع الجزيرة نت،(2010): الإسلام السياسي، خيارات وسياسات.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4354B62B-6739-4939-B549-2015/11/22_37B1F7C47EC6.htm
 - ميرشيمر، جون ستيفن والت.(2006): سلسلة ترجمة الزيتونة " ما يريده اللوبي الصهيوني يحصل عليه غالبا " بيروت، مركز الزيتونة للدراسات و الاستثمارات.
<http://www.aljazeera.net/programs/fromwashington/2006/8/31/%D8%AA2014/5/7>
 - نعسان، رياض، آغا.(2016): تقسيمات إسلامية.
<http://www.syrianembassy.ae/Articles/13.html> 2016/7/7
 - الهياجنة، عدنان،(2004):العلاقات العربية الأمريكية-المصالح والمبادئ.
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d30dea35-3071-4d65-2016/12/1_9132-9b260114faa3
- الصحف والمجلات:**
- أبو عرقوب، عمار.(2012): " الفوضى الخلاقة و مشروع الشرق الأوسط الكبير "، جريدة القدس العربي، العدد 7254، 2012/10/11.
 - تيري، جانس.(2005): السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ودور جماعات الضغط في التأثير عليها، لندن: بلوتو بريس.مقال منشور، صحيفة البيان الإماراتية.
 - الحماصى، محمد.(2015): خيارات واشنطن تتراجع تدريجيا كلما فقد الإخوان قدرتهم على التأثير، جريدة العرب، العدد10024، لندن.
 - الصاعدي، عبد المحسن.(2004):أكذوبة الرأي العام في بلاد العم سام.جريدة الوطن، 2012/10/10.

• قيصر، عفيف.(2003): أولئك المحافظون الجدد الأمريكيون ليسوا محافظين ولا جدداً،
صحيفة النهار.

• هويريني، وليد بن عبد الله.(2013). " تحولات الإسلاميين من لهيب سبتمبر إلى ربيع الثورات
"ط2،الرياض. مجلة البيان.

المراجع الأجنبية:

1. Camille ,Mansour, **Beyond alliance** ,(New York:Columbia University press , 1994) ,pp.99,104-105.
2. Codoleeza Rice: **Compain 2000: promoting the national Institute Foreign Affairs** , Jan /feb,2000.
3. Dessouki. Ali E.Hillal. **The Resurgence of Islamic Organizations in Egypt: An Interpretation**, in: Alexander S.Cudsi and Ali E.Hillal Dessouki (ed.), **Islam and Power (London: Croom&Helm, 1981)**.
4. Donald.Abelson.E (2002) **Think Tanks and U.S. Foreign Policy: November**.
5. Ibrahim,Saad Eddin, **Islamic Militancy as a Social Movement: the Case of Two Groups in Egypt**, in: Ali E.Hillal Dessouki (ed.) **Islamic Resurgence in the Arab World (USA, Praeger 1982)** and Saad Eddin Ibrahim, **Egypt's Islamic Activism in the 1980s**, in: **Third World Quarterly**, vol 10, No.2 (April 1998.82).
6. kaplan,Lawrance f. , **William Kristol(2003) The War over Iraq: Saddam s Tyranny and America Mission Encounter Books**.
7. Kissinger. Henry A: **Domestic Politics and Foreign Policy**, in: James N. Rosenau, **International Politics and Foreign Policy**. The Free Press, New York, 1969.
8. Paul.James A, Irag(2002) **The Struggle for Oil**, (Global Policy Forum, August.
9. T.Hunter. Shireen. (ed.) **The Politics of Islamic Revivalism** (Indiana: Indiana University Press, 1988).

قائمة المحتويات:

أ. إقرار.....

ب. الشكر والتقدير.....

ج. الملخص:.....

هـ. Abstract.....

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....

1. المقدمة:.....

3. مشكلة الدراسة:.....

3. أسئلة الدراسة:.....

3. أهمية الدراسة:.....

4. أهداف الدراسة:.....

5. مبررات الدراسة:.....

5. فرضية الدراسة:.....

5. منهج الدراسة:.....

6. محددات الدراسة:.....

6. هيكلية الدراسة:.....

7. الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....

7. مقدمة:.....

7. المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية والإسلام السياسي:.....

7. أولاً: مفهوم السياسة الخارجية:.....

11	ثانياً: مفهوم الإسلام السياسي:.....
18	ثالثاً: حركات الإسلام السياسي:.....
21	المبحث الثاني: الدراسات السابقة والتعقيب عليها:.....
28	التعقيب على الدراسات السابقة:.....
32	الفصل الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية:.....
32	تمهيد.....
33	المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الأمريكية.....
33	أولاً: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية:.....
38	ثانياً: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية.....
41	ثالثاً: أدوات السياسة الخارجية الأمريكية وأهدافها:.....
51	خامساً: واضعو السياسة الخارجية الأمريكية.....
56	سادساً: دور المؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية:.....
60	المبحث الثاني: المشاريع الإستراتيجية في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية:.....
60	أولاً: مشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد:.....
64	ثانياً: نظرية الفوضى الخلاقة:.....
66	ثالثاً: تأثيرات أحداث 11 سبتمبر 2001 وحرب الخليج 2003:.....
68	رابعاً: رؤية اوباما للمنطقة العربية قبل الثورات:.....
71	خامساً: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربي بعد الثورات:.....

79	الفصل الرابع:
79	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي خلال ثورات الربيع العربي.
79	تمهيد:
80	المبحث الأول: محددات السياسة الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي بعد الربيع العربي.
80	أولاً: حماية المصالح الأمريكية في المنطقة العربية:
81	ثانياً: تغيير ميزان القوى الحليفة:
83	ثالثاً: تلاشي دور المنظمات الإجتماعية أمام الإسلامية:
85	رابعاً: التماشي مع الواقع الجديد:
86	المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية من الحركات الإسلامية بعد الربيع العربي.
86	أولاً: عدم وجود قيادات عربية قوية:
88	ثانياً: تقويض الحركات الإسلامية:
89	ثالثاً: ضمان المصالح النفطية:
90	المبحث الثالث: أدوات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي.
103	المبحث الرابع: التغييرات في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي:
107	المبحث الخامس: مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي.
115	الخاتمة:
119	قائمة المصادر والمراجع: